د. عبد الحميد السيد

دراسات في اللسانيات العربية

بنية الجملة العربية - التراكيب النحوية والتداولية
علم النحو وعلم المعاني

2

الحامد



دراسات في

اللسانيات العربية

محفوظة
جميع الحقوق

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (١٣٢٢/٧/٢٠٠٣)

٤١٠,١

السيد، عبد الحميد

دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني/ الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد.- عمان: دار ومكتبة الحامد، ٢٠٠٣.

(   ) ص

ر.إ.: (١٣٢٢/٧/٢٠٠٣)

الواصفات: / اللسانيات//اللغة العربية//تدريس اللغات//الأبحاث اللغوية//الترجمة/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

* رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١٢١٥/٦/٢٠٠٣

* (ردمك) **ISBN9957-32-036-x**



دار الحامد للنشر والتوزيع

شفابدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: ٥٢٣١٠٨١ فاكس ٥٢٣٥٥٩٤- ٠٠٩٦٢٦

ص.ب (٣٦٦) الرمز البريدي (١١٩٤١) عمان – الأردن

دراسات في

اللسانيات العربية

- بنية الجملة العربية
- التراكيب النحوية والتداولية
- علم النحو وعلم المعاني

الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م



إهــــداء

إلـــى

روح

أم موسى الشقيقـــة الأم

تغمدها الله بواسع رحمته

مقدمة الكتاب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الله، وبعد،

فهذا هو الكتاب الثاني الذي ينتظم دراسات في اللسانيات العربية، وهو في موضوعاته يعالج أيضاً ظواهر مختلفة من ظواهر اللسانيات العربية، وقد اشتمل الكتاب الأول على أربع دراسات، هي: المشاكلة في اللغة العربية، والتنغيم ودوره في التحليل اللغوي، ورؤى تحليلية عند أبي حيان النحوي، وابن هشام الأنصاري.

أما هذا الكتاب فيشتمل على أربع دراسات أيضاً:

- الأولى: بنية الجملة في اللغة العربية

وقد عرض البحث لبنية الجملة العربية ، فانطلق من تحديد مفهومها باعتبار الإسناد، ثم حاول أن يضع تصوراً لبنيتها معتمدا أنظار النحاة، ومفيداً من الاتجاهات اللسانية الحديثة؛ فرأى أن المسند والمسند إليه يكونان (البنية الأساسية) لها، والجملة في هذه البنية "مطلقة" مجردة من أي ارتباطات أو علاقات نحوية أخرى، ثم يتسع مداها بما تمد به من عناصر تشكل (البنية الوظيفية)، والجملة في هذه البنية "مقيدة" بحكم تضمنها عناصر بينها علاقات تمثل وظائف مختلفة عرض البحث لها فصنفها وفق أبعادها الدلالية إلى: تركيبية ودلالية وتداولية. ثم وقف البحث عند الجملة المركبة، فوسائل الربط في الجملة، فظواهر نظمها؛ وانتهى إلى عرض موجز يبين المحاور الرئيسة التي تكون بنية الجملة، مقرراً أنها بنية ليست شكلية بل هي بنية تجمع بين ضوابط لغوية وأخرى غير لغوية تحقق لها الشمولية والتجدد.

- الدراسة الثانية: بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي

تناول هذا البحث جهود المُحْدثين العرب في وصف بنية الجملة العربية وتشكّلها في ضوْء المنهجيْن: الوصفيّ، والمنهج التحويلي التوليدي؛ فشَرع يُمهّد

لذلك في ضوء الجملة وأنواعها لديهم، ثم عرض لمحاولاتٍ عـــالجت الجملــة العربية في إطار المنهجين السابقين.

وقد نحا البحث في عرضها منحىً وصفيًّا تقريريًّا ناقداً وفْق منْهج مُتّبع؛ فانتهى إلى أن هذه المحاولات سجّلت ملاحظات مفيدة تُعين على توجيه البحــث اللغوي العربي، رُغم ما اعتورها من مآخذ رَصَدَها البحث في مواقعــها. وقــد كَشَفَ البحث عن ضوابط وأصول، تضمنتها نظرية النّحو العربي، أفــاد منــها المحدثون في معالجاتهم ، على الرغم من محاولات بعضهم وضع بدائل نظريــة وتطبيقية لبعض أصول النّحاة القدامى في نمطـــي الجملــة العربيــة: الفعلــي والاسمي، اللذين أثبتا أنّهما يُحقّقان أداءات مختلفة في تجلّيات الاستعمال.

ولا يملك المتأمل، بعد ذلك، إلا أن يعتقد أن الوصـــول إلـــى وصــف للعربية، يحقّق الأصالة والمعاصرة، يجب أن ينطلق من القدر المشـــترك بيــن القديم والحديث، وفي إطار يأتلف من أكثر من منهج من المناهج المعروفة؛ لأنّ النموذج العربي احتفظ بالتنوع في منطلقاته؛ وتطبيقُ نموذج ما حســـبُ يــترك نقصاً في الوصف والتحليل.

- **الدراسة الثالثة: التراكيب النحوية من الوجهة التداولية**

يعالج هذا البحث التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداوليـــة؛ بغية الوصول إلى دراسة نحوية تُعنى بالتركيب والتحليل، ودلالات الجمل مـــن خلال مقاماتها.

وقد انتفع البحث، بقدر، بالأنظار اللسانية الحديثة، وبخاصـــــة الاتجـــاه الوظيفي ونظرته التداولية إلى اللغة، واستكنه أنظار النحاة، وتوقف عند أعمـــال البلاغيين؛ فانتهى إلى أن مباحث النحو يتحقق بها فهم البنية التركيبية ودلالتــها، ومباحث البلاغة يتحدد بها أهداف التعبير والتواصل، وبهما يوقف على دلالــــة التراكيب وأسرارها.

- **الدراسة الرابعة: إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني.**

تهدف هذه الدراسة إلى تبيُّن العَلاقة بين علم النَّحـــو وعلـــم المعـــاني، باعتبارهما يُمَثِّلان مُستَوَيَيْن من مُستويات النِّظام اللُّغوي.

وقد اجتهدت الدراسةُ في ضَبْط العلاقة بين العلمين، ومَـــيْز حدودهمـــا، وتَبيُّن مُنْطلقاتهما وأُصولهما في تحليل التراكيب أو وَصْفها، كما اجتهدت مُناقشة دَعْوى المحدثين بِوَسْم النحو العربي بالشّكليَّة، ومُناداتِهم بِضَمٍّ علم المعاني إليــه، فانتهت إلى أنَّ التَمايُزَ بين العلمين واستقلاليّة كلٍّ منهما لا ينقُض تكامُلَهما بمــــا يُحقِّق وَحْدَةَ النظام اللغوي وتعدُّدَ مستوياته، فبِعلم النّحـــو يَتَحَقَّـــق فـــهمُ البِنيـــة التركيبية، وبعلم المعاني تَتَحَدّد أهدافُ التعبير والتواصل.

أسأل الله تعالى أن يكون عملي خالصاً لوجهه، عليه توكلت وإليه أنيب.

المؤلف

المحتـــوى

الدراسة الأولى

بنية الجملة في اللغة العربية

مدخل

تعد الجملة من أهم المكونات الأساسية للغة، بل تكاد تكون اللبنة التي قامت عليها كثير من الأنظار اللسانية الحديثة، وترجع هذه الأهمية إلى كونها وحدة تركيبية تتخذها كل دراسة نحوية منطلقا للوصف والتقعيد، وتجعل من أهم أهدافها وصف بنيتها المجردة، وما يتخرج على هذه البنية من أنماط جزئية، وما يرتبط بكل نمط من دلالات ومقاصد وضوابط تتحكم في الأبنية المكونة ووظائفها داخل نسيجها.

وقد أولى النحاة، قدماؤهم ومحدثوهم، الجملة اهتمامهم؛ فقد درس القدماء، منذ سيبويه (١٨٠ هـ)، أنماطها وطريقة بنائها، كما تعرضوا، وهم يصنفون التراكيب في العربية ويحللون هيئة النظم فيها، لجانب كبير من ضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركيبية والدلالية، بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتسوغها، كالزيادة في بنيتها، والتقديم والتأخير والحذف... ولئن جاءت هذه الدراسة موزعة على الأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية، فلأنّ ذلك ينسجم مع منهجهم العام[1]، وهو منهج تحليلي غايته فهم اللغة وأبعادها المتنوعة وتحليلاتها المختلفة، ولا يملك المتأمل في أعمال ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) في درس الجملة[2] إلا أن يعتقد أنه كان يصدر في تحليلاته عن الأصول والمبادئ التي كان يصدر عنها النحاة في تحليلاتهم، فقد كانوا يضمرون أصولهم ويسترشدون بروحها، ولا يبقى إلا أن يعاد تركيب معطياتهم حسب؛ لتتضح أسس النظرية وضوابطها المنهجية.

وتابع المحدثون دراسة الجملة متأثرين بالأنظار اللسانية الحديثة، على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها، من: بنيوية ووصفية وتحويلية ووظيفية بغية الإفادة منها في وصف الجملة العربية؛ فسجلوا ملاحظات مفيدة، بمقادير

متفاوتة، إلا أنها ليست كافية؛ فقد سيطر على كثير منها أنظار وفرضيات لا تتواءم وطبيعة العربية ومنطقها.

إننا نطمح في هذه الدراسة إلى تقديم وصف للجملة العربية نَسْتَلُّه من التراث النحوي العربي المتمثل في أعمال النحاة وممارسات المفسرين والبلاغيين، وهي جهود لا يمكن أن نغض عنها النظر ونحن نروم وصف العربية، ويظل استثمار المعطيات الحديثة مطلباً ضرورياً وطريقةً من طرق البحث مشروعة، نفيد منها ونستضيء بها فيما نؤصل ونشيد.

ونصدر في هذه الدراسة عن قناعة ترسخت بعد طول إلف بالنحو العربي ومنطلقاته، تتمثل في:

- أن النموذج النحوي العربي ذو كفاية تفسيرية كبيرة، وأن عدم تصريح القدماء بالأصول والمبادئ النظرية في أعمالهم؛ لا يعني خلو تلك الأعمال من أبعاد وتصورات نظرية انبنت عليها تحليلاتهم؛ فاستمرار النظر في جهودهم مطلب مهم للوصول إلى هذه المبادئ.
- أن النموذج العربي احتفظ بالتنوع في منطلقاته؛ فبنيته ليست ثابتة ذات طبيعة تركيبية صارمة، بل هي بنية تقوم على ضوابط وأصول نحوية وأخرى غير نحوية تحقق للنموذج الشمولية والتجدد.

حد الجملة

لقد تعددت الآراء في تعريف الجملة بسبب تعدد المعايير[٣] التي استند إليها، قديماً وحديثاً، منذ أفلاطون (٣٤٧ ق.م) حتى عصرنا الحاضر؛ مما أدى إلى ما لا يحصى من التعريفات[٤].

ومن يتتبع مصطلح " الجملة " في التراث النحوي يجد أن هذا المصطلح كان يختلط بمصطلح " الكلام " عند المتقدمين؛ فسيبويه (١٨٠ هـ) في كتابه لم

يستخدم مصطلح "الجملة" على نحو ما استخدمه لاحقوه، وقد تردد في مواضع كثيرة من كتابه مصطلح "الكلام" بمعان مختلفة؛ فهو يستخدمه بمعنى "النثر" وبمعنى "اللغة" وبمعنى "الجملة"[٥]، ولعل أول من استخدم مصطلح "الجملة" المبرد (٢٨٥ هـ)، غير أنه يسويه بمصطلح الكلام[٦].

ونلمح لدى النحاة الذين جاءوا بعد القرن الرابع الهجري اتجاهين في الفصل بين هذين المصطلحين:

الأول : يرى أن الكلام والجملة مترادفان، وأنهما يؤديان معنى مفيداً يحسن السكوت عليه، وإلى هذا ذهب الجرجاني (٤٧١ هـ) في جملة[٧]، والزمخشري (٥٣٨ هـ) في مفصله[٨].

والثاني: يرى أن الكلام غير الجملة، وأبرز من يمثل هذا الاتجاه رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ) الذي يرى أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته[٩]، ويتضح ذلك من المثالين التاليين:

١- زَيْدٌ يُكْرِم جارَهُ ـــــ كلام

٢- يُكْرِم جاره ـــــ جملة

وقد تبع ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) الرضي، وعرف الكلام بأنه "القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه" وعرف الجملة بأنها "عبارة عن الفعل والفاعل... والمبتدأ والخبر"[١٠].

ولا شك أن إقامة حد الجملة على الإسناد الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها؛ لأنه يقيمها على أساس نحوي ثابت[١١] بوصفها بنية تركيبية أو نواة (من المسند والمسند إليه) ضمن بنية أكبر تتشكل وتتكون بسبب ما يطرأ عليها من حالات تركيبية تكون الكلام، وبذا تكون هذه البنية هي وحدة الكلام وقاعدة الحديث، على حد قول ابن جني[١٢].

ولعل هذا هو الذي جعل النحاة القدماء ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنهما عماد الجملة، ويطلقون عليهما مصطلح "**العمد**"؛ لأن توافرهما شرط كاف لقيام الجملة التي بنى النحويون عليها تحليلهم، وفي هذا يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه... " (١٣).

وهذا ما جعلهم ينظرون إلى ما عدا هذين الركنين بأنه فضلة يستقل الكلام دونها.

والجملة باعتبار الإسناد معيارا لحدها يجعلها تحافظ على استقلالها البنيوي إذا صارت جزءا من بنية أكبر منها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ﴾ المائدة: ٥٤.

فالجمل في الآية :

- فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ - يُحِبُّهُمْ.
- وَيُحِبُّونَهُۥ. - يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ.
- وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ.

وكلٌّ حافظ على استقلاله رغم ارتباطه بالمعنى العام.

لقد كان المعيار الدلالي هو السائد في حد الجملة في النحو الغربي التقليدي (Traditional Grammar) حتى العصر الحديث، والجملة فيه "نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة"(١٤).

وأوضح دلالة على ضعف هذا المعيار أن الجمل السابقة تعد جملة واحدة بمفهوم هذا النحو؛ لأنها تؤدي فكرة تامة.

فإذا انتقلنا إلى مفهوم الجملة لدى البنيويين(١٥) وجدنا بلومفيلد (L.Bloomfield) يحدد الجملة بأنها "الصيغة اللسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها"(١٦). ورغم أن البنيويين أعطوا الشكل أهمية أقاموا عليه حد الجملة، إلا أنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم الإسناد، وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الإسنادية(١٧)، فعند تحليلهم جملة من نحو:

الطالب المجد فاز بالجائزة.

إلى مكوناتها المباشرة، فإنهم يقسمونها إلى مكونين:

١- **الطالب المجد.**

٢- **فاز بالجائزة.**

وهذا يدل، أيضاً، على تمسكهم بالدلالة، وإن أسقطوها ظاهراً.

أما التحويليون فالجمل عندهم قَرْن يحصل على نحو خاص بين البنية السطحية والبنية العميقة(١٨)، أما الوظيفيون فيولون جُلَّ عنايتهم لوظائف مكونات الجملة.

تصنيف الجملة

لقد صنفت الجملة في العربية، بناء على فكرة الإسناد، إلى نوعين رئيسين:

الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، **والجملة الفعلية** (الفعل والفاعل)، وقد أضاف الزمخشري الجملة الشرطية، وزاد ابن هشام الجملة الظرفية، وهي المصدرة بظرف أو جار أو مجرور(١٩) والحق أنه يمكن رد القسمين الأخيرين إلى النوعين الرئيسين؛ وفي هذا يقول ابن يعيش(٢٠): "... وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية، في التحقيق، مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو: استقر"

وقد اعتد النحاة في تحديد نوع الجملة بصدرها، والمراد بالصدر المسند والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف[٢١]؛ فالجملة من نحو:

-كيف جاء زيد ؟

-﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ **غافر: ٨١**

فعلية؛ لأن المعتبر "ما هو صدر في الأصل" ولأن هذه الأسماء المصدرة في نية التأخير، وكذا الجمل في نحو:

-يا عبد الله

-﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ **التوبة: ٦**

- ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ﴾ **النحل: ٥**

- ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ **الليل: ١**

لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو عبد الله، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم بالليل[٢٢] ولا يعد بعض المحدثين: النداء والتعجب وجملة نعم وبئس؛ جملاً فعلية "لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية "[٢٣] وجعلوها قسماً برأسه سَمّوه: الجمل غير الإسنادية أو ذات الركن الواحد أو الموجزة أو الناقصة؛ والذي حملهم على ذلك تفادي القول بالتقدير ليلتقوا مع ما يتبنون من أنظار نادت بها مدرسة التحليل الشكلي التي تقوم على وصف الظاهر الذي لا يقوى على تفسير الجانب العميق للتراكيب، وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما هؤلاء إلا ضبطاً للعلاقة بين فرع ظاهر وأصل تنتظم فيه بنية التركيب[٢٤]؛ لأن بنية الجملة أو تركيبها لا تعطينا دائما كل شيء عن العلاقات النحوية[٢٥]، وهذا الأساس المزدوج الذي أدركه النحاة القائم على اعتبار بنيتين: سطحية، وعميقة؛ هو الأساس نفسه الذي ينادى به

زيد قام أي الجملة المبدوءة باسم متبوع بفعل؛ إذ عدها البصريون اسمية، وعدها الكوفيون فعلية تقدم فيها الفاعل، واختلف فيها المحدثون أيضا[٢٦]؛ والواقع أن: زيد قام، وقام زيد، جملتان تفترقان بنية، فالأولى تمثله البنية[٢٧]:

م إ + م

والثانية تمثله :

م + م إ

ودلالة؛ فـ (زيد قام) المراد بها تنبيه السامع إلى أن الذي قام هو (زيد) لا غيره، و (قام زيد) المراد بها الإخبار عن قيامه إخباراً محضاً، ولا يخالطه شيء غيره. وعلى هذا فالتفريق بين النمطين ينطلق من معايير تداولية وظيفية دقيقة لتحديد المعنى[٢٨]، كما أن الدليل على أنهما نمطان مختلفان هو أن الوظائف في النحو العربي تجيء على مستويين: مفرد وجملة، فقولنا: زيد قام، اسمية وقعت فيه الجملة (قام) موقع الخبر، في حين أن "قام زيد"، جملة فعلية. وقد بحث القدامى الفروق الدلالية والوظيفية التي تدل عليها هذه التراكيب، وبخاصة البلاغيون والمفسرون والفقهاء.

<u>ويعرض المحدثون لجمل اسمية من نحو[٢٩] :</u>

-الهرم مرتفع.	**-السفر صباحاً.**
-في الدار رجل.	**-زيد أستاذ.**

أي الجمل التي لا يظهر فعل في بنيتها السطحية، فيقدرون فعلا سموه "الرابطة" وقدروه بالفعل الناقص "كان"، وهو مزود بسمة الجهة والزمن، وأطلقوا على هذه الجمل: الجمل الرابطية، أو الكونية، والاسم المرفوع، في الجمل السابقة، يعدونه فاعلا للرابطة المقدرة في بنية الجملة العميقة، ففي

الجملة: الهرم مرتفع، فإن (الهرم) عندهم فاعل للرابط (كـــان)؛ إذ إن التقديــر عندهم أيضاً: كان الهرم مرتفعا[٣٠]. النظر إلى الرابط (كان)، في مثل ما قدروا، على أنه فعل يأخذ فاعلاً أمر غير دقيق؛ لأن المرء لا يستشعر في هذا الفعـــل المقدر ما يستشعره في عامة الأفعال من دلالة على الحدث[٣١]، أما نحاتنا فقــد جعلوا لكان فاعلاً حسبُ إذا كانت بمعنى: حدث أو حصل أو وجد؛ نحو قولــه تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ البقرة :٢٨٠، أي: إن وجد وحدث... وهو الحق.

والذي حمل بعض المحدثين على تقدير الرابط[٣٢] هو توحيــد نمطــي الجملة في العربية، الاسمية والفعلية، في نمط واحد هو الفعلية فقط؛ لأن القــول بوجود نمطين مختلفين للجمل في العربية يضع العربية، في اعتقادهم ووفق مــا تبنوا من أنظار غربية أرادوا أن يجعلوها بدائل لبعض أصول النحاة القدامــى، في مصاف اللغات غير الطبيعية أو المعقدة التي تختلف عن اللغـــات الطبيعيــة التي تقوم الجملة فيها على بنية واحدة[٣٣]، وبهذا التقدير تسلم النظرة عندهم إلــى أن اللغة العربية لغة طبيعية، وليس الأمر كما ذهبوا إليه؛ فلكل لغة خصائصـــها وأسرارها، والقول بوجود نمطين من الجمل في العربية لا يعني -كما اعتقــدوا- أنها لغة غير طبيعية أو أنها معقدة، ولا يعــني أن وجود نمط يجعلها طبيعيـــة غير معقدة، فما ذهبوا إليه، فيما أرى، غير دقيق، يدل على ذلك ما كشفه النحـــاة في تجليات استعمال نمطي الجملة في مواقف مختلفة مـــن الأداء حقــق فيــها النمطان دلالات مختلفة.

بنية الجملة العربية

يستطيع الباحث في النحو العربي أن يضع تصوراً متكاملاً متناسقاً لبنية الجملة العربية معتمداً الأصول والضوابط التي صرح بـــها النحـــاة، أو التـــي

تضمنتها معالجاتهم وتحليلاتهم التي ترتكز على أبعاد نظرية متينة، والبحث عن تلك الأبعـاد يتطلب دفـع مقولات النحاة إلى نهايتها، وتجاوز أمثلتهم التطبيقيـة وخلافاتهم الجزئية إلى ما يثوي وراءها من أصول نظرية عامة.

وتمثل علاقة الإسناد ونظرية العامل محورين مهمين في معرفـة بنيـة الجملة العربية؛ لأن أولهما مكون والآخر ضابط للمكونات. كما تمثل الأركـان الثلاثة: (م) المسند، و (م إ) المسند إليـه، و(ف) الفضلـة مكونـات الجملـة العربية، والركنان: (م) و (م إ) يكونان البنية الأساسية للجمـلة العربية، وعليها يقوم المعنى الأساسي للجملة، ولذا سماها النحاة، كما ذكرنـا، "العمـد" وأمـا الركن الثالث (ف) فهو عنصر تكميلي للمعنى الأساسي لا للبنية الأساسية.

البنية الأساسية

وضع النحاة، وهم يدرسون الأبواب النحوية المختلفة، أصولا مجـردة لبنية الجملة، فالبنية الأساسية للجملة الاسمية تتكون من:

مبتدأ +خبر ـــــ جملة اسمية

م إ + م

وتتكون الجملة الفعلية من:

فعل + فاعل ـــــ جملة فعلية

م+ م إ

وتكون هذه البنية نواة الجملة (العمد) التي لا بد من وجود طرفيها، لفظاً أو تقديراً؛ لأنها اللوازم التي لا يستغنى عنها، فعليها يبنى ما لا ينحصـر مـن الصور الجزئية، وعليها، أيضا، يقوم المعنى الأصلي للجملة المتمثل في إخبـار عام لمجرد؛ كقولنا:

-العلم نور.

- الصبر جميل.

- سقط المطر.

- أشرقت الشمس.

فهذه الجمل تتضمن حكماً عاماً مطلقاً مستفاداً من علاقة الإسناد المجردة، أي غير المرتبطة بعلائق نحوية أو دلالية إضافية.

ولم يشترط النحاة أن تدل هذه البنية على معنى تام؛ ولذا قالوا في حدها، كما ذكرنا، ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، وليس معنى ذلك أنهم يبيحون للمتكلم أن يركب من المفردات ما لا قبل للغة به كما يتصور.

وتدل هذه الأنظار على وعي تام بمراحل تكون البنى المختلفة للجملة العربية والتنظير لها؛ واللغات متشابهة على مستوى المكون الأساسي Base Component، ومختلفة ومتنوعة في البنية السطحية Surface str. ، كما نبه على ذلك التحويليون[٣٤]، فالمكون الأساسي أهم مكون، فهو تنظيمي لأنه يمنح معاني نحوية منسقة، وتوليدي لأنه ينتج عدداً غير محدود من الجمل النحوية[٣٥]. وقد استفاد الوظيفيون بأنظار التحويليين هذه، إذ تشتق الجملة عندهم بوساطة ثلاث بنيات، هي: البنية الحملية Predicative Str. والبنية الوظيفية Functional Str.، والمكونية Constituent Str. وتتكون البنية الحملية من الأساس (Base) الذي يأتلف من المعجم وقواعد تكوين المحمولات[٣٦].

البنية الوظيفية

الجملة في أول مراحل تكونها "جملة مطلقة " تتضمن ركني الإسناد، المسند والمسند إليه، وقد تتضمن، إضافة إلى الركنين السابقين، عناصر جديدة تكون علاقات نحوية جديدة تمد في بناء الجملة من خلال معان وظيفية مخصوصة وروابط تركيبية محددة. ثم إن هذه العناصر تولد ضربا من

الوظائف الدلالية؛ بحكم اقترانها بقيم معنوية اقتراناً متصلاً يكون كياناً قائماً بذاته متصلاً حلقاته.

ويتسع مدى هذا التشكيل المجرد بإدخال عناصر إضافية على "الجمل المطلقة" باتجاهيها، ناحية اليسار وناحية اليمين؛ فتستطيل الجملة وفق الإمكانات اللغوية المتاحة التي تقوم على التعلق، ومراعاة حال الكلام بعضه مع بعض، من خلال تناسق الدلالة وتلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، كما يقول عبد القاهر الجرجاني(٣٧)، فتتحول الجملة المطلقة إلى "جملة مقيدة(٣٨)".

مقيدات الجملة

فالجملة المقيدة مجموعة وحدات نحوية مصوغة في نسق تركيبي، وهي فعلية أو اسمية، تتضمن علاقة الإسناد، وتجاوزها إلى مواقع جديدة تحتلها عناصر إضافية ترتبط بطرفي الإسناد ارتباطاً مخصوصاً تتعدد صوره وتتباين دلالاته.

وهذه العناصر الإضافية بمثابة المقيدات التي تقيد علاقة الإسناد، وتقيد، بالتالي، الحكم المستفاد منها؛ وذلك كقولنا في الجملة الاسمية:

- **كان الجو بارداً** - **ظننت محمداً عالماً**

وفي الجملة الفعلية:

- **أقبل محمد ضاحكاً** - **رأيت أباك صباح اليوم**

ففي الجمل السابقة خرجت علاقة الإسناد عن إطلاقها، وتقيدت بارتباطها بعناصر جديدة ضمن علائق نحوية معروفة في العربية قيدت الحكم المتحصل من الإخبار المفهوم من علاقة الإسناد، فبرودة الجو مقيدة بزمن مخصوص هو الزمن الماضي المفهوم من (كان)، وعلم محمد مقيد بكونه واقعا في ظن المتكلم، وإقبال محمد مقيد بحالة مخصوصة (الضحك) التي ارتبطت نحويا بعلاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، ورؤية الأب مقيدة بزمن معين (صباح اليوم).

وتتنوع المقيدات في العربية وتتشكل في صور شتى تتمثل في وظـائف نحوية مختلفة رصدها النحاة وصنفوها تصنيفاً يضعها خارج دائـرة الإسـناد، وهي عناصر لغوية مخصوصة لاحظها النحاة كذلك وتفطنوا لوظيفتـها فـي التركيب وما تضيفه من معان تخرج الحكم في الجملة عن إطلاقه وعموميتـه. ويمكننا أن نصنف هذه المقيدات تصنيفين وفق ضابطين مختلفين مـن حيـث طبيعة العمل، ومن حيث العلاقة التي تربطها بالنواة الإسنادية:

وأما أنواع المقيدات من حيث العمل، فهي:

١- **مقيدات معمولة**: وهذه تمد في بنية الجملة من اليسار، وتكثر في الجمل الفعلية فترتبط بالفعل بعلاقات نحوية متباينة تعبر عن معـان دلاليـة مخصوصة، مثل: المفعولات، والحال، والتمييز، والمستثنى...

٢- **مقيدات عاملة**: وهذه تمد في بنية الجملة من اليمين، وتكثر في الجمل الاسمية، مثل: النواسخ بأنواعها، وقد تظهر مثل هذه المقيـدات فـي الجمل الفعلية، كأدوات الشرط مثلاً.

وأما المقيدات من حيث طبيعة العلاقة التي تربطها بالنواة الإسنادية، فهي:

١- **مقيدات مرتبطة بالنواة الإسنادية نفسها** (بالحكم المستفاد المتحصل من علاقة الإسناد)؛ كالمقيدات المذكورة آنفا.

٢- **مقيدات مرتبطة بأحد ركني الإسناد**؛ كالتوابع، والمضاف إليه، وصلـة الموصول، والجار والمجرور... وغيرها.

ويوضح الرسم التالي أقسام الجملة حسب وجود علاقات نحوية أخرى بالإضافـة إلى علاقة الإسناد:

الجملة

مطلقة

تتضمن علاقة نحوية واحدة فقط هي علاقة الإسناد مجردة من أي ارتباطات أو علائق نحوية أخرى

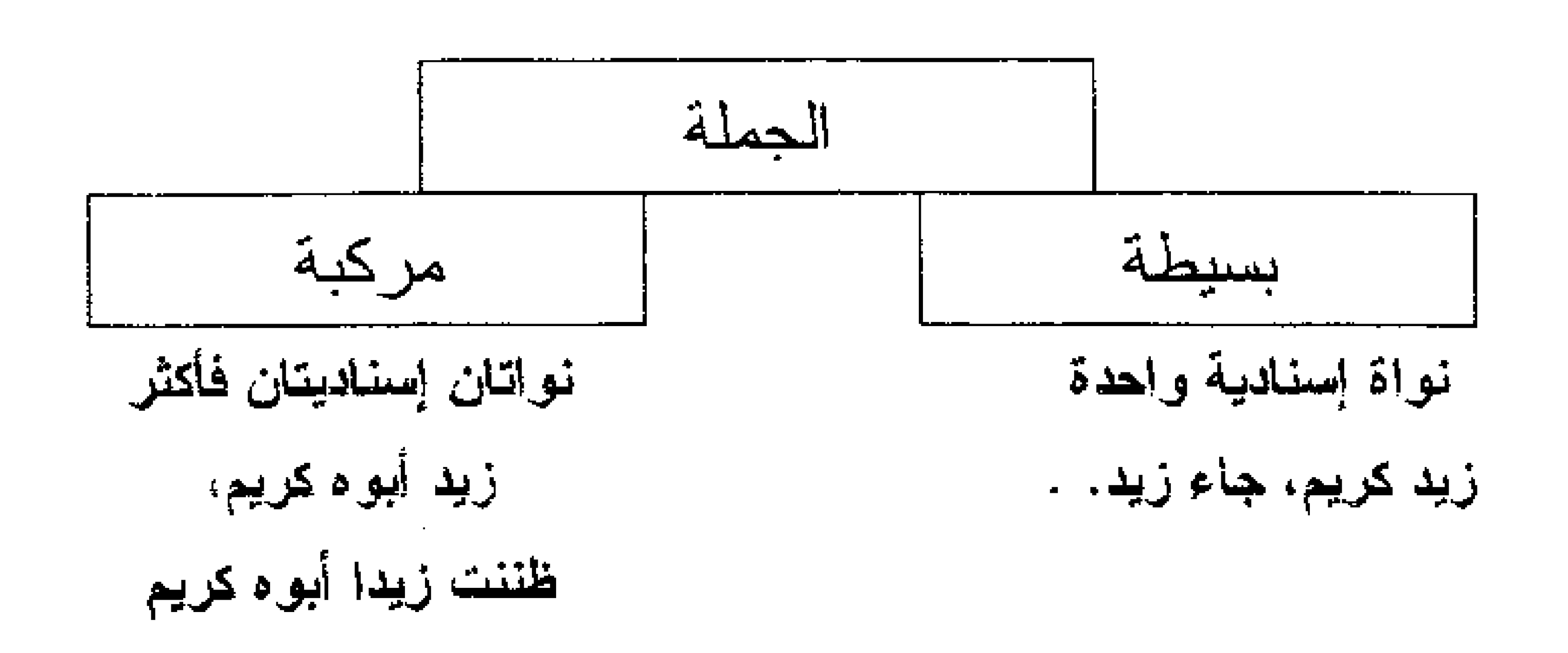
مقيدة

تتضمن بالإضافة إلى علاقة الإسناد علائق نحوية أخرى تمثل وظائف نحوية مخصوصة هي بمثابة القيود للحكم المتحصل من علاقة الإسناد

والنظر إلى الجملة من خلال انقسامها إلى مطلقة ومقيدة يعين الدارس على فهم الكلام وتحليل التراكيب؛ ذلك أن كثيراً من الدارسين إذا أخرجوا من إطار الجملة المفردة إلى إطار الجمل المتعددة أو إلى إطار نص وقعوا في الخطأ، وعجزوا عن تصور العلاقات التركيبية بين الجمل، وحدود كل علاقة ومجالها، لكن تصور الجملة بهذا التقسيم يجعل الدارس يبدأ أولا بالبحث عن النواة الإسنادية التي تكون الجمل، والتي تتضمن الحكم العام (الإخبار المجرد عن المسند إليه بالمسند)، ثم ينظر في امتداداتها واستطالتها بعلائق تركيبية جديدة تقع في مجال النواة الإسنادية التركيبي والدلالي، أو تقع في مجال العامل وهو العنصر "المنظم... الذي يقارن وجود آثار في العناصر الأخرى تبين درجة الانتظام بالنسبة إليه"[٣٩] والجملة، اعتماداً على مفهوم الإسناد، شكل خاص من أشكال درجة الانتظام بين العامل والمعمول يتحدد بعلاقة الإسناد.

الجملة البسيطة والجملة المركبة

ويمكن تقسيم الجملة، أيضاً، حسب علاقات الإسناد الموجودة فيها إلى: بسيطة ومركبة، كما يبينه الرسم التالي:



فالجملة البسيطة: هي جملة المسند والمسند إليه منفردين، أو مقيدين بقيود دلالية تمثلها وظائف نحوية مخصوصة، فهي تتضمن نواة إسنادية واحدة.

أما الجملة المركبة: فتتضمن نواتين إسناديتين أو أكثر [٤٠].

فإذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء:٣٦]

وجدنا أن هذه الجملة تتكون من ثلاث أنوية إسنادية [٤١]؛ فهي جملة مركبة بناء على ذلك.

ويلاحظ أن العلاقات التركيبية في الجمل تتداخل وتتكاثف بشكل يصعب معه وصف الجملة وصفا أحاديا من حيث التركيب والبساطة أو الإطلاق والتقييد، أو الاسمية والفعلية؛ وعليه يمكن أن نصنف الجمل في العربية تصنيفا آخر يلاحظها وينظر إليها من زوايا مختلفة؛ فيمكن أن نصف الجملة بأنها:

١- **بسيطة مطلقة**؛ مثل: زيد كريم، جاء زيد.

٢- **بسيطة مقيدة**؛ مثل: كان زيد كريماً، جاء زيد راكباً بالأمس.

٣- **مركبة مطلقة**؛ مثل: زيد أبوه كريم، تَبَيَّنَ أن العمل مستمر [٤٢].

٤- **مركبة مقيدة**؛ مثل: كان زيد أبوه كريم، جاء زيد يركض.

وبناء على ما تقدم فإن الناتج من توسيع البنية الأساسية بنية أخرى، يمكن أن نطلق عليها "البنية الوظيفية" التي يتم بناؤها عن طريق أنواع المقيدات التي سبق ذكرها، وتقوم على هاتين البنيتين:

م إ + م + ف ــــ ج. اسمية (بسيطة أو مركبة)

م + م إ + ف ــــ ج.فعلية (بسيطة أو مركبة)

الوظائف النحوية

وقد قام نهج النحاة في وصف التراكيب في العربية وقوانيــــن نظمــــها وتحديد العلاقات بين أركانها من خلال إفراد باب لكل وظيفة، فصلوا فيه:

- قيود الوظيفة الصرفية: من حيث ما يمثلها من مبان صرفية، سواء كــــانت على مستوى المفرد أو الجملة.
- قيود الوظيفة النحوية: من حيث الإعراب والرتبة والمطابقة والربط والحذف والتقديم والتأخير، وغير ذلك من الخصائص.
- أبعاد الوظيفة التركيبية والدلالية والتداولية: فصل النحاة في الأبعاد التي تدل عليها كل وظيفة نحوية، ونجد في هذا التفصيل: وظائف يبرز فيها المعنـــى الوظيفي (النحوي)، وأخرى الملحظ الدلالي، وثالثة يقوم تصورها على البعد التداولي (المعنى الاجتماعي/الخارجي)[٤٣]، كما نجد وظائف تجمـــع بيـــن بعدين، ووظائف لها أغراض دلالية مختلفة ،وهاك بيان ذلك موجزاً:

وظائف تركيبية (نحوية):

المبتدأ (يبنى عليه الكلام). الفاعل (يبنى عليه الفعــــل المقـــدم عليـــه)، ويشاركه نائب الفاعل (جزء أساسي بعد حذف الفاعل). المفعول به (يحتاج إليـــه إذا كان الفعل متعديا).

وظائف دلالية:

الخبر (يصير به المبتدأ كلاماً). الفاعل (من قام بالفعل)، المفعـــول بـــه (يقع عليه فعل الفاعل). المفعول المطلق (يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عــــدده)،

المفعول لأجله (علة الفعل)، المفعول فيه (زمان أو مكان الفعل)، المفعول معه (بعد واو للتنصيص على المعية).

الحال (يبين هيئة صاحبه)، التمييز (رفع الإبهام في جملة أو مفرد). المستثنى (إخراج بعض من كل) المضاف إليه (ما نسب إليه شيء بوساطة حرف الجر). النعت (يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به). التوكيد (المعنوي يكرر أمر المتبوع من حيث العموم والشمول، اللفظي: يكرر المتبوع بنصه أو بلفظ آخر). عطف النسق (يكون بتوسط حرف بينه وبين المتبوع، وتختلف هذه الحروف في دلالتها المعنوية...). عطف البيان (يوضح متبوعه إن كان معرفة بلفظ يدل على ذات متبوعه. البدل (مقصود بالحكم).

وظائف تداولية :

المبتدأ (معرفة المخاطب). الخبر (محط فائدة السامع). التمييز (تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته). المنادى (طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل). التوكيد (تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الاحتمال في التأويل).

هذه صورة إجمالية للوظائف النحوية صنفتها وفق أبعادها التركيبية والدلالية والتداولية، معتمداً في ذلك على ما وضع النحاة من حدود لها تكاد تلتقي عليها مصنفاتهم، ولا يتسع المقام لتناولها بالتفصيل؛ إذ يحتاج ذلك إلى دراسة مستقلة تبرزها بالشاهد أو المثال، وقد اكتفيت بوضع هذه الأبعاد بين قوسين، وما يؤيد ذلك أننا نجد لكثير من هذه الوظائف صوراً فرعية لها أغراض دلالية وتداولية، من مثل: ضمير الشأن في باب المبتدأ، وأساليب الإغراء والتحذير في باب المفعول به وما ينوب عن المفعول المطلق... مما يدل على ثراء واسع في آثار هذه الوظائف في تراكيبها.

ويلتقي هذا التصنيف للوظائف النحوية، في جانب كبير منه، بالتقسيم في النحو الوظيفي بفارق منهجي هو أن النحو الوظيفي يتخذ البعد التداولي للغة ضابطا أساسيا في تحديد الوظائف[٤٤]، في حين تحكم فكرة العمل العلاقات التركيبية في الجملة، ثم توجه تلك العلاقات بضوابط دلالية وتداولية مختلفة.

أما أنواع المركبات التي تمثل الوظائف النحوية فجعلوها في مستويين:

المستوى الأول: يشمل الكلمة الواحدة بوصفها أصغر وحدة تحليلية، والمركبات المتلازمة التي تتشكل من كلمتين أو أكثر، وتترابط عناصرها على نحو لا يخرجها عن حالة الإفراد، ويصدق ذلك على: المضاف والمضاف إليه، والموصول والصلة، والجار والمجرور، والتابع والمتبوع[٤٥]، وما تضمن معنى حرف وبني شطراه، نحو: أحد عشر، وصباح مساء، بيت بيت[٤٦]، والاسم المميز، نحو: ثلاثون رجلا.

وهذه المركبات، على اختلافها، متلازمة، فإذا حل صدرها في موقع من مواقع الجملة حل فيه وهو مرتبط بالظرف الثاني من خلال العلاقة التي تربطهما. وقد تتداخل هذه المركبات، بعضها ببعض، فتكون مركبا متشابكا نحو قوله تعالى:﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝ ﴾ وبَيَّنَ أنّ هذا المركب المتعدد يشتمل على ستة مركبات متداخلة.

والمستوى الثاني: يمثله المركب الإسنادي، ويصلح هذا المركب أن يشغل وظيفة نحوية أو لا، على نحو ما ذكره النحاة من تقسيمهم الجمل إلى ما له محل من الإعراب، وما ليس له محل من الإعراب، وقد تناولها ابن هشام الأنصاري في "مغني اللبيب" فبسط فيها القول، كما تناول حكمها بعد المعارف والنكرات وجعل التي تقع موقع المفرد لها محل من الإعراب، والتي لا تقع موقعه لا محل لها من الإعراب[٤٧]. ويعد عمله، في الكتاب المذكور، جهدا متفردا يمثل ما

انتهت إليه دراسات النحويين واللغويين والمفسرين في سبيل الوصول إلى تكوين نظرية في دراسة الجملة وبنيتها التركيبية(٤٨).

ونستطيع أن نمثل لما سبق بأبيات الخنساء التالية، في رثاء أخيها صخر:

يُؤَرّقني التذكرُ حين أمسي   ويردعني مع الأحزان نكسي

على صخر وأي فتى كصخر   ليوم كريهة وطعان خلس

وعان طارق أو مستضيف   يروع قلبه من كل جرس(٤٩)

إذ تقوم الأبيات على جملتين مركبتين مقيدتين تحملان معنيين رئيسين، هما:

+ أرق الخنساء وحزنها على صخر

+ صخر الفتى (أي الكامل في الرجال)

وهذان المعنيان مستفادان من علاقتي الإسناد المجردتين: يؤرقني التذكر، أي فتى كصخر؟ اللتين اغتنيتا بوظائف نحوية، أمدت في بنائهما هكذا:

- يؤرقني التذكر حين أمسي (و) يردعني مع الأحزان نكسي على صخر

- وأي فتى كصخر؟ليوم كريهة (و) طعان خلس (و) عان طارق

(أو) مستضيف يروع قلبه من كل جرس

فالجملة المركبة الأولى استطالت عن طريق ربطها بحرف العطف بجملة (يردعني مع الأحزان نكسي على صخر) وبين الجملتين علاقة دلالية وثيقة.

أما الجملة الثانية فاستطالت عن طريق سلاسل المركبات المتلازمة: ليوم كريهة + طعان خلس + عان طارق + مستضيف يروع قلبه...واستطال المركب الأخير عن طريق نعته بجملة (يروع قلبه) وارتبطت الجملة بالنعت عن طريق ضمير الغيبة في (قلبه)، وليس بين هذه الجملة وجملة النواة الإسنادية (أي فتى كصخر) علاقة دلالية مباشرة، وإنما كانت تفريعاً لأحد

عناصرها الذي ارتبط بما قبله بحرف العطف وجملة (يردعني مع الأحزان...)؛ لعطفها على جملة ليس لها محل من الإعراب (ابتدائية). وجملة (يروع قلبه) لها محل من الإعراب؛ إذ وقعت نعتاً، وهذا يدل على أن تقسيم النحاة إلى: ما لها محل، وما ليس لها محل؛ ليس تصنيفاً لها، وإنما يدل على أن هذه الجمل تشكل عمقاً زائداً للجملة عن طريق ربطها أو تفرعها أو إدخالها في نواتها؛ مما يؤدي إلى إطالتها وتعقد بنائها.

لقد فصل النحاة، وبخاصة ابن هشام الأنصاري، في دراسة هذه الجمل، ولم تكن دراستهم، كما يزعم بعض المحدثين، مقتصرة على مدى قدرتها على تعويض المفرد... فما له طاقة يعوض بها المفرد... يندرج ضمن البناء الوظائفي لتركيب الكلام، وما ليس له تلك الطاقة فلا يكون له محل من الإعراب، وبالتالي يعجز عن أداء دور وظائفي في الكلام" (٥٠) وليس الأمر كما وصف؛ فقول النحاة "لها محل من الإعراب" يعنون الجمل التي تتعالق مع ما قبلها وما بعدها تركيبيا ودلاليا، ومعنى "تحل محل المفرد" أنها تقع موقعا يصح وقوعه فيه (٥١)، أما قولهم "لا محل لها من الإعراب" فإنما يعنون الجمل التي تتعالق مع ما قبلها وما بعدها دلاليا لا تركيبيا، أي يكون لها دور في المعنى الدلالي للجملة؛ إذ لا ينفي استقلالها التركيبي "وجود ارتباط معنوي؛ فالنص بأكمله مجال دلالي واحد، والجمل من النص تقوم على تسلسل معنوي بحكم انتمائها إلى نفس المجال" (٥٢).

الربط في الجملة

الربط والدمج والتفريع، ظواهر عدها علماء اللغة المحدثون من قبيل الظواهر المشتركة بين اللغات، لكنهم اختلفوا في دلالاتها اختلافاً كبيراً، فمنهم من عد التفريع متطوراً عن الربط، ومنهم من عدهما مترادفين، ومنهم من رجح أن الربط والتفريع ظاهرتان مستقلتان(٥٣).

أما نحاة العربية فيستخدمون مصطلح (الربط)، ويعدون الجمل أو المفردات مترابطة إذا وجدت بينها عناصر لغوية تربطها بعضها ببعض، وقد تتبعوا هذه الظاهرة وبسطوا القول فيها، بحكم أنها تحكم أصول النظم في الجملة العربية، كما تَقَرَّوا جميع الأنماط التركيبية لتقصي مظاهر الربط، فحددوا مَواضعه من خلالها، ولكنه جاء مشتتاً موزعاً في الأبواب.

أما مصطلح "التفريع" أو "الدمج" فلم يعرفوه مصطلحاً، لكنهم عرفوه ممارسة؛ يقول بعض المحدثين إنهم عرفوا "مصطلح الجمل التي لها محل من الإعراب... وأغلبها داخل فيما يطلق عليه غيرهم مصطلح التفريع"(٥٤).

وقد وقفت عند كثير من الجمل المترابطة، والجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب، كما وقفت عند ما بحثه عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) في باب "الفصل والوصل"؛ فاستشعرت أن مصطلح (الربط) إنما يكون بين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، أما مصطلح "التفريع" أو "الدمج" فبين مرتبطين ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين، ويتضح هذا بالأمثلة التالية التي أوردها عبد القاهر(٥٥)، ومنها:

١- **زيد طويل القامة وعمرو شاعر.**

٢- **زيد كاتب وعمرو شاعر.**

٣- **زيد طويل القامة وعمرو قصير.**

فالعطف في الجملة الأولى عده عبد القاهر شاذاً؛ "لأن الخبرين ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين ولا شيء يبرز العطف بين كون زيد طويل القامة، وكون عمرو شاعراً. والأصوب أن يؤتي لكل خبر بلفقه ومشاكل له، أي طول القامة وقصرها أو قول الشعر وكتابة القصة"(٥٦).

واستناداً إلى هذا يمكن أن نعد الجملة الأولى، في الأمثلة السابقة، قد استطالت بالتفريع وليس بالربط رغم وجود الواو التي يمكن عدها استئنافية؛ إذ

يحكم العطفَ أسباب نحوية ومعنوية، ورغم هذا نرى، أيضاً، أن التفرقة بين الظاهرتين تبقى دقيقة؛ مما حملنا على أن نقول: "استَشْعَرْتُ"

وظاهرتا الربط والتفريع تصلحان، فيما نعتقد، لأن يفسر بهما توالد الجملة العربية في إطار الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، وهو موضوع تفصيلاته كثيرة، ولا يسعنا ذكرها، ولكنا نورد أمثلة توضح ذلك؛ لأن الغاية هي الوقوف على بنية الجملة العربية وما قدمته النظرية النحوية العربية، رغم تشتته، في ذلك:

فمن شواهد التوليد بالربط :

- **العطف**؛ نحو قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ (و) ﴿ مَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ﴾ (و) ﴿ مَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾ البقرة :١٣٦ وعطف النسق من طرق تركب الجملة وتنوع مكوناتها ودلالاتها؛ إذ ترتبط جملتان أو أكثر، كما في الآية الكريمة، بحرف عطف، وهذه العلاقة تختلف إذا اختلف الرابط من نحو: الفاء، ثم، حتى... وغيرها من حروف العطف.

- **الجملة التفسيرية**؛ نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ۝ ﴾ آل عمران:٩٥ ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ جملة تفسيرية متصلة نحويًّا ودلاليًّا بالجملة التي سبقتها، رغم غياب حرف التفسير، كما في بعض أنواعها[٥٧]؛ فهي تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون، بل باعتبار المعنى[٥٨]...

- **الجملة البدلية**؛ نحو قول الشاعر:

أقولُ له ارْحَلْ لا تُقيمَنَّ عندنا   وإلا فكن في السر والجهر مُسلما

جملة (لا تقيمن...) بدل اشتمال من جملة (ارحل...)؛ وبين الجملتين علاقة نحوية (الربط بالضمير)، ودلالية؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة[٥٩].

ومن شواهد التوليد بالتفريع:

- **الجملة المعترضة**؛ نحو قول جويرية بن زيد:

وقد أَدْرَكَتْني – والحوادثُ جَمّةٌ – أسِنّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

(والحوادث جمة) جملة معترضة بين الفعل والفاعل؛ والاعتراض ضرب من التوسعة في الجملة، وهي توسعة موقعية متصلة بالعلاقات الدلالية بالجملة، وتستعمل "لإفادة الكلام تقوية وتسديدا"(٦٠). وهي لا توضح جملة سابقة وإنما تلفت الانتباه إلى أمر آخر له بعد دلالي في الجملة.

- **الجملة الشرطية**؛ نحو قوله تعالى:

﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ (إِذَآ) أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ الروم :٢٥

ضرب من الجمل المركبة الدالة على تلازم جملتين مسبوقتين بأداة شرط تدخل عليهم؛ فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة الواحدة(٦١).

وجملة الجواب اسمية مقترنة بـ (إذا) الفجائية التي تحل محل الفاء في بعض الحالات للربط المعنوي الداخلي بين جملة الشرط والجواب.

- **الجملة الظرفية**: ومثلهما الجملة الظرفية؛ نحو قوله تعالى:

﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ﴾ الإسراء:٩٧

والجملة الظرفية كجملة الشرط تردان في صورة جملة متلازمة دلاليا.

- **الجملة الاستفهامية**؛ نحو:

أمحمد عندك أم خالد؟ فتجيب: محمد أو خالد

سؤال جواب

الجملة الاستفهامية تقوم على تعليق بين جملتين؛ إذ الجواب يتضمن إخبارا متصلا بالسؤال، وبين الجملتين تلازم نحوي ودلالي.

- **جملة النداء**؛ نحو:

يا زيد ، أكرم ضيفك

وهي جملة قائمة على بنية سطحية وبنية مضمرة تتكون من إسناد تـــام في أسلوب خبري: أنادي أو أدعو.

ويتحقق التلازم في جملة النداء إذا وقعت في سياق دلالي بالإضافة إلــى معنى الجملة المركبة في بنيتها الملفوظة(٦٢).

- **جملة القسم**؛ نحو: أقسم بالله لأحافظن على العهد

ويتحقق بين جملة القسم وجملة الجواب تلازم نحوي ودلالي.

- **الجمل التي لها محل من الإعراب ومنها:**

– عرفتك ما تحب العبث جملة حالية والرابط ضمير مستتر

– ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبًا نَّقۡرَؤُهُۥ ﴾ الإسراء:٩٣ جملة النعــت والرابــط الضمير المتصل

-أظن المجد هو هدف العظيم جملة المفعول الثاني

– ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ النساء:٣ جملة الصلـــة: ارتبطـت جملة الصلة بالجملة التي قبلها بالموصول الاسمي (ما)

وقد تتولد الجملة المركبة بالربط وبـــالتفريع معـــا؛ فتطـــول وتتشـــابك عناصرها اللغوية وسلاسل مركباتها، نحو قوله في سورة البقرة (الآيات:٢-٥): ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ...﴾ والربط والتفريع فــي الآية تستطيع أن تتبينه بالوقوف على آراء المفســرين فــي بيــان عناصرهــا وسلاسل المركبات فيها.

والجملة بهذا الطول تكون قادرة على تحقيق معان ومضـــامين غنيـــة، بحكم تنوع العلاقات التركيبية وتنوع أشكالها، وهل عالج النحـــاة جمـــلا بـــهذا الطول؟ حقا أنه يظل لـــ "نحو الجملة" الاهتمام الأول في أعمالهم، علـــى حيـــن يمثل النشاط المرتبط بالنص تذوقا وفهما وتحليلا وتفســـيرا؛ دورا بـــارزا فـــي أعمال المفسرين والبلاغيين والفقهاء؛ وهذا يدفعنا إلى موافقة من ذهب إلـــى أن النشاط اللغوي العربي القديم ينقسم إلى: نحو الجملة، ونحو النص، مما يدعو إلى استصفاء منهج في التحليل مستمد من أعمال هؤلاء جميعا.

ظواهر نظم الجملة

النظم، اصطلاحا، تأليف الكلم والجمـــل مترتبـــة المعـــاني، متناســـبة الدلالات، وفق قصد المتكلم[٦٣]. والمعاني في نظام الجملـــة العربيـــة تتحقـــق بعلامات الإعراب التي تعد أهم وسيلة للتمييز بين المعاني، لأنه دوال عليـــها، وتتقوم بالعامل "الذي يولد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية فـــي بنيـــة الملفوظ المفيد"[٦٤].

والإعراب خاصية تتميز بها العربية؛ ولذا أولوه عناية شديدة؛ فوضعـــوا له الضوابط والموجهات، وجردوا له كثيرا من الأصول، ولكنهم -رغم ذلك- لم يشغلوا به[٦٥] عما عداه من العناصر التي تسعف في تجلية العلاقات المتشـــابكة في الجملة العربية؛ فقد تناولوا بالدرس جوانب أخـــرى تنضـــاف إلـــى قرينـــة الإعراب؛ كالمطابقة[٦٦] والرتبة، والصيغة... وغيرها من القرائن[٦٧].

كما عولوا على المعنى معولا كبيرا؛ فنلمس في معالجاتـــهم: المعنـــى الوظيفـــي (Functional) والمعجمـــي (Lexical) والاجتمـــاعي أو المقـــــامي (Contexttual)؛ وأدل مثال على ذلك صنيع سيبويه في الكتاب وابن هشام فـــي مغنيه[٦٨].

ويستكمل النحاة دراستهم في الجملة بمجاوزة ظاهر العلاقات الداخليـــة والامتداد إلى ما وراءها، وما يندغم فيها؛ فدرسوا البعد الخارجي للغة متمثلا في

المقام وقصد المتكلم وحال المخاطب، وهذا البعد "مستشعر في تحليلاتهم علـــى نحو يمثل استخراجه إحياء لأصل من أصولهم صدروا عنه وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية والحقول الملابسة لــها فــي هــذه الأزمنــة"(٦٩) و"الكتاب" يحتفل بهذا احتفالا كبيرا(٧٠). ولم يغفلوا في أثناء ذلك بعض ظــاهرات في نظم الجملة، من نحو: التقديم والتأخير والحذف...؛ ولا ريب أن هذا المنــهج يتوافق والهدف الذي من أجله وضعوا النحو وقعدوا القواعد؛ فإدراك أبعاد اللغــة الداخلية والخارجية مطلب مهم في فهمها والوقوف إلى أسرارها وصــولا إلــى الهدف المنشود في فهم الكتاب العزيز وأحكامه. ويمكن، بناء على ما قدمنــا، أن نتبين المحاور الرئيسة التالية في بنية الجملة العربية:

١- البنية الأساسية (العمد)

م إ + م ـــــ ج. اسمية

م +م إ ـــــ ج. فعلية

- نواة إسنادية لابد من وجود طرفيها، وتتضمن حكمــا عاما مطلقا مستفادا من علاقة الإسناد المجردة.

- بنية توليدية تنتج عدداً غــيرَ محــدود مــن الجمــل النحوية وتنظيمية لأنها تمنح معاني نحوية منسقة.

٢- البنية الوظيفية :

م إ + م +ف ـــــ ج. اسمية

م +م إ +ف ـــــ ج. فعلية

- إدخال عناصر جديدة تقيد علاقة الإسناد عناصر مــن المستوى الأول ـــ جملة بسيطة

عناصر من المســتويين ـــ جملة مركبة

- تتمثل المقيدات في الوظائف النحوية المختلفة التــي تتخير في مقام دلالي أو تداولي مقصود.

- العناصر في البنية التركيبية والمقيدة محكومة بنظرية العامل الذي يعين على إدراك العلائــق بــين العنــاصر وتحقيق ترابطها وهذه العناصر: إما عاملــة أو معمولــة وإما مرتبطة بالنواة الإسنادية أو بأحد طرفيها.

- العلاقات التركيبية في الجملة البســيطة تجتمــع فــي معادلة إسنادية واحدة، وهي في المركبة متعددة بســبب

تعدد المكونات التي ينتج عنها تعدد في الوظائف النحوية ممثلة بالعناصر اللغوية وسلاسل المركبات.

- ظاهرتا الربط والتفريع يفسر بهما توالد الجملة العربية في إطار الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها.

٣- ظواهر نظم الجملة

- الإعراب خاصة تتميز بها العربية، وهو من أقوى القرائن لتجلية العلاقات المتشابكة في الجملة، وينضاف إليه قرائن أخرى.

- مقتضى الإعراب هو العامل، وعلامات الإعراب دوال على المعاني.

- العناصر اللغوية وما تؤديه من وظائف محكومة، أيضا بعلاقات داخلية يضبطها العامل، وخارجية تتمثل في:

المقام، وقصد المتكلم، وحال المخاطب...ظواهر التقديم والتأخير والحذف والأداء الصوتي محكومة بالعلاقات الداخلية والخارجية، وبالأخيرة أكثر.

خاتمـــــة

وبعد، فقد حاول هذا البحث، على امتداده، أن يقدم وصفا لبنية الجملـــة العربية؛ فانطلق يمهد ببيان مفهومي الكلام والجملـــة لـــدى القدمـــاء، أوائلـــهم ومتأخريهم، ثم ناقش مفهوم الجملة فبين أنهم أقاموه على حد الإسناد الأصلـــي؛ فارتضى هذا الحد معيارا صالحا لتحديد مفهومها؛ لأنه يخلصها من كثير مـــن الاختلاطات ويقيمها على أساس نحوي ثابت، ويعطيها شكلا قارا يســـهل معـــه تحليل التراكيب ووصفها.

ثم حاول البحث أن يضع تصورا متكاملا متناسقا لبنية الجملة العربيـــة معتمدا الأصول والضوابط التي صرح بها النحاة أو التي تضمنتها معالجاتـــهم وتحليلاتهم، فرأى أن علاقة الإسناد المتمثلة في: (م) المسند، و(م إ) المسند إليه، ونظرية العامل؛ تمثلان محورين مهمين في معرفة بنية الجملـــة العربيـــة؛ لأن أولهما مكون والآخر ضابط للمكونات، وعلى الأول تقوم البنية الأساسية للجملـة العربية ممثلة في النموذجين: الاسمي (م إ+م)، والفعلي (م + م إ)، والجملة في هذه المرحلة (مطلقة) تتضمن علاقة الإسناد مجردة من أي ارتباطات أو علاقات نحوية أخرى.

وقد يتسع مدى هذا البناء المجرد بإدخال عناصر إضافية تمد في بنـــاء الجملة من خلال معان وظيفية مخصوصة وروابط تركيبية محددة تولد ضربـــا من الوظائف الدلالية؛ بحكم اقترانها بقيم معنوية اقترانا متصلا، فتتكون البنيـــة الوظيفية ممثلة في النمـــوذجين: الاســـمي (م إ + م + ف)، والفعلـــي (م + م إ +ف)، والجملة في هذه المرحلة (مقيدة) بحكم تضمنها علاقات نحويـــــة تمثـل وظائف نحوية، هي بمثابة القيود للحكم المتحصل من علاقة الإسناد، وعـــرض البحث لهذه الوظائف فصنفها وفق أبعادها المعنوية إلـــى وظـــائف: تركيبيـــة، ودلالية، وتداولية، ثم بين أنواع المركبات فجعلها في مستويين: مفرد وجملة.

وصنف البحث الجملة، أيضا، إلى: بسيطة ومركبة؛ فالبسيطة ما تضمنت نواة إسنادية واحدة، والمركبة ما تضمنت نواتين فأكثر، ثم وقف عند الجملة المركبة؛ فرأى أن ظاهرتي الربط والتفريع؛ تصلحان لأن يفسر بهما توالد الجملة المركبة في إطار الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، مؤيدا ذلك بشواهد تمثل أنماطا من التوليد بالربط، وأخرى من التوليد بالتفريع.

ثم عرض البحث لظواهر نظم الجملة فوجد أن النحاة لم يقفوا في دراستها عند الضوابط اللغوية الداخلية بل امتدوا إلى ما وراءها؛ فدرسوا البعد الخارجي ليتوافق بذلك المنهج والهدف. ولا يملك المتأمل، فيما عرضنا، إلا أن يعتقد أن النحاة كانوا يصدرون، باطراد، عن أصول ثابتة تمثلوها وهم يصفون العربية، ولا شك أن قراءة متأنية دقيقة، في ظل ما تهيأ من أنظار حديثة جادة، تفيد في اكتشاف الخطوط العامة التي تشكل منهجهم، وهذا ما حاوله هذا البحث، فانتهى إلى عرض موجز للمحاور الرئيسة لبنية الجملة وهي بنية ليست ثابتة ذات طبيعة شكلية بل هي بنية تجمع بين الأصول النحوية العامة والضوابط غير النحوية التي تحقق لها الشمولية والتجدد.

الهوامش

١- انظر: محمد حماسة، في بناء الجملة العربية، ص ٣٨-٣٩

٢- أفرد ابن هشام الأنصاري بابا في كتابه "مغني اللبيب" للجملة وأحكامها، كما صدر كتابه الموسوم بـ "الإعراب عن قواعد الإعراب" بالحديث عنها.

٣- ومن هذه المعايير ما يقوم على اعتبار: الشكل أو الدلالة أو الإسناد، أو الاتجاه الخطي(الذي يلجأ إليه لأغراض تعليمية لتعريف الجملة بأنها مجموعة من الكلمات التي تفصل عن غيرها بنقطة واحدة) أو الاتجاه النغمي (الذي يعتمد خط النغمة الذي يرافق التلفظ ويتحدد بداية الجملة بتصعده ونهايتها بتنزله). انظر:

Modern English Structure , p.63 :-Stork , Barbara

- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، ص ٢٤٥.

٤- انظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص١١.

٥- انظر: محمد حماسة، في بناء الجملة العربية، ص ٢٦-٢٩. محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، ص ٢٠٥-٢٠٧. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ص ١٧-١٩، محمد عبادة، الجملة العربية، ص: ٢٨.

٦- انظر: المبرد، المقتضب: ٨/١، ٦٨/٢

٧- ص ٤٠

٨- ص٦

٩- رضي الدين الاستراباذي، الكافية في النحو، ٨/١، والمقصود بالإسناد الأصلي كما وضحه الرضي في الموقع نفسه، إسناد الفعل لفاعله والخبر لمبتدئه، وأما الإسناد غير الأصلي فهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إلى فاعل لكل منها.

١٠-ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، ص ٣٥.
١١- انظر في شيء من هذا: محمد الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي ص ٢١٤.
١٢-الخصائص: ٢٩/١
١٣- الكتاب (بولاق): ٧/١
١٤- انظر:
- Harttman and stork , Adictionary of language and linguistics , london ,p.206
- Frank Palmer :Grammar , penguim , 1973 , p.71
١٥- لم يقدم "دي سوسير" تعريفا محددا للجملة، وإنما كان يهتم بالوحدات الصغرى في اللغة، كالصوت والمورفيم والكلمة؛ ذلك أنه عد الجملة من قبيل الكلام لا من قبيل اللغة، والمعروف أن موضوع الألسنية عنده هو اللغة التي يجب أن نحصر اهتمامنا فيها فقط للحكم على جميع مظاهر الكلام، فهي تدرس في ذاتها ومن أجل ذاتها، تدرس كما تظهر. انظر: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية، ترجمة صالح القرمادي وزميليه، ص ٢٧ وما بعدها.
ونهاد الموسى، نظرية النحو العربي ص ٢٧.
١٦- انظر:
Language , London , George Allen and Unwin Ltd. :L.Bloomfield
–Musem street , 1967, p.170
وانظر أيضا: عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، ص ٣٦.
١٧- انظر: محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٤٦.
١٨-أي نتيجة ما يحدث من تفاعل بين البنيتين. انظر: محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص٢٣٧، ٢٤٦.

١٩- انظر: ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٤٩٢.

ومثال الظرفية: كما مثل لها ابن هشام: أعندك زيد؟ أفي الدار زيد؟

ويحلل النحاة هاتين الجملتين بثلاث طرق:

أ- (زيد) مبتدأ مؤخر، والظرف أو الجار والمجرور قبله خبر مقدم.

ب-(زيد) فاعل للفعل المحذوف الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور، تقديره: استقر. وإذا قدر الاستقرار المحذوف اسما "مستقر" كان (زيد) مبتدأ له وهو الخبر.

ج- (زيد) فاعل للظرف أو الجار والمجرور، وفي هذه الحالة يشترط أن يكون الظرف أو الجار والمجرور معتمدا.

وانظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٥١-٥٥

٢٠- ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/١

٢١- ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٤٩٢

٢٢- انظر فيما سبق: السابق ص ٤٩٣-٤٩٩. وانظر أيضا: عبدالحميد السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، ص٣٩-٤٠.

٢٣- عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٥٩، وذهب مهدي المخزومي إلى أن أسلوب النداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات لإبلاغ المنادى... انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣١١

٢٤- انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي. .، ص ٤٨

٢٥- انظر:

Acourse In Modern Linguistics , p.246 :- Hockett

٢٦- انظر من القدماء: المبرد، المقتضب :١٢٨/٤، ابن يعيش، شرح المفصل ٧٤/١. ومن المحدثين: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢١٨، مهدي

المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٩، برجشتراس، التطور النحوي، ص ١٣٣.

٢٧- حيث (م) = المسند، (م إ) المسند إليه.

٢٨- انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص ٣٢ وما بعدها.

٢٩- انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ١٣٣.

٣٠-انظر: السابق، ص١٣٤،١٣٥،١٣٧، أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص ٥٨،٥٩،٦٠. ويجعل مازن الوعر (كان) الرابط يعقب المبتدأ، يظهر ذلك من الأمثلة التي حللها، انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية، ص ١٤١،١٤٢،١٤٣،١٤٤، ١٤٥.

٣١- انظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي، ص٢٧٦.

٣٢- انظر: عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ١٣٤.

٣٣- ويرى أحمد المتوكل أن الجمل الرابطية تمثل نمطا بنيويا مستقلا فهي ليست فعلية ولا اسمية، وإنما هي جمل وسطى تشارك الجمل الاسمية في بعض مميزاتها الحملية والوظيفية وتقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية.

انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص٨٢.

٣٤- انظر: عبد الله حامد، فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية، ص٢١

٣٥- انظر: مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص٩٣

٣٦- انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص ٢٧-٢٨

٣٧- دلائل الإعجاز ص ٩٤.

٣٨- يلحظ -هنا- أن تقسيم الجملة إلى: مطلقة ومقيدة، يقوم مقام معيار دلالي بالدرجة الأولى، ينظر في معنى الحكم المفهوم من الجملة.

٣٩- أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، ص ٢٥

٤٠- ونلحظ -هنا- أن معيار التقسيم معيار نحوي بالدرجة الأولى، تترتب عليه أبعاد دلالية مختلفة.

٤١- هي: إن السمع... مسئولا، كل أولئك كان عنه مسئولا، كان عنه مسئولا.

٤٢- بالنظر في ظاهر اللفظ، أما إذا اعتمدنا تأويل المصدر المؤول إلى مصدر صريح (تبين استمرار العمل) فالجملة بسيطة وليست مركبة.

٤٣- انظر: لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٥٧.

٤٤- يقترح النحو الوظيفي بنية تفرد مستوى تمثيليا مستقلا للوظائف التداولية... بالإضافة إلى المستويين التمثيليين المخصصين للوظائف الدلالية والوظائف التركيبية. وبنية النحو، كما تقترحها نظرية النحو الوظيفي، تشتمل على ثلاث مستويات:

- مستوى الوظائف الدلالية: كوظائف: المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والمستفيد...
- مستوى الوظائف التركيبية: كوظيفتي: الفاعل، والمفعول.
- مستوى الوظائف التداولية: كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور، ووظيفة الذيل...

انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية ص ١١، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص١٠

٤٥- ويشمل: الصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه، والمؤكد والمؤكد، والبدل والمبدل منه.

٤٦-أي: العدد المركب والظرف المركب والحال المركبة، فهذه مركبة من جهة اللفظ فقط، والاسم الثاني تضمن معنى الحرف؛ فالأصل -مثلا- في "أحد عشر": أحد وعشرة، فحذفت الواو من اللفظ، والمعنى على إرادتها. أما المركب المزجي، نحو: حضرموت، فهو مركب من جهة اللفظ والمعنى، وهذا أصله الواو أيضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى؛ ولذا يعد اسما واحدا، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب. انظر فيما سبق: شرح المفصل:١١٢/٤

٤٧- ص ٥٠٠ – ٥٦٥

٤٨-انظر: عبد الحميد السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري.

٤٩- يردعني: يكفيني. نكسي: النكس عودة المرض بعد النقه، ويحدث ذلك من شدة الحزن. الكريهة: الحرب أو الشدة. الخلس: السلب. عان: أسير. طارق: الآتي ليلا.

٥٠-عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، ص ١٤٣.

٥١- يرى الرضي في كافيته (الكافية في النحو ٢/٢٥٩) أن كون الجملة ذات محل إعرابي لا يعني أنها تقدر ضرورة بالمفرد، وإنما يعني أنها وقعت موقعا يصح وقوعه فيه، ومثل لذلك بجملة الخبر والصفة والحال وغيرها.

وانظر: لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ١٤٣.

٥٢- عبد السلام المسدي ومحمد الطرابلسي، الشرط في القرآن، ص ١٣٦

٥٣- انظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٤٥.

٥٤- انظر: السابق ص ١٤٧.

٥٥- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق وتقديم محمد الداية وفايز الداية، ص ٢٢٤-٢٢٥.

٥٦- محمد الخطابي، لسانيات النص، ص ١٠٣.

٥٧-الجملة المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، كما في الآية، ومقرونة بـ "أي" أو "أن"، نحو قول الشاعر: وترمينني بالطرف أي أنت مذنب. وقوله تعالى ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾.

٥٨- انظر: ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٥٢٢.

٥٩- انظر: محمد الخطابي، لسانيات النص، ص: ١١٤. ولم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد مغني اللبيب ص ٥٥٧.

٦٠- ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ص ٥٠٦. وينسب الشاهد أيضا إلى حويرثة بن بدر، انظر: مغني اللبيب، ص ٥٠٦، والخصائص ١/٣٣١.

٦١- الجمل المتلازمة هي الجمل الموسومة ببنية نحوية ودلالية تامة، والمخصوصة بضرب من الإيقاع والتلازم بين مكوناتها النحوية الراجعة إلى عملية اسنادية واحدة ينجزه المتكلم والسامع، وذلك في جمل: الاستفهام والشرط والجملة الظرفية والاستثناء والنداء والتعجب والقسم.

انظر: المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص ٢٠٥، وابن يعيش، شرح المفصل ١٥٦/٨.

٦٢- انظر السابق: ص٢٢٨.

٦٣- الشريف الجرجاني، التعريفات، (مادة نظم).

٦٤- المنصف عاشور، بنية الجملة العربية، ص ٢٤

٦٥- زعم بعض المحدثين أن القدامى جروا في دراستهم على تغليب ظاهرة الإعراب، وأنهم شغلوا بها عما عداها من القرائن؛ فأدخلوا بذلك الضيم على جوانب أخرى، انظر -مثلا-: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٣، محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٣٩.

٦٦- من حيث التكلم والخطاب والغيبة، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير.

٦٧- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٥ وما بعدها.

٦٨- انظر: عبد الحميد السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، ص٤٧-٥٣.

٦٩- نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص١٥٢.

٧٠- انظر مثلا: الكتاب لسيبويه (تحقيق هارون): ١٤١/١، ١٥١/١، ٢٥٤/١، ٦٩/٢، ٨٠/٢،...

• نشر هذا البحث في مجلة "مؤتة للبحوث والدراسات" مجلد (١٥)، العدد (٨) سنة ٢٠٠٠م.

ثبت المصادر والمراجع

أولا – الكتب العربية:

١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط(١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

٢- أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، الموقف، الرباط، ع(١)، ١٩٨٧م.

٣- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥ م.

٤- ــــــ، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط(١)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥ م.

٥- ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(٤)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

٦- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢م.

٧- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط(٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢ م.

٨- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، عالم، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٩- رضي الدين الإستراباذي، الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).

١٠- سيبوية، الكتاب، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ.

١١- ـــــ، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط(٣)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

١٢- الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨م.

١٣- عبد الحميد مصطفى السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء، جامعة عمان الأهلية، مج (٣)، ع(١)، ١٩٨٥م.

١٤- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، (بدون تاريخ).

١٥- عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٥م.

١٦- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ط(١)، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥م.

١٧- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد الداية وفايز الداية، ط(٢)، مكتبة سعد الدين، دمشق، ١٩٨٧م.

١٨- عبد الله حامد حمد، فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية، عالم الفكر، مج(٢٨)، ع(٣)، الكويت، ٢٠٠٠م.

١٩- عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢م.

٢٠- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية، ترجمة صالح القرمادي وزميليه، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

٢١- لطيفة إبراهيم النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٥م.

٢٢- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ط(١)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٩م.

٢٣- ـــــ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ط(١)، دار طـــلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨م.
٢٤- ـــــ، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغـــة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٦م.
٢٥- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، المجلـــس الأعلـــى للشـــئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٢٦- محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ط(١)، دار القلـــم، الكويت، ١٤٠ هـ، ١٩٨٢م.
٢٧- محمد الخطابي، لسانيات النص، مدخل إلى لسانيات الخطـــاب، ط(١)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩١م.
٢٨- محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللســـانيات والنحـــو العربـــي، المناهل، ع(٦)، المغرب، مارس ١٩٨٣م.
٢٩- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراســـات، تونـــس، ١٩٨١م.
٣٠- محمد عبادة، الجملة العربية -دراسة لغوية ونحوية، منشأة المعـــارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
٣١- محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربيـــة، بيروت، ١٩٨٨م.
٣٢- المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشـــورات كلية الآداب، جامعة تونس، ١٩٩١م.
٣٣- مهدي، في النحو العربي -نقد وتوجيه، ط(١)، بيروت، ١٩٦٥م.

٣٤- نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، ع(٦)، الجامعة التونسية، ١٩٨٦م.
٣٥- ـــــ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط(١)، دار البشير، عمان، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧م.
٣٦- ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم علي فودة نبيل، ط(١)، عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م.
٣٧- ـــــ، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط(١)، دار الفكر، ١٩٨٥م.
٣٨- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

<u>**ثانيا – الكتب الأجنبية:**</u>

Grammar , Penguim , Books , 1973. :39-Frank Palmer

Adictionary of language and linguistics , :40-Harttman and Stork .London

41-Hockett Charis F.:Acourse In Modern Linguistics, New York,1967

Language , London , George Allen and Unwim :42-L. Bloomfield .Ltd.,Musem street 1967

Modern English Structure , London , 1992. :43-Stork , Barbara

*** نشر هذا البحث في مجلة "مؤتة للبحوث والدراسات"، مجلد (١٥)، العدد (٨) سنة ٢٠٠٠م.**

الدراسة الثانية

بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي

مدخل

غدا من الثابت في اللسانيات الحديثة أن تُتّخذ الجملة منطلقاً لكل دراسة نحوية تروم وصف اللغة وتقعيدها؛ وتجعل من أهم أهدافها وصف بنيتها المجردة، وما يَتَخرّج على هذه البنية من أنماط، وما يرتبط بكل نمط من مقاصد ودلالات وضوابط تتحكم في الأبنية المكونة ووظائفها.

وقد أولى نحاتنا القدماء الجملة اهتمامهم؛ فقد درسوا، منذ سيبويه (١٨٠هـ)، أنماطها وطريقة بنائها، كما عالجوا جانباً كبيراً من ضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركيبية والدلالية، بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظْمها وضوابط تحكمها وتسوّغها، كالزيادة في بنيتها، والتقديم والتأخير والحذف... وقد فصلنا ذلك في بعض أعمالنا[1].

وتابع النحاة المحدثون البحث في الجملة، وتُمثّل جهودهم في دراسة بنيتها وتشكّلها، على اختلاف منطلقات هذه الدراسة واتجاهاتها، محاولات متنوعة سجلوا من خلالها ملاحظات مفيدة تفاوتت قيمتها وما قدمته للدرس النحوي. ولئن كانت هذه المحاولات متغايرة في وسائلها المنهجية وأصولها النظرية فإن أصحابها يلتقون على أن العربية بحاجة إلى وصف جديد يعيد صياغتها؛ وذلك من خلال ما تبنّوا من مناهج وأنظار وفرضيات مختلفة واكبت المد اللساني الحديث.

ورغم أن تناولنا هذه الجهود ينحو منحىً وصفيًّا تقريريًّا يقوم على عرضها وما اشتملت عليه من أنظار، فإننا سنحاول مناقشتها ونقدها مبينين ما لها وما عليها، صادرين، في ذلك، عن قناعة تتمثل في:

- أن اللغة، بمادتها المتوالدة وبتجلياتها في الاستعمال، تظل موضوعًا مفتوحًا للوصف والتفسير، وتظل أعمال النحاة في وصفها وتفسيرها مفتوحة للاستبطان والتأصيل[٢]، وتظل اجتهادات المحدثين، أيضًا، لها دورها في توجيه البحث اللغوي العربي الحديث، لكنها لا تشكل بديلاً للنحو العربي.

- أن الوصول إلى وصفٍ للعربية يحقق الأصالة والمعاصرة؛ يجب أن ينطلق من خلال المشترك بين مقولات القديم ومعطيات الحديث؛ إذ إنّ لكل لغة منطقها وخصائصها، ولكل نظرٍ ظروفه وغاياته ومنهجه.

حد الجملة

ولعل من المفيد أن نذكر، بداية، أن الآراء تعددت وتفاوتت في تعريف الجملة، بسبب تعدد المعايير التي استُند إليها، قديماً وحديثًا، منذ أفلاطون (٣٤٧ق.م) حتى عصرنا الحاضر؛ مما أدى إلى تعريفات كثيرة. وليس من وَكْدِنا، في هذا البحث، أن نتقصاها، ولكنا نشير إلى أن من هذه المعايير في حد الجملة ما يقوم على اعتبار: الشكل أو الدلالة أو الإسناد أو الاتجاه الخطي أو الاتجاه النغمي[٣] ... أو غير ذلك من المعايير والاتجاهات. ومع إيماننا بأن تعريف الجملة من أشق الدراسات اللغوية، فإننا نعتقد أن إقامة الجملة على معيار الإسناد يُخلِّص الجملة من كثير من الاختلاطات ويقيمها على أساس نحوي ثابت[٤]، ويعطيها شكلاً قاراً يسهل معه تحليل التراكيب ووصفها، في حين نجد أن معيار الدلالة أو المعنى أو الاستقلال التام يجعلها فضفاضة، لا يحكمها النظام النحوي بداية[٥]؛ ويُرسِّخ هذا الاعتقاد لدينا أن جملة بهذا الخصوص تحافظ على استقلالها البنيوي إذا صارت جزءاً من بنية أكبر منها؛ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى

ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾ المائدة:٥٤

فالجمل في الآية: فسوف يأتي الله بقوم، يُحبهم، يحبونه، يجاهدون في سبيل الله، لا يخافون لومة لائم.

وكل منها حافظ على استقلاله البنيوي رغم ارتباطه بالمعنى العام.

لقد كان معيار الإسناد هو الأساس الذي أقام النحاة القدامى عليه حد الجملة، وكانوا ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنهما عماد الجملة، ويطلقون عليهما مصطلح "العمدة"؛ لأن توافرهما شرط كاف لقيام الجملة التي بنى النحاة عليها تحليلهم، بوصفها بنية أساسية أو نواة ضمن بنية أكبر تتشكل وتتكون بسبب ما يطرأ على البنية الأساسية، المتمثلة في المسند والمسند إليه، من حالات تركيبية تكون الكلام؛ وفي هذا يقول سيبويه[٦]: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما لا يغْنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدالله..."

وفي موضع آخر يقول[٧]: "فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه".

لكن سيبويه في موضع ثالث يُبيّن أن المبتدأ هو المسند، وأن الخبر هو المسند إليه، حيث يقول[٨]: "فالمبتدأ مسندٌ والمبنيّ عليه مسند إليه".

وهذا خلاف ما ذهب إليه النحاة من بعده أن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند، وأما في الجملة الفعلية فالفعل مسند والفاعل مسند إليه.

ويمثل الركنان: المسند والمسند إليه -كما ذكرنا- العمدة في الجملة، وما عداهما "فضلة" يستقلّ الكلام دونها غالباً.

أما المعيار الدلالي فكان هو السائد في حد الجملة في النحو الغربي التقليدي (Traditional Grammar) حتى العصر الحديث والجملة فيه "نسقٌ من الكلمات يؤدي فكرة تامة"[٩].

وأوضح دلالة على ضعف هذا المعيار أن الجمل السابقة تعد جملة واحدة بمفهوم هذا النحو؛ لأنها تؤدي فكرة تامة، وإذا كان كذلك فلنا أن نتساءل: ما حدود الفكرة التامة؟

فإذا انتقلنا إلى مفهوم الجملة لدى البنيويين وجدنا بلومفيلد (L.Bloomfield) يحدد الجملة بأنها "الصيغة اللسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها"[١٠]، ورغم أن البنيويين أعطوا الشكل أهمية أقاموا عليه حد الجملة، فإنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم الإسناد، وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الإسنادية، فعند تحليلهم جملة من نحو قوله تعالى:

﴿ ولَأَمَةٌ مُّؤْمِنَـةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ البقرة:٢٢١

إلى مكوناتها المباشرة، فإنهم يقسمونها إلى مكونين: ١- **لأمة مؤمنة.** ٢-**خير من مشركة.**

وهذا يدل، أيضاً، على تمسكهم بالدلالة، وإن أسقطوها ظاهرًا[١١].

أما التحويليون فالجمل، عندهم، قَرْن يحصل "على نحو خاص بين تمثيل صوتي يمثل (المنطوق) وبين ضرب معين من البنى المجردة يسمى (البنى العميقة)"[١٢].

وعلى هذا فالجملة، في أنظارهم، عملية إنجاز وإنشاء من ناحية ونتيجة لما يحدث من تفاعل بين البنيتين: السطحية والعميقة، بعيدًا عما يكتنف الجملة من أبعاد خارجية كانت محط أنظار الوظيفيين الذين أولوا جُلَّ عنايتهم

الجملة؛ فعرفوها بأنها "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه"[١٣] أو أنها "كل كلام مستقل بنفسه، ويؤدي معنى متكاملا"[١٤] واتجه آخرون إلى ربط مفهوم الجملة بفكرة الاسناد، ولكن بعضهم اعتد هذه الفكرة قاصرة في أنماط من الجمل، مثل: جملة النداء، والتعجب، وجملة نعم وبئس..[١٥].

ولاشك أن هذه المفهومات للجملة متأثرة بالأنظار الحديثة التي تبنوها، ويظهر أثر ذلك واضحًا في تقسيماتهم للجملة.

أنواع الجملة

والناظر في جهود المحدثين في تقسيم الجملة وحصر أنواعها يجد أن هذه الأنواع قد تعددت واختلفت بسبب تباين معاييرهم في حدها وغاياتهم في البحث:

- فمنهم من أقام تقسيمه للجملة على أساس الإسناد، ومن أبرز هؤلاء مهدي المخزومي؛ فقد أقام تقسيمه بالنظر إلى المسند لا المسند إليه كما فعل النحاة القدامى، وعلل ذلك بقوله إن "أهمية الخبر أو الحديث إنما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة"[١٦] والجملة من حيث طبيعة المسند ثلاثة أنواع: **فعلية**، وهي التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغير والتجدد؛ نحو: **الله ينصر المؤمن، وينصر اللهُ المؤمن** (لفظ الجلالة :فاعل في الجملتين).

واسمية، وهي التي يكون المسند دالاً على الدوام، أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ **الفتح:٢٩**، **وقوله تعالى:** ﴿ فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ ﴾ **القصص:٢٨** .

وظرفية، وهي التي يكون فيها المسند ظرفًا أو مضافًا إليه بالأداة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَبَيۡنَهُمَا حِجَابٌ ﴾ **الأعراف:٤٦**، **وقوله:**﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٌ ﴾ **البقرة:٧**.

ويصف المخزومي تقسيمه بأنه "صحيح يقره الواقع اللغوي" منسجمًا بذلك مع أنظار المدرسة الوصفية، ويعد التركيب الذي لا إسناد فيه "أسلوبًا خاصًّا" كالنداء؛ يقول: "وخلاصة القول إن النداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة..."(١٧).

- ومنهم من أقام تقسيمه على أساس عدم الاعتداد بالعامل؛ ومن أصحاب هذا الاتجاه عبد الرحمن أيوب، الذي قسم الجملة إلى: إسنادية وغير إسنادية. والإسنادية: فعلية واسمية، أما الجمل غير الإسنادية، فهي: جملة النداء وجملة بئس ونعم، وجملة التعجب، وهذه الجمل عنده "لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية"(١٨) والذي حمله على هذا القول تفادي التقدير الذي يلجأ إليه النحاة القدامى في هذه الأساليب، وهذا يلتقي، أيضًا، مع أنظار مدرسة التحليل الشكلي (School of formal analysis) التي يتبناها.

وينتهي أيوب إلى القول بأن الحالات التي ذكرها النحاة في حذف المبتدأ أو في حذف الخبر ليست "إلا دليلاً قاطعًا على عدم لزوم الإسناد اللغوي لركنين، يقابلان ركني القضية المنطقية" ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية" ذات الركن الواحد"(١٩).

وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أيوب في النحو العربي إلا ضبطًا للعلاقة بين التركيب الظاهر "والأصول التي تنتظم بنيته عندهـم"[٢٠] لأن "بنيـة الجملة أو تركيبها لا تعطينا دائمًا كل شيء عن العلاقات النحوية" [٢١].

ومنهم من قسم الجملة، وفق هذا المعيار، إلى:

- **التامة الإسنادية**، وتشمل: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية (اسم فاعل أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو اسم مفعول + اسـم مرفـوع أو ضمير منفصل للرفع).

- **الجملة الموجزة**، وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عنـاصر الإسـناد، ويحذف العنصر الثاني حذفًا واجبًا أو غالبًا، وتشمل: الفعلية الموجزة، والاسمية الموجزة والجوابية الموجزة (مثل نعم أو لا).

- **الجمل غير الإسنادية** (الجمل الإفصاحية)، وتشـمل: الخالفـة، والتعجـب، والمدح والذم، والنداء، والقسم، والإغراء والتحذير[٢٢].

ومنهم من أقام تقسيمه على أساس العامل؛ فجاء تصنيفه موافقًا للتقسـيم الذي سار عليه النحاة، عدا أنه اصطنع مسميات جديدة لا تتجاوز في حقيقتها ما أصَّل النحاة فقسمها من "ناحية مركباتها وما بها من محاور" [٢٣] إلى ستة أقسام، هي: البسيطة، والممتـدة، والمزدوجـة أو المتعـددة، والمركبـة والمتداخلـة والمتشابكة.

ومن ينظر في هذه القسمة يجد أن هذه التصنيفات لا تجـاوز تصنيـف الجملة إلى بسيطة ومركبة أو صغرى و كبرى، على حـد قـول ابـن هشـام الأنصاري (٧٦١ هـ)[٢٤]، وذلك أن:

الجملة الممتدة هي الجملة البسيطة المقيدة؛ نحـو: ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ **القصص**:٢٨.

والجملة المتداخلة هي الجملة المركبة المطلقة؛ نحو: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ﴾ **الجاثية: ٢٦.**

والجملة المتشابكة هي الجملة المركبة المقيدة؛ نحو: **من يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته.**

ولم يوفق في حد المزدوجة أو المتعددة؛ إذ يمكن ربط عدد كبير من الجمل بالعطف.

بنية الجملة

وسجل المحدثون ملاحظات مفيدة في دراسة بنية الجملة وتشكلها في ضوء المنهجين: الوصفي والتحويلي:

المنهج الوصفيّ

الوصفية منحىً في الدراسات اللسانية الحديثة يقوم بدراسة اللغة ووصفها مستبعداً التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية. والنحو في هذا المنحى " شكلي أو صوري؛ إنه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في "الجملة" وصفاً موضوعيًا"[٢٥]

وقد جاء تبنّي هذا المنهج في الدراسات اللغوية نتيجة شعور النحاة العرب المحدثين بحاجة العربية إلى وصفٍ يخلّصها من: الأفكار الفلسفية والمنطقية، ومبدأ العلة ومبدأ العامل، والتقدير؛ وذلك من خلال ما تبنّوا من أنظار غربية حديثة. وتتوزع اتجاهات هؤلاء النحاة، في دراسة النحو العربي وفقاً لهذا المنهج، على مسربين:

<u>الأول</u>: يعرض لمدرسة التحليل الشكلي.

<u>والثاني</u>: يزاوج بين مقولات الوصفيين ومعطيات مدرسة "فيرث" السياقية.

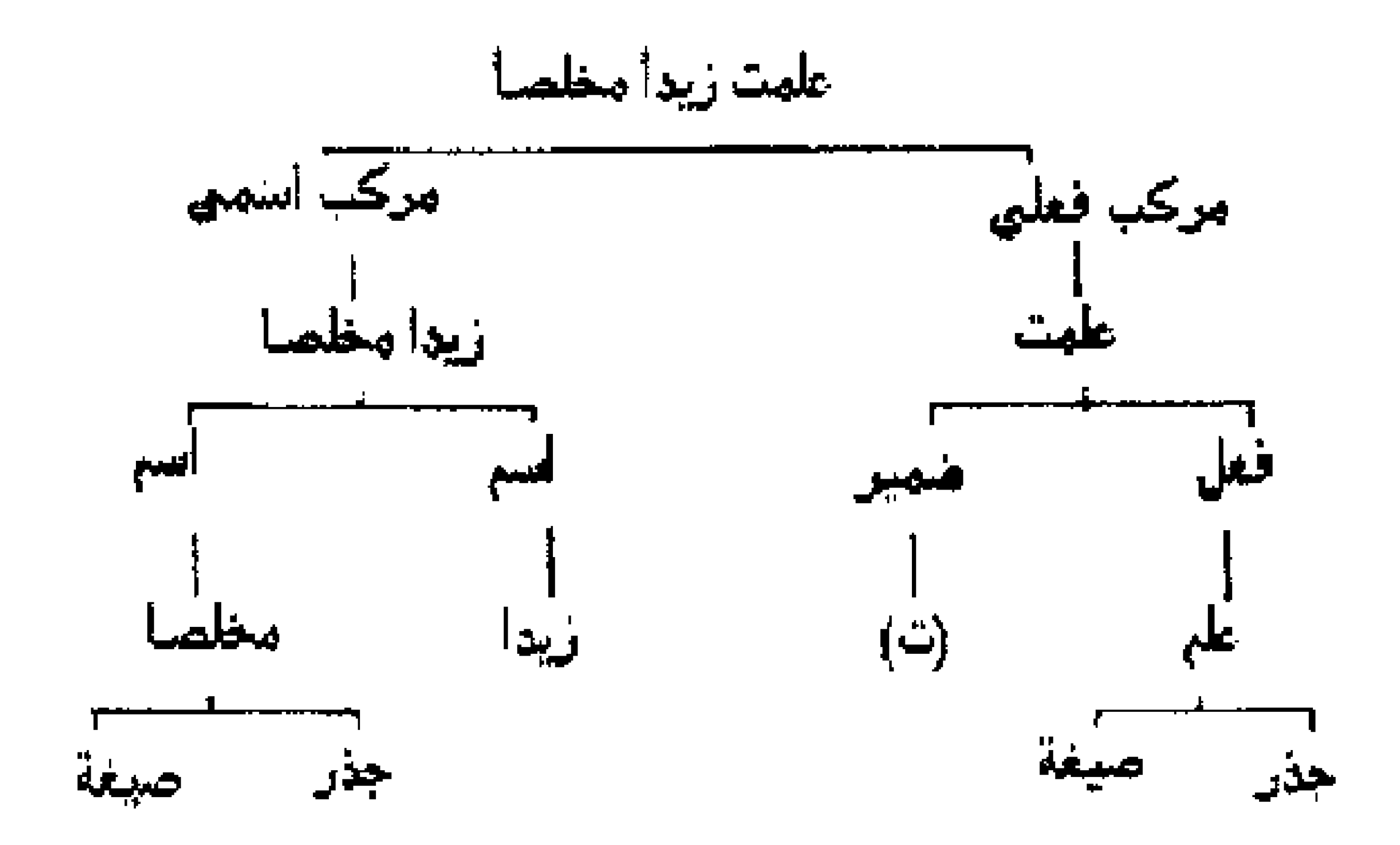
وسنتوقف، في هذا البحث حسب، أمام المحاولات التي اهتمت بوصف بنية الجملة في العربية.

مدرسة التحليل الشكليّ

ويمثل منهج التحليل إلى المكونات المباشرة "Immediate Constituent Analysis" أصلاً من أصول التحليل التي أفرزتها هذه المدرسة التي سادت أوربا وأمريكا لسنوات طويلة. والنحو في إطارها شكلي "Formal" غايته وصف العلاقات الناشئة بين العناصر اللغوية في الجملة وصفًا موضوعيًّا، مُطَّرِحًا المعنى والعوامل النفسية والاجتماعية.

وينظر هذا المنهج، الذي وضع أسسه العالم الأميركي بلومفيلد "Bloomfield" سنة ١٩٣٣م، إلى الجملة على أنها ليست خطًّا أفقيًا من الكلمات، وإنما هي بناء يقوم على طبقات، ويقوم تحليلها على تقسيمها إلى مكونين (Constituent)، ثم يقسم كل مكون، أيضاً، إلى مكونين حتى يصل إلى أصغر وحدة تحليلية، وهي المورفيم (Morpheme)[٢٦] ويعرض أصحاب هذا المنهج ذلك في صور بيانية مختلفة، منها التحليل الشجري[٢٧]؛ فجملة مثل: **عَلِمْتُ زيدًا مخلصًا**، تُحلل هكذا:

شكل (١)



ولا يقتصر هذا المنهج على التقسيم والتصنيف، بل يُـــدرك العلاقــات القائمة بين المكونات المباشرة في الجملة فيقسمها إلى قسمين[٢٨]: علاقات أفقيــة "Syntagmatic" وتتكون بين المورفيمات التي ترد معــا فــي جملــة واحــدة. وعلاقات رأسية "Paradigmatic" وتتكون بين المورفيمات التي يمكن أن يحــل كل منها محل الآخر.

محاولة أيوب

وقد أفاد النحويون العرب من معطيات هذه المدرسة في الدرس النحوي، ومن هؤلاء عبد الرحمن أيوب، ومحمد الشاوش.

أما عبد الرحمن أيوب فقد تجلّت في كتابه "دراسات نقدية فــي النحــو العربي" معالم المدرسة الشكلية الأميركية، يتمثل ذلك في استبعاد التعليل الفلسفي والمنطقي، واعتماد الشكل والوظيفة أساساً في تصنيــف الوحــدات اللغويــة، واستبعاد المعنى من التحليل اللغوي.

وانطلاقاً من هذه المبادئ يعرض المؤلف نمط التفكير النحوي العربــي الذي ينتقده من خلال محورين: الكلمة، والكلام. وسنعرض للثاني حسبُ؛ لأنّــه هو الذي يتصل بموضوع البحث.

والكلام، عنده "ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فــائدة تامــة"[٢٩] وواضح أن هذا التعريف ينطبق على الجملة الواحدة وعلى عدد لا حصر له من الجمل، ويشير، هنا، إلى أنّ هذا التعريف قريب مــن تصــوّر علمــاء اللغــة المحدثين.

وعاب، بعد ذلك، على النحاة أنهم لم يفرقوا بين "النموذج التركيبي" مثل: اسم مسند إليه + مسند، الذي يصاغ على قياس منه عدد لا حصر له من الجمل، و"الحدث اللغوي" مثل قولنا: محمد قائم، ونحوه. ويرى أنّه من الضــروري أن نفرق بينهما حتى لا نتخبط بين المثال والواقع؛ وقد وقع النحاة، كما يرى، فــي هذا الخلط[٣٠].

ومن مآخذه، أيضاً، أنهم نظروا إلى الجملة على أنها أمر كلي مركب من كلمات حسبُ، وأهملوا بعض الخصائص المهمة التي تُسهم في بيان فوارق معنوية بين جمل متشابهة من حيث عدد عناصرها وعلائقها التركيبية، ومثّل لهذه العناصر بالتنغيم والنّبر(٣١).

وبعد هذه المآخذ العامة على النحاة يعرض أهم الأبواب النحوية، ويتوقف عند كل ظاهرة يرى أن النحاة جانبوا الصواب فيها، من ذلك، مثلاً، تناوله موقف النحاة من علاقة الإسناد، فذهب إلى أن النحاة والبلاغيين قام تفكيرهم على أساس أن الفعل والخبر يمثلان المسند، وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه، وهو يرى أنّ هذا التقسيم لا يستقيم، ويمثل لذلك بالجملة: أقائمٌ محمدٌ؟ فيذهب إلى أن هذه الجملة تشتمل على مسند إليهما إذا ما أعربنا كلمة (قائم) مبتدأ وكلمة (محمد) فاعلاً، ولو قيل بأن كلمة (محمد) قد سدّت مسد الخبر وأنها بذلك مسند، لاقتضى أن تكون كلمة (محمد) مسنداً ومسنداً إليه في الوقت نفسه(٣٢).

هذه جوانب من المآخذ التي أخذها عبد الرحمن أيوب على النحاة، ويحسُن بنا أن نسجل الملاحظات التالية على ما ورد في باب الجملة؛ لأن ما عدا ذلك كثير لا يتسع المقام لذكره:

- ليست كل تحليلات النحاة منصبّة على الجمل الواقعية دون النموذج التركيبي؛ فقد فات أيوب أنّ كثيراً من الأمثلة التي تداولها النحاة في تصنيفاتهم، من نحو: "ضرب زيد عمراً" و " قام زيدٌ " و "زيد أبوه قائم" و" قُطِعت بعضُ أصابعه"... تشكّل نماذج تركيبية تجريدية(٣٣).

كما أن حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه يدُلُّ على أن هذين الركنين يمثلان نموذجاً تركيبيًّا نقيس عليه جملاً لا حصر لها.

-والقول بأن النحاة لم يلتفتوا إلى التنغيم والنّبر أمر مجانب للصواب؛ فقد كان حديث التنغيم واضحاً في كلام ابن جني (٣٩٢ هـ) الذي ذكر فيه أنّ الصفة قد

تحذف أحياناً ويدل عليها الحال، وذلك فيما حكاه سيبويه[٣٤] من قولهم: "سِير عليه ليلٌ" وهم يريدون: ليلٌ طويل وكان واضحاً أيضاً في ما أورده كثير من المحدثين من شواهد في موضوع التنغيم[٣٥].

- كان رفضُه التقدير في الجملة العربية الذي قال به النحاة؛ من منطلق التزامه بالمنهج الشكلي الذي تبناه، وهو منهج تخطّته الدراسات اللغوية؛ لأن الاقتصار على الشكل لا يُقدّم فهماً صحيحاً للغة. ويبدو أن أيوب فتنتْه الأنظار الحديثة؛ فأفقدته الموضوعية في تناوله الدرس النّحوي، فبالغ في التّجني على النحاة.

وتظل محاولة أيوب خطوة مهمة، ينضاف إليها جهود دعاة الوصفية في دراسة اللغة من حيث الأصول العامة ومستويات التحليل البنيوي، ممثلين في: تمام حسان[٣٦]. وكمال بشر[٣٧]، ومحمود السعران[٣٨]، الذين استطاعوا بما كتبوه حول الوصفية إلى تجديد النظر في النحو العربي وإعادة قراءاته وتمثله ضمن أطر مخصوصة، "بل لعل نجاحهم في هذا الجانب النظري يفوق نجاحهم في التطبيق[٣٩].

محاولة الشاوش

أمّا **محمد الشاوش**، في بحثه الموسوم بعنوان: "ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية "فاتجه إلى اعتماد مفهوم المكونات المباشرة، والتزام التدرج في مستويات التركيب؛ ليتجنب -على حد قوله- نقائص الأنظار الأخرى وفيها نظرية النحو العربي.

ولشعوره بفقر المصطلحات المتصلة بالجملة وتداخلها في الدرس النحوي العربي؛ يرى أن المكونات في الجملة محصورة في:

-لفظ واحد.

-تركيب جزئي: يقوم على التبعية وانعدام الإسناد.

-شبه جملة: يقوم على التبعية ووجود الإسناد.

-جملة: تقوم على الاستقلال ووجود الإسناد.

ويقسم الجملة إلى: بسيطة (متى خلت من أشباه الجمل)، ومركبة (متى تضمنت شبه جملة أو أكثر)، كما تكون اسمية وفعلية، وتكون شبه الجملة اسمية وفعلية وموصولة. وارتضى لحد الجملة تعريفا يقترب من ذلك الذي ورد في معجم المعهد الأميركي؛ فقال: إن الجملة "ملفوظ (أو تركيب) جاء مستقلاً عما قبله وعما بعده استقلالاً صناعيًّا تركيبيًّا"[٤٠].

وينطلق الشاوش في تحليل الجملة وفقًا لمبدأ المكونات المباشرة الذي يتبناه، فيقسمها إلى مستويين:

الأول: وتنتظم في هذا المستوى مكوناتٌ وظائفُها قائمةٌ على منطلق معنوي ومنطقي، وهي تنقسم بدورها إلى:

-**مكونات ضرورية**: وهي: الفعل والفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر واسم الناسخ، وأطلق على هذه العناصر اسم "**العناصر الأصلية**".

-**مكونات غير ضرورية**: وهي مكونات تتحدد وظيفتها بعلاقتها المباشرة بالنواة الإسنادية، لا بعلاقتها بالمسند أو المسند إليه، وتضم: المفعولات والحال والتمييز والتوكيد، وأطلق على هذه العناصر اسم "**متممات الإسناد أو توسعاته**"؛ فالتمييز في قوله تعالى: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ مريم: ٤ من مكونات المستوى الأول وهو ليس كذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا ﴾ يوسف: ٤.

والحال في ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴿٢٨﴾ ﴾ **النساء:٢٨**، من مكونات المستوى الأول، وهي ليست كذلك في ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا ﴿٨﴾ ﴾ **الأحزاب: ٤٥**؛ وذلك لأن اتصال (شيبًا) و(ضعيفاً) بالنواة الإسنادية، واتصال (كوكبًا) و(شاهداً) بأحد ركني الإسناد، ومتى كان الاتصال بعنصر واحد خرجت من متممات الإسناد أو توسعاته.

ويعد الشاوش المفعول به عنصر توسعة؛ لأن وجوده أو عدمه ليس شرطًا ضروريًا لاستقامة الجملة، ولئن بدا وجوده في بعض الحالات ضروريا فذلك راجع إلى خصائص معنوية في بعض الأفعال(٤١). وواضح أنه محكوم في هذا التوجه بمدرسة التحليل الشكلي التي يتبناها؛ فإذا قلنا: ساعد محمد عليا، فالمفعول به (عليا) توسعة، ولكنه من حيث اعتبار المعنى ليس عنصر توسعة؛ لأن الفعل (ساعد) يطلبه لِتعدِّيه.

وينبه الباحث إلى أن قولنا "عنصر متمم أو توسعة" لا يعني، بالضرورة، ما ليس له قيمة معنوية؛ فقد يكون للتوسعة من حيث الإبلاغ قيمة تفوق قيمة النواة الإسنادية، كما في قولنا: **حضر الطبيب بعد فوات الأوان**، **وقوله تعالى**:﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝ ﴾ الماعون:٤-٥.

والثاني: وهي العناصر التي ليست من مكونات الإسناد ولا من توسعاته المباشرة، وإنما هي مكونات لتلك المكونات، وتشمل: المنعوت والنعت، المضاف والمضاف إليه، الجار والمجرور، المؤكد والتوكيد، المبدل منه البدل، المعطوف عليه والعطف، المستثنى منه والمستثنى، المميز والتمييز، صاحب الحال والحال، المظروف والظرف.

ويرى الباحث أن بين هذه المركبات "تلازما متبادلاً وثيقًا، فلا يمكن أن يوجد منعوت بدون نعت ولا نعت بدون منعوت، وكذلك الأمر بالنسبة لجميع الأزواج"، وقد أطلق عليها اسم "توسعات الدرجة الثانية".

ويبين الرسم التالي –كما نرى– بنية الجملة في مستوييها الأول والثاني وفقاً لوصف الباحث:

مسند		مسند إليه			
فعل	+	فاعل	+ متممات	الإسناد	ج.فعلية ←
		(أو نائبه)		أحد عنصري الإسناد	

مسند إليه		مسند			
مبتدأ	+	خبر	+ متممات	الإسناد	ج.اسمية ←
				أحد عنصري الإسناد	

شكل (٢)

وواضحٌ أن الجملة، بقسميها، تنعقد بالنواة الإسنادية ثم تطول من خلال النواة الإسنادية نفسها أو من خلال أحد عنصريها: المسند والمسند إليه.

ومصطلح "التوسعة" أو "التتمة" أو "الفضلة"، تأثر فيه الباحث بمارتينيه "Martinet" الفرنسي، الذي عرف الفضلة بأنها "كل عنصر أضيف إلى قول دون أن يغير شيئًا في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها"[٤٢]، وهذا ما قررته نظرية النحو العربي قبل.

ويناقش الباحث مسألة أخرى تتصل بتشعب الجملة وتعدد مستويات التركيب فيها عن طريق ما أسماه "التعدد الأفقي" الذي يقوم على اجتماع عناصر متعددة ذات وظيفة واحدة بواسطة العطف الذي عرفه بأنه "علاقة نحوية تقوم على الجمع بين عناصر تشترك في نفس الوظيفة"[٤٣] وهو في هذا يحاكي "مارتينيه" أيضًا؛ إذ ميز "مارتينيه" بين نوعين من الفضلات[٤٤]: إحداهما الفضلة بالعطف.

ويشير الباحث إلى أن التعدد قد يكون رأسيًا، وذلك بأن ترد المكونات على صورة لفظ مفرد، يمكن أن يحل محله مركب جزئي أو شبه جملة، وهذا ما عبر عنه الباحث "بالتكاثر الرأسي". وهذا نظير ما يكون في النحو العربي في أنواع الخبر أو الصفة أو الحال.

ويعرض لأشباه الجمل[٤٥] وعلاقتها ببقية العناصر في الجملة، وهو يوافق من ذهب إلى وجوب إلغاء الإعراب المحلي؛ "فقد تعددت الإشارات إلى وجوب تجاوزه"[٤٦].

ويتناول الربط بين أشباه الجمل وبين عناصر الجملة الأخرى؛ فيرى أن أدوات الربط تخضع، من حيث نوعها ووجودها وعدمه، لوظيفة شبه الجملة ولنوع الكلمة التي تبتدئ بها شبه الجملة، اسمًا كانت أو فعلاً. ومن أدوات الربط: الواو، أنْ، أنَّ؛ فالواو تربط أشباه الجمل المبدوءة بالفعل أو المبدوءة بالاسم، أما (أنّ) فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة باسم، نحو:

﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾ الأنعام: ٨١

وأما (أنْ) فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة بفعل، نحو قوله: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾ ﴾ البلد: ٧

أما أشباه الجمل المبدوءة باسم موصول، نحو قوله: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ ﴾ **الأنبياء: ٣٦**. فيمكن اعتبار (الذي) رابطا (من قبيل أنْ وأنّ).

ويعرض للربط بين الجمل، فيرى أنه لكي تحلل الجملة "ينبغي أن تعرف بدايتها ونهايتها" وأن يُعوّل، في معرفة حدودها، على "مبدأ الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عنصرًا من عناصر مركب آخر"[٤٧]، وفي ظل هذين الضابطين يفسر اعتبار النحاة القدامى الجمل الابتدائية والاستئنافية والاعتراضية جملاً لا محل لها من الإعراب بتوافر شرْطي الإسناد والاستقلال، بخلاف التي لها محلّ من الإعراب فإنها تفتقر إلى الاستقلال.

ويرى أنّ الاستئناف هو اجتماع جمل مستقلة في مستوى الخطاب ذات وظيفة واحدة تتمثل في كونها مكونات مباشرة للخطاب، ويتحقق ذلك بواسطة

أدوات الاستئناف، كما أن الاعتراض ضرب من الخروج عن مبدأ الخطية وتسلسل الجمل.

وينبه الشاوش إلى أن العطف يتصل باجتماع عناصر لها الوظيفة نفسها في مستوى الجملة الواحدة، في حين يتصل الاستئناف بجمل مستقلة لها الوظيفة نفسها في مستوى الخطاب، ورغم هذا الاختلاف بينهما يذكر الباحث أنه قد تعترض بعض المشكلات في ميدان التطبيق، منها:

- الاشتراك في الأدوات: فمن الأدوات ما يكون للعطف والاستئناف كالواو مثلاً.

- الجمل بعد الفعل (قال): يعُدُّها أشباه جمل متعددة مرتبطة بعلاقة عطف لا استئناف "وذلك لاشتراكها في نفس الوظيفة؛ أي مقول القول"؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ۝١٨ ﴾ طه:١٨

- العلاقة القائمة على الظرفية، ومثّل لها بهذه الجملة:

" .... **لما لم يَبْقَ من السير في يده إلا يسيرٌ أَمَرَ متعلمًا له فتعلّق به وصعد في الهواء**"

فالمركبات: أَمَرَ متعلماً له –تعلق به– صعد في الهواء. قد توفر فيها شرط الإسناد، ورغم ذلك فهي أشباه جمل تفتقر إلى الاستقلال الذي يعطي التركيب مقومات الجملة –حسب رأيه– ويفضي ذلك إلى اعتبارها مكونات بينها علاقة عطف لا علاقة استئناف؛ لارتباطها بعنصر واحد هو الظرف "لما" وبهذا يمكن تحليل الجملة إلى مكونين مباشرين، هما:

لما لم يبق ... يسير	أَمَرَ متعلماً .... الهواء
(مكون مباشر)	**(مكون مباشر ثان)**

ولا يملك المتأمل في محاولة الشاوش إلاّ أن يعتقد أنّه قدم قراءة تُعين على فهم الظاهرة اللغوية على الرغم مما اعتور منهج التحليل إلى المكونات المباشرة، بعامة، من مآخذ(٤٨)، بدت واضحة في عمله؛ ومنها أن هذا المنهج:

- يهتم بالتقسيم والتصنيف لمكونات الجملة؛ لأن أنصار المدرسة الوصفية التشكيلية يرون أن اللغة بنية، والنحو علم تصنيفي غايته تحليل هذه البنية إلى مكوناتها دون اعتبار وظائف (Functions) هذه المكونات، أو وظيفة الجملة ذاتها، رغم أن هذا المنهج يدرك -كما ذكرنا- العلاقات الأفقية "Syntagmatic" والرأسية "Paradigmatic"، ولكن من ناحية شكلية أو موقعية، وهذا ظاهر، في عمل الباحث، في تقسيمه الجملة إلى مستويين، وتقسيم مكوناتها إلى مكونات ضرورية وغير ضرورية، وتوسعات الإسناد وتوسعات الدرجة الثانية...

- لا يقدم هذا المنهج وصفًا لجمل تتفق في المبنى وتختلف في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ **الأعلى: ١**. فلهذه الجملة معنيان مختلفان؛ فقد يكون (الأعلى) صفة لـ(اسم) أو صفة لـ(ربك)، أو لجمل تختلف في المبنى وتتفق في المعنى، نحو قولك: **زيد كريم الخلق، زيد خلقه كريم، خلق زيد كريم.**

إن منهج التحليل إلى المكونات المباشرة لا يقدم وصفًا لكل جملة من الجمل السابقة، وغاية ما يفعله أنه يحلل كل جملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة واحدة.

- كما أن هذا المنهج لا يصف العلاقة بين جمل مبنية للمعلوم وأخرى مبنية للمجهول، وكل ما يؤديه أنه يجعل لكل نمطٍ وصفًا تركيبيًا يختلف عن الآخر.

ولعل هذا ما دفع الشاوش إلى عدم التعرض لمثل هذه الأنماط من الجمل؛ لعلمه أن نحو المكونات المباشرة لا يطرح حلولاً لهذه التراكيب؛

فالوصفيون التشكيليون لا يحفلون بالمعنى ولا يعتدونه وسيلة من وسائل التحليل، بل إنهم يجعلون الوصف الشكلي هو الطريق إلى بلوغ المعنى.

وأما تسمية الباحث نائب الفاعل "مفعول المجهول" فلم تمس إلا الشكل؛ إذ لم يقدم تفسيرًا للعلاقة بين التركيبين: المبني للمعلوم والمبني للمجهول؛ لأن ذلك يقوده إلى القول ببنيتين: سطحية وعميقة، وهذا ما يتبناه التحويليون ولا تقره المدرسة الوصفية الشكلية[٤٩].

- لا يقدم هذا المنهج وصفًا شاملاً للجمل المركبة "Complex Sentences"؛ ولذا وجدنا الباحث ينبه، في خاتمة بحثه، إلى أن دراسة الجملة دراسة تركيبية" لا تتسنى إلا بالتمهيد لها بدراسة صوتية صرفية تكون لها بمثابة المنطلق والعماد"[٥٠].

كما وجدناه يعرف الجمل المعترضة بأنها "ضرب من الخروج على مبدأ الخطية" لثقته أيضًا بأن هذا المنهج لا يصف هذا النوع من الجمل.

- وجانب الباحث الصواب في مآخذه على النحاة القدامى؛ فما ذكر من مآخذ ليس صحيحاً على إطلاقه؛ فقد احتفل النحاة بالمعنى، وكان المعنى ضابطاً في وضع الحدود العامة وما تنماز به الوظائف النحوية وفي توجيه الإعراب وتحليل التراكيب وسلوك العناصر اللغوية في الجملة وارتباط بعضها ببعض.

المنهج الوصفي الوظيفي

ويمثّله نموذج تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي جعل غايته فيه "إلقاء ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كلّه منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة"[٥١].

وموضوع الكتاب الأخصُّ هو المعنى؛ لأنّ المؤلف يرى أنّ كل دراسة لغوية لابدّ أن يكون موضوعها الأول هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التّعبير المختلفة. وقد تأثر فيه بسياق الحال "Context of Situation" لدى "فيرث"، وقد أطلق عليه (المقام) وجعل السياق اللغويّ موازياً، وأطلق عليه (المقال)[٥٢].

وعلى الرغم من أنّ المؤلف صرّح بأنّه سيعتمد المنهج الوصفي، وأنّه سيتناول النحو تناولاً وصفياً بعيداً عن التعليل والتقدير، فإن هذا المنهج لم يكن وصفيًّا خالصاً؛ لأنّ تأثّره بنظرية "فيرث" جعل منهجه وصفيًّا وظيفيًّا(٥٣).

ويأخذ الكتاب بفكرة المستويات "Levels" أو النظام "System" التي استقرّ عليها المفهوم البنيويّ الوصفيّ في دراسة اللغة(٥٤). وهي أربعة: الصوتي والصرفي والنّحوي والدلالي، وقد حاول أن يفسّر العلاقات بين هذه المستويات بالنظر إلى ثنائية المبنى والمعنى.

وقد أقام تحليله للمستوى النحوي على فكرة التعليق التي استقاها من عبدالقاهر الجرجاني أو العلاقات السياقية "Syntagmatic Relations" التي تحكمها شبكة من القرائن المعنوية واللفظية(٥٥)،التي تؤدي عنده إلى فكرة "تضافر القرائن"(٥٦)، وملخصها أنّ المعنى النّحوي لا يستبين بقرينة واحدة مهما كان خطرها، وإنما تتعاون القرائن المختلفة وتتضافر على بيان المعنى في الجملة(٥٧). ويوضّح ذلك من خلال الجملة: "أكرم زيدٌ محمداً" فيذكر أن كلمة (زيد) فاعل، وقرائنه(٥٨):

١- الإسناد: قرينة معنوية.
٢- البنية: لأنه اسم (قرينة لفظية).
٣- العلامة الإعرابية: لأنه مرفوع (قرينة لفظية).
٤- التضام: كل فعلٍ يستلزم فاعلاً (قرينة لفظية).
٥- الرتبة: متأخر عن الفعل (قرينة لفظية).

وكذلك نرى القرائن الدالة على أن كلمة (محمداً) مفعول به، وقرائنه:

١- البنية: فلو لم يكن من قبيل الأسماء ما صحت له المفعولية (لفظية).
٢- التعدية: وتفهم هذه العلاقة ما كان مفعولاً به(معنوية).

٣- العلامة الإعرابية: فلو لم يكن منصوباً ما كان مفعولاً به (لفظية).

وقد شاب هذا النموذج، على أهميته، بعض المآخذ، منها أن تمام حسان أسرف في الاهتمام بالمعنى، وهذا الموقف منه ضِدُّ الاتجاه الشّكلي، كما أنّ ذلك جاء على حساب درس الجملة؛ فقد انتحى منحىً وظائفيًّا أهمل فيه الوجه الشّكلي من التركيب النّحوي؛ فنتج عن ذلك أنْ خلا الكتاب من كل إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة، عدا أن ذلك التركيب عنده[٥٩] انحصر في الجملة الخبرية والجملة الإنشائية وما تفرّع عنهما، وهو قليل في دراسة التراكيب[٦٠].

المنهج التحويلي التوليدي

ويُضمُّ المنهج التحويلي التوليدي إلى المناهج التي تبناها المحدثون في تقويم الدرس النحوي العربي، ويحسن قبل تناول جهود المحدثين الذين أفادوا من هذا المنهج في دراسة الجملة العربية؛ أن نشير إلى أن من أهم الأفكار الرئيسة التي انبنت عليها أفكار هذه المدرسة أنّ:

- النحو وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة في لغة معينة، وهذا يعني أن "البحث موجه بشكل رئيس للجملة على اعتبار أنها الوحدة اللغوية الأساسية"[٦١].
- للجمل الحقيقية المنجزة فعلا "بنى عميقة" يتحتم وصفها لفهم "البنى السطحية".
- للحدس "Intuition" دوراً مهمًّا في تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة، فالسامع المثالي له ملكة "Competence"، قادرة على ذلك، وإن كان إنجازه "Performance" الفعلي لجمل اللغة محدوداً ضرورة[٦٢].

كما يحسن، أيضًا، أن نبين المراحل التي قام عليها هذا المنهج؛ ليوقف، من ذلك، على تدرج بناء الجملة فيه، فمن المعروف أن نظرية "تشومسكي" مرت بمرحلتين: **الأولى**: يؤرخ لها بكتابه Syntactic Structures الذي صدر سنة ١٩٥٧م، و**الثانية**: بكتابه Aspects of the theory of

syntax الذي صدر سنة ١٩٦٥م، وخلال المرحلة الأولى مرت عملية بناء الجملة وتوليدها في ثلاث طرق:

تقوم **الأولى** على مبدأ مؤداه أن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات، فإذا اخترنا، مثلاً، كلمة "هؤلاء" لكي نبدأ بها الجمل، فإن هذا الاختيار يحدد العنصر التالي له فنقول: هؤلاء الطلاب أو هؤلاء الطالبات. والاختيار الثاني هو الذي يختار العنصر الثالث... وهكذا حتى نصل إلى نهاية الجملة.

وأطلق على هذه الطريقة " Finite State "[٦٣] أي الحالة المحدودة، والنحو منصب على التركيب أكثر من الدلالة، ولا تستطيع هذه الطريقة تفسير العلاقات بين الكلمات غير المتجاورة، كما أنها تنتج عدداً محدوداً من الجمل، وقد تولد جملاً غير صحيحة[٦٤].

وتقوم **الثانية** على تحليل الجملة إلى مكوناتها باستغلال فكرة منهج المكونات المباشرة التي نادت بها المدرسة الوصفية، وينطلق تشومسكي في توليد الجملة عن طريق إعادة كتابة أركان الجملة، فجملة "**الرجل ضرب الكرة**" تحلل وفق القواعد التالية[٦٥]:

١- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي
الرجل ضرب الكرة ← الرجل + ضرب الكرة
٢- المركب الاسمي ← أداة التعريف + اسم
الرجل ← أل + رجل
٣- المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي
ضرب الكرة ← ضرب + الكرة
٤- أداة التعريف ← أل
٥- الاسم ← (رجل، كرة، طعام ...)
٦- الفعل ← (ضرب، أكل، ....)

وأطلق على هذه الطريقة "Phrase Structure Grammar" أي قواعد تركيب الجملة أو قواعد تركيب الضمائم.

وتمتاز هذه الطريقة بقدرتها على توليد عدد من الحمل بهذه القواعد البسيطة وبعدد من العناصر، لكنها لا تستطيع أن تحلل جملاً تحتمل أكثر من معنى[٦٦]، كما أنها لا تولد جملا مركبة ولا مبنية للمجهول.

وأما **الثالثة** فأطلق عليها القواعد التحويلية "Tranformational"، وتحتوي هذه الطريقة على عدد من القواعد التفصيلية، بقصد سد النقص في الطريقة الثانية؛ إذ أدخلت عناصر، مثل: الإفراد، والجمع، والأفعال المساعدة، والأزمنة، والبناء للمجهول؛ ويمكن تبين ذلك بمقارنة القواعد السابقة بالقواعد التالية في الجملة العربية[٦٧]:

١- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي
٢- المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي
٣- المركب الاسمي ← مركب اسمي (مفرد)
مركب اسمي (جمع)
٤- مركب اسمي مفرد ← أداة تعريف + اسم
٥- مركب اسمي جمع ← أداة تعريف + اسم + جمع
٦- أداة التعريف ← أل
٧- الاسم ← (رجل، كرة، باب ...)
٨- الفعل ← فعل مساعد + فعل
٩- الفعل ← (ضرب، أكل، أخذ....)
١٠- زمن الفعل ← مضارع، ماضي
١١- صيغ الفعل ← فَعَل، فَعِل، فَعُل

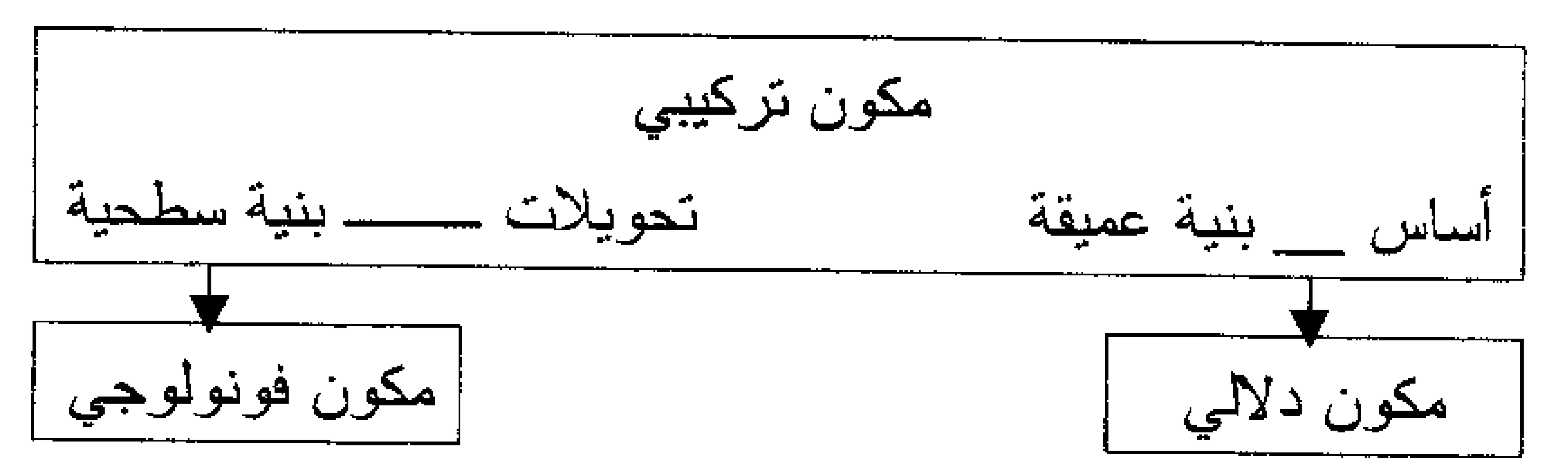
وبذا تفسح هذه الطريقة مجالاً أكبر من الاختيارات، والتحويلات فيها قواعد تحول السلاسل النهائية، في التحليل الشجري، إلى بنية سطحية محولة

عنها، ولها صورة صوتية. ومن أهم هذه القواعد عند التحويليين: الحذف (Deletion)، والإحلال(Replacement)، والتوسع (Expansion)، والاختصار (Reduction)، والزيادة (Addition) وإعادة الترتيب (Permutation)، ويرى بعض المحدثين أن هذه القواعد يمكن أن ترد إلى قاعدتين: الحذف، والزيادة[٦٨].

وفي المرحلة الثانية التي يؤرخ لها بكتابه الثاني الذي صدر سنة ١٩٦٥م؛ أضاف "تشومسكي" العنصر الدلالي إلى نظريته، وعرف هذا التطوير بـ "**النظرية المعيارية أو النموذجية**" "Standard theory".

وأهم ما يميز هذه المرحلة أن السلاسل النهائية في التحليل الشجري لم تعد هي الأساس الذي تحول منه الجمل، بل تميزت البنية العميقة من البنية السطحية، وترتب على ذلك أن التحويلات أصبحت تحول البنية العميقة إلى البنية السطحية؛ فغدت التحويلات بذلك إجبارية[٦٩]، كما جرى التأكيد على أن البنية العميقة للجملة هي المؤهلة لتفسيرها دلالياً[٧٠].

ويقدم الرسم التالي صورة للنظرية تبين أهم مكوناتها:



شكل (٣)

حيث يتكون المكون التركيبي من مكونين هما[٧١]:

أ- **الأساس "Base"**: وفيه تستخدم رموز الفصائل (Category symbols) نحو: م ف(مركب فعلي)، م س(مركب اسمي) والعلاقات النحوية، مثل: المسند والمسند إليه، والعلاقات النسقيّة، نحو:

ج ← م ف + م س

ويحتوي هذا الأساس على ثلاث قواعد[٧٢]: القواعد التفريعية (Branching rules) التي تنتج شجرة من الأبواب تخطط البنية العميقة للجملة، والقواعد التفسيرية، وهي تحدد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية (Lexical rules) أن ينضم بعضها إلى بعض ،وذلك من أجل تفسير التركيب دلاليا، وأما القواعد المعجمية فتوضح المفردات والعناصر المعجمية التي تحل في بنى التركيب وفق قواعد خاصة، ولكل عنصر من هذه العناصر سمات فنولوجية وتركيبية ودلالية تميزه من غيره، فكلمة "رجل" مثلا: اسم عاقل مذكر حسي معدود[٧٣].

ب- **المكون التحويلي**: ويقوم بنقل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وتحتاج البنية السطحية إلى المكونين التأويليين: الصرفي – الفونولوجي، الذي يربط بين البنية السطحية والمستوى الصوتي وفق قواعد خاصة بكل لغة، والمكون الدلالي الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية العميقة التي تحدد التفسير الدلالي للجملة.

هذه هي أبرز ملامح المنهج التحويلي التوليدي، وقد تقبله كثير من علماء اللسانيات، ولكن تشومسكي أجرى تعديلاً ثالثًا على النظرية النموذجية بعد عام ١٩٧٠م، أطلق عليه " النظرية النموذجية الموسعة " "Extended Standard theory" هدف من خلاله إلى إغناء المكون الدلالي، فقد أدخل إلى نظريته فرضيتين: الفرضية المعجمية لحل بعض الصعوبات المتعلقة بالمفردات، والفرضية التفسيرية بقصد التغلب على بعض المشكلات الدلالية؛ فقد ربط تشومسكي التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على السواء[٧٤].

وقد تطورت نظرية تشومسكي تطوراً كبيرًا ليس على يديه حَسْبُ، بل على أيدي تلاميذه وأتباعه ومساعديه أيضًا؛ فانبثقت منها فروع وفرضيات متعددة شغلت معظم علماء اللغة.

وقد تأثر عدد كبير من المحدثين العرب بالنظرية التحويلية التوليدية وبالأنظار والفرضيات التي تفرعت عنها، وجاء هذا التأثر متفاوتًا، فمنهم من

كانت محاولته في وصف العربية شاملة، ومنهم من كانت محاولته جزئية تتناول فيها ظاهرة معينة. وفي إطار البحث وأهدافه نكتفي بعرض محاولات: محمد أمين الخولي وميشال زكريا وعبد القادر الفهري ومازن الوعر؛ بحكم كونها محاولات شاملة.

محاولة الخولي

وتُعد دراسة محمد أمين الخولي أوّل محاولة لوصف النحو العربي على أساس القواعد التحويلية، منتفعاً بفرضية تشارلز فلمور "Charles Fillmore"(٧٥) المطورة عن نظرية تشومسكي في مرحلتها الثانية، وقد أقام دراسة على عيّنة من تراكيب العربية بلغت اثنتين وخمسين جملة.

ويرى الباحث أن هذه الفرضية من أكثر الفرضيات ملاءمة للعربية لبساطتها وعالميتها(٧٦). وتتألف من خمسة قوانين، هي:

١-الجملة ←(مشروطية) + مساعد + جوهر(٧٧).

٢-المشروطية ← روابط خارجية، ويقصد بها الكلمات التي تربط بين هذه الجملة وسابقتها، مثال ذلك قولنا: ولهذا، وبناءً على ذلك. وتشمل أيضاً ظروف الزمان وأدوات الاستفهام وأدوات النفي.

٣-الجوهر ← فعل + (محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) +(فاعل)(٧٨).

٤-المحور ← العبارة الاسمية. ويقصد بها ما تكوّن من اسم وتوابعه.

٥- العبارة الاسمية← حرف جر + (معرّف) + اسم+ جملة.

والمعرّف مثل (أل) التعريف، وضمائر الإضافة، نحو: كتابي، كتابك، كتابه، ومن شروط العبارة الاسمية أن تحتوي في التركيب الأساسي على عنصرين، هما: جارّ واسم. وإضافة عنصر (جملة) في هذا القانون يجعله قانوناً تكرارياً، وهذه التكرارية ضرورية لتكوين الجملة المركبة.

ويُذْكَر أنّ الخولي أدخل تعديلاً على القانون الخامس، حيث غيّر موضع (جملة) ليصبح بعد (اسم)؛ ذلك أن كلمة (جملة) إذا كانت صفة لاسم في العربية فإنها تأتي بعده[٧٩].

ووفقاً لفرضية فلمور[٨٠] وما أدخله الخولي من تعديل عليها، وصف الباحث جُمل العينة التي اختارها، ومن ذلك، مثلاً، وصفُه جملة: ما أجْمل البيتَ، هكذا[٨١]:

مـا + أجْمل + البيت

فاعل + مساعد، فعلية + محور

ثمّ حدّد للمفردات، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً أو أداة، سماتٍ معينة[٨٢]، ثم صاغ ستة وثلاثين قانوناً تحويليًّا[٨٣]، منها مثلاً:

القانون التحويلي الخامس: [إجباري]، تقديم الفاعل أو المحور.

الوصف التركيبي : مساعد + فعلية + فاعل أو محور.

التغيّر التركيبي : مساعد + فاعل أو محور + فعلية.

مثال : يكون + ضحوك + الولد

يكون + الولد +ضحوك

وهذا المنتوج الأخير مؤقت؛ إذْ لا بُدّ منْ إجراء تحويلات، كما يقول الباحث، حتى يئُول التركيب إلى: الولدُ ضحوكٌ. ومن هذه التحويلات: حذف (يكون)، وإدخال الحركات[٨٤].

وخلاصة القول في عمل الخولي أنّ القوانين التحويلية التي وضعها لم تتسم بالبساطة التي وصف بها فرضية فلمور، كما أنها كثيرة؛ إذ لم يحصرها في أُطر كلية وفقاً لها عند التحويليين، ممثلة في: الحذف والإحلال والتوسع... التي سبق بيانها، كما أنّ هذا يعقّد القواعد، ولا يتواءم مع مبدأ الاقتصاد في الدراسات اللسانية[٨٥]، ثم إن الخولي استعمل فرضية وضعت لوصف لغة أخرى، واللغات تشترك في سماتٍ وتتفرد كلٌّ منها في أخرى؛ فالأفعال المساعدة

أو الضمائر المنعكسة والمشروطية واعتبار الاسم المرفوع بعد (كان) فاعلاً... كلُّ أولئك لا تُسوّغه طبيعة العربية، يضاف إلى هذا أنّ الخولي احتفى بهذه القواعد فصرفته عن الاهتمام بالمعنى في تحليله.

محاولة زكريا

أما ميشال زكريا فقد ألف عدداً من الكتب في الألسنية والألسنية التوليدية والتحويلية، وما يعنينا في إسهاماته ما تناوله في باب الجملة.

ويمهد لدراسة الجملة بعرض الخطوط الأساسية للمنهج التحويلي التوليدي، ثم يتناول الجملة البسيطة، فيعرض لمفهومها عند النحاة العرب وقسمتها إلى اسمية وفعلية... منتهياً إلى أنها قسم واحد عنده، هو الجملة الفعلية(٨٦).

ومن المسائل التي عالجها قضية الرتبة في الجملة العربية، وهو يرى أنّ النمط:

ف (فعل) + فا (فاعل) + مف (مفعول)

هو الترتيب الأساسي في البنية العميقة(٨٧). ويبرهن على صحة هذا النمط بأدلة كثيرة، منها أنّ الأنماط الأخرى(٨٨) تحتاج إلى ضوابط وتحويلات إضافية(٨٩)، والأفضل -كما يرى- أن نختار القاعدة المقتصدة التي تحتوي على أقل عدد من التحويلات.

أما مؤلِّفات الجملة عنده فتقوم على ركنين: ركن الإسناد وركن التكملة،

أما ركن الإسناد فتبينه القاعدة:

ركن الإسناد ←——— ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي

فعل + فاعل + مفعول + جار ومجرور

ويمكن إجراء تحويل بنقل الاسم المجرور بحرف الجر في هذا الركن إلى موقع الابتداء تاركاً في موقعه ضميراً عائداً إليه.

أما ركن التكملة فيتألف من عناصر لا ترتبط مباشرة بالفعل، إنما تعود إلى الجملة بأكملها، أمّا الاسم المجرور في ركن التكملة فلا يمكن نقله إلى موقع

الابتداء تاركاً وراءه ضميراً. ويمكن أنْ نمثل لما ذكره بقوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴿٧٩﴾ ﴾ القصص:٧٩؛ فالجار والمجرور (في زينته) ركن تكملة، بوصفهما يقعان في موضع الحال، والأغلب في الحال أن يكون فضلة؛ لذا يجوز في الكلام: في زينته خرج على قومه، دون أن يترك ضميراً في الموقع المنقول منه. أما الجار والمجرور (على قومه) فهو من أركان الإسناد؛ إذ يتعلقان بالفعل (خرج)؛ لذا يجوز في الكلام: القومُ خرج عليهم في زينته، بترك ضمير في الموقع المنقول منه.

ويصف زكريا البنية العميقة للجملة العربية مستخدماً سمات للركن الفعلي تُبين: زمنه، وتعديته ولزومه، وما ينتج عنه...[٩٠] ويستخدم سماتٍ أخرى للركن الاسمي تبين: تعريفه وتنكيره، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه...[٩١] وسماتٍ أخرى للحرف قريبةٍ من معاني حروف الجرّ في النحو العربي[٩٢].

ويختم حديثه عن الجملة بتناول موضوع "النّعت" ذاهباً إلى أنّه "يعمل عمل الفعل في الجملة"[٩٣] ومن أمثلته التي أوردها: جاء الرجل القاتلُ زيداً، وبنيته العميقة: جاء الرجل الذي قتل زيداً، متكئاً على أنّ الألف واللام في (القاتل) بمعنى: الذي قتل.

ولا يخفى أنّ الباحث اعتد النعت وصفاً؛ فاشتق منه فعلاً،وليس الأمر كذلك؛ فالنعت غير الوصف؛ إذ الوصف في مصطلحات النحاة يطلق على المشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، كما أنّا لا نعلم أحداً من النحاة ذهب إلى أن النعت يشتق منه، فأصل المشتقات الفعل أو المصدر على خلاف في ذلك.

وإلى جانب هذا نجد أنّ الأمثلة التي حلّلها الكاتب مصطنعة، كما أنه تناول عنصراً واحداً من عناصر التحويل اقتصر فيه على نقل العنصر من موقع إلى آخر، وأهمل عناصر كثيرة.

محاولة الفهري

أما عبد القادر الفهري فينطلق في محاولته وصف العربية من اعتقاد مؤداه أن هناك حاجة إلى إعادة وصف العربية؛ لأن "اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليًّا باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية"(٩٤). كما أن المعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة.

والبديل الذي يطرحه الفهري يقوم على أن البحث في اللسانيات العربية يجب أن يقسم إلى ثلاثة أقسام(٩٥): **وصفي**، وهو ما يسميه بلسانيات الظواهر، **وتاريخي** يؤرخ للعربية أو للفكر اللغوي العربي، **وأبستيمي** يدخل فيه إمكان نقل بعض المفاهيم وترجمتها من التراث إلى النماذج الحديثة وترجمتها.

أما الأصول والأنظار التي يتبناها الفهري في وصف العربية فمأخوذة من النظرية المعجمية الوظيفية كما طورتها، في إطار النحو التحويلي التوليدي، الباحثة الأمريكية "بريزنن" "J.Bresnan" منطلقًا من أنّ أحد الإشكالات الأساسية بالنسبة لكل نظرية نحوية هو تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها، وتحديد الروابط بين البنية المحمولية، وهي العلاقات الدلالية (المحمول وموضوعاته) وبين البنية المكونية، وهي العلاقات التركيبية بين المكونات كما تنتظم في السطح، ويتم هذا التوافق، في النظرية المعجمية الوظيفية، بوساطة الوظائف النحوية. وتسند الوظائف النحوية إلى المكونات بوساطة القواعد التركيبية، وإلى الموضوعات بوساطة القواعد المعجمية، وهذه الوظائف هي: الفاعل(فا)، والمفعول (مف)، والمفعول غير المباشر(مف.غ.ب)، والمالك (ما)، والفضلة (فض)، والملحق (لح).

وتأتلف المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعد التركيبيـــة لبنـــاء البنية الوظيفية، التي تشكل بدورها مدخلاً (Input) للمكون الدلالي الذي يترجمها صورة منطقية ملائمة، في حين تؤول البنية المكونية فونولوجيا.

وهكذا نجد أن الجديد في هذه النظرية هو إضافة المكون الوظيفي؛ وبـذا تكون مكونات الجملة، هي(٩٦):

المكون المركبي، والمكون الوظيفي، والمكون التحويلـــي، والمكـــون الصوتي، والمكون الدلالي.

وفي إطار هذه الأصول يعالج الفهري قضية الرتبة في الجملة العربيـــة، وهو يرى أن أصل الرتبة فيها هي من نمط:

ف فا مف١ مف٢

ويبرهن على صحة هذه النمطية بأدلة كثيرة(٩٧)، أما الجملة الاسمية التي لا يكون فيها المسند فعلاً، نحو: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ **الفتـــح**:٢٩، ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ﴾ **الأعراف**:٤٩، فيلجأ فيها إلى افتراض رابط مقدر، هو (كان) مـــزود بسمة الجهة والزمن، والمركب الاسمي بعده فاعل وليس مبتدأ كما قال النحـــاة. وهذه الجمل توافق جملاً تظهر فيه (كان)، نحـــو:﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ **الأحزاب**:٤٠. وافتراضه هذا يوحد بين الجمـــل الفعليـــة والجمـــل الاسمية؛ أي يجعلهما ترتدان إلى بنية عميقة واحدة، وقـــد أطلـــق علـــى هـــذا الافتراض "الافتراض الرابطي"(٩٨).

ويعرض الفهري، ضمن هـــذا الإطـــار، لمـــا أطلـــق عليـــه: التبئـــير (Focalisation) أو الموضعة (Topicalisation)، ويصفه بأنه "عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (Major Category) كالمركبات الاسمية أو الحرفيـــة

أو الوصفية .... من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج)، أي مكان البؤرة"[٩٩]؛ نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ۞ ﴾ **الفاتحة:٥** .

ومن مميزات التبئير أن العنصر المبأر لا يترك أثرًا ضميرياً في موقعه السابق (داخل ج)، ويحتفظ بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك الموقع.

وتخضع عملية النقل لقيود[١٠٠] اتكأ في بعضها على مقولات النحاة القدامى المتعلقة بأدوات الصدارة، واتكأ في بعضها الآخر على ما أطلق عليه تشومسكي "التتابع السلكي" (Successive Cyclicity) ويقضي هذا المبدأ بأن يتم النقل من المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف، وذلك نحو قولك: **- من تريد أنْ أنتقِد؟**

حيث ميدان تحويل هذه الجملة من بنيتها العميقة، هكذا:

١- تريد أن أنتقد مَنْ.

٢- تريد مَنْ أن أنتقد.

٣- مَنْ تريد أن أنتقد.

فـ (مَنْ) انتقلت من (١) إلى (٢) إلى (٣).

ويطلق على التغيير الذي يحدث بعد الفعل ويغير محليًّا رتب الفضلات؛ الزَّحْلقة أو الخَفْق (Scrambling)، نحو:

- ضَرَبَ زيدٌ الولدَ، وضَرَبَ الولدَ زيدٌ.

- وجاء البارحةَ كثيرٌ من الرجال، وجاء كثيرٌ من الرجال البارحة.

ويمتنع أن نقول: **-جاء كثير البارحة من الرجال.**

لأن العنصرين (كثير) و(من الرجال) عنصران متلازمان.

ويظهر الفرق بين التبئير والخفق في عدد من البنى فيها نوع من التسوير "Quantification" كالنفي والحصر والاستفهام، وتتضمن ألفاظاً خاصة

(نحو: شيء، أحد، قط...) أو سوراً فارغاً[101]؛ إذ لا ترد الأسوار الفارغة أو الألفاظ الخاصة في البنى التبئيرية؛ لأنّ البؤرة تقع حاجزًا في وجه التسوير، فتسوير النفي، مثلاً، لا يمتد إلا إلى البؤرة ولا يتعداها إلى مكونات داخل الجملة، نحو:

١-ما زيداً ضَربْتُ

٢-ما زيداً ضَربَ أحدٌ

٣-ما زيداً ضربتُ قطّ

ولذا فالجملتان: ٢، ٣، لاحنتان، أما الجمل المخفوقة فإن تقديم المفعول بعد الفعل لا يغير ميدان التسوير، نحو:﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿٣﴾ ﴾ **الممتحنة:٣**

ومثل ذلك في الاستفهام:﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾ **الأنعام:١٦٤**

في حين يمتنع ذلك في الجمل المبأرة، نحو: قال تعالى:﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ ﴿١١٦﴾ ﴾ **المائدة:١١٦**

وعلى هذا فقاعدة الخفق "لا تؤثر بشكل يذكر في الصورة المنطقية للجمل، ولذلك يمكن اعتبارها قاعدة أسلوبية لا تحويلية"[102].

ويعالج الفهري ضمن قضية الرتبة، ظاهرة التفكيك "Dislocation" وهو باعتبار الجهة نوعان: تفكيك إلى يمين الجملة كما في (١) وتفكيك إلى يسارها كما في(٢):

١-زيدٌ ضربتُهُ.

٢-ضربتُهُ زيدٌ.

ففي (١) تفكيك إلى اليمين تَولّد عن طريق تحويل نقـــل، حيــث نقــل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي، وترك مكانـــه أثــراً ضميرياً.

ويختلف التبئير عن التفكيك في أن الأول مقيد بقيود إعرابية؛ إذ يشـترط فيه أن ترث البؤرة إعراب المصدر الذي انتقلت منه، أما العنصر المفكك فيكون مرفوعًا دائمًا.

وفي إطار الرتبة في الجملة العربية تناول موضوع الاشتغال متسـائلاً: تفكيك أو تبئير[١٠٣]؟ وبداية يرى أن الاشتغال لم يعد أسلوبًا مستعملاً في العربية الحالية، وأن النحاة اعتبروا بنى الابتداء والتقديم (تقديم المفعول) والاشتغال بنـى مختلفة بحكم أخذهم بفكرة العامل، وبعد أن يعرض لخصائص الاشـتغال عنـد النحاة، يرى أن الاشتغال يماثل التبئير من وجوه، ويماثل التفكيك مـن وجـوه، وقدّم أمثلة في ذلك[١٠٤].

ومن القضايا الأساسية في تركيب الجملة التي عرض لها ظاهرة "الربط الإحالي" (Referential Binding) ويمهد لذلك ببيان أن اللغات تختلف باعتبـار: رتب المكونات الأساسية داخل الجملة، وتطابق الفعل وعدم تطابقه وفاعله فـي صفات الجنس والعدد، ومسألة بـروز الضمـير الفـاعل بصفـة إجباريـة أو اختيارية[١٠٥] ويرى الفهري أن بين هذه الخصائص علاقة، وأن هناك نظريـة للتطابق (Agreement) ونظرية للعناصر الفارغة (Empty elements) تحددان التصنيفات الممكنة في اللغات الطبيعية.

والإشكال الذي يسعى الفهري إلى معالجته في العربية، وهي من اللغات الطبيعية من نمط: (**ف فا مف**)، مطروح بالنسبة إلى مجموعتين من الجمل:

<u>الأولى</u>: تتضمن جملاً، مثل: ١- جاء ٢-جاءا ٣-جاؤوا.

والإشكال: معرفة طبيعة الألف والواو: ضمير أم علامة تطـابق بيـن الفعـل والفاعل[١٠٦].

ويعرض الفهري، قبل إجابته عن هذا الإشكال، لآراء النحاة[١٠٧] على نحو مفصل، ويقدم، بعد ذلك، تحليلاً في إطار النظرية المعجمية الوظيفية، متكئًا فيه على الدارجة المغربية؛ إذ تجعل هذه اللهجة إسقاط الضمير (هم) في نحو: **جاؤوا هم**، اختيارياً؛ فيقال: **جاو**.

ويستخلص من ذلك أن الواو حرف للمطابقة (Agreement) وليس ضميرًا. وبناء على هذا التحليل يرى "أن نستغني عن التصور الذي يلجأ إلى أبواب التوكيد والبدل؛ لتخريج الأمثلة التي قدمنا" وجوز "أن يكون المرفوع تفكيكا"[١٠٨].

ومن القضايا المهمة، أيضًا، التي تناولها في إطار التوافق بين النحو والمعجم المراقبة الإحالية "Controi"، والعائدية "Anaphora"، وقد وصفها بأنها "مسألة مركزية في التركيب العربي؛ لأن عددا من الظواهر تتمحور حولها..."[١٠٩] ونعرض لظاهرة واحدة، من هذه الظواهر، ترتبط بالمحمول ودوره في تحديد مكونات الجملة والعلائق التركيبية والإحالية بينها.

يعرض الفهري للتركيبين:

١ -جاء زيدٌ راكباً. **٢ -كان زيدٌ راكباً.**

ويفرق بينهما على مُستوى البنيتين: الوظيفية والحملية؛ فالصفة (راكباً) في (١) حال ملحقة غير ضرورية لسلامة البنية الوظيفية للجملة، وهي لا تنتمي للبنية الحملية للفعل، أما الصفة (راكباً) في (٢) فهي فضلة حملية "Predicate complement" لفعل المراقبة (كان) تنتمي للبنية الحملية للفعل، وبدونها لا تقوم الجملة[١١٠]؛ أي إن الفعل يقتضيها، في مفهوم نحاتنا القدامى.

والتمييز بين الأوصاف الملحقات والأوصاف الفضلات يكتسي طبيعة وظيفية وحملية، وتؤكد العمليات العائدية هذا الاختلاف الوظيفي[111]، وهذه نماذج تركيبية يعرض لها الفهري تؤكد ما ذهب إليه:

٣-كان زيدٌ راكباً. ٤-ظننت زيداً راكباً. ٥-زيدٌ كان أبوه راكباً.

حيث مراقب فاعل الصفة (راكباً) يتحدد بفاعل (كان) في الجملتين: ٣،٥، وهو (زيد) و (أبوه)، ومفعول (ظن) في الجملة (٤)، وهو (زيداً) أما الجملتان:

٦-لقيت زيداً راكباً ٧-زيدٌ لقي أباه راكباً

فسابق فاعل الحال (راكباً) فيهما قد يلتبس: إذْ يحتمل أن يكون السابق فاعل الفعل الرئيس أو مفعوله في الجملة (٦)، أو المفعول في (٧)[112] وهذا أول اختلاف بينهما، أما الاختلاف الثاني بين الوظيفتين من حيث عملية المراقبة والإحالة فيتضح من المثالين:

٨-لقيت زيداً راكبًا وراجلاً. ٩-ظن زيد عمراً راكباً وراجلاً.

حيث يوجد حالان في مركب عطفي؛ إذْ يمكن أنْ يراقب كلاًّ منهما سابقان متغايران، وهذا النمط من المراقبة لا يكون مع الفضلات الحملية؛ فالجملة (٨) تحتمل: أنْ يكون فاعل الركوب هو الضمير (في لقيتُ) وفاعل الرَّجْل (زيدٌ)، أو أن يكون أحد الملتقين راكباً والآخر راجلاً دون تحديد.

أما الجملة (٩) فالتأويل الوحيد هو الذي يراقب فيه المفعول (عمراً) فاعل (راكباً) وفاعل (راجلاً) في آن واحد[113].

وثالث هذه الاختلافات أنْ تأخذ الأحوال سوابق مبعثرة[114] "Split Antecedent" تعبر عن وظائف نحوية مختلفة، كما في (١٠)، (١١)، بخلاف الفضلات الحملية فلا يتحقق ذلك فيها، ولذا فالجملتان (١٢)، (١٣) لاحنتان:

١٠-لقيتُ زيداً راكبَيْن. ١١-زيد لقي عمراً راكبَيْن.

١٢-ظنّ زيدٌ عمراً راكبَيْن. ١٣-زيد ظنّ عمراً راكبَيْن.

وبيّن مما سبق أن الفهري يميز بين نوعين من المراقبة: المراقبة الوظيفية، وهي "خاصية للفضلات الحملية" والمراقبة العائدية، وهي التي نصادفها مع الأحوال"[١١٥].

هذه مسائل مختلفة تبين المنهج الذي تبناه الفهري في معالجاته ودراساته، وهو يسعى إلى إعادة وصف العربية من خلال ما أسماه "لسانيات الظواهر" بهدف وضع العربية في مصاف اللغات الطبيعية. **وخلاصة القول في عمله** من خلال ما قدمنا:

- لا نوافق الباحث فيما ذهب إليه من أن معطيات القدماء ناقصة لا تصلح للانتفاع بها في بناء نظرية عربية؛ إذ لا نمل من القول من أن نظرية النحو العربي نظرية شامخة، وأنه لا بد من الإفادة من معطيات القدماء مهما أصّل أيّ باحث وشاد، لأننا لا نستطيع أن ننسلخ منها كما أكد ذلك كثير من الباحثين المحدثين، وهو نفسه أفاد من مقولات النحاة في مواضع كثيرة من دراساته، من ذلك مثلاً: فكرة التسوير، والمراقبة الوظيفية وقيود التبئير.

-أثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية، هي بنية الجملة الفعلية التي يرى أنها من نمط: (ف فا مف) ونفى وجود الجملة الاسمية، وبرهن على صحة ذلك بعرض صور للتغيير في رتبة الجملة أكدت هذه النمطية، كالتبئير والخفق والتفكيك وظاهرة الاشتغال والربط الإحاليّ والمراقبة الوظيفية والمراقبة العائدية، ونفى وجود الجملة الاسمية، ليؤكد أن اللغة العربية لغة طبيعية.

وليس الأمر كذلك، فلكلّ لغة خصائصها، والقول بوجود نَمَطيْن من الجمل في العربية لا يعني أنها لغة غير طبيعية أو أنها معقدة، ولا يعني أنّ وجود نمط يجعلها طبيعية، فما ذهب إليه الباحث -فيما أرى- غير دقيق، يدل على ذلك ما كشفه النحاة في تجليات استعمال نَمَطَيْ الجملة في مواقف مختلفة من الأداء حقّق فيها النّمطانِ دلالات مختلفة.

أما الجمل التي لا تتضمن فعلاً، نحو: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ الفتح:٢٩،

فقدر فِعْلاً سماه "الرابطة" وقدره بالفعل الناقص "كان" وأعرب الاسم المرفوع فاعلاً، وهو أمر غير دقيق أيضا؛ لأن الفعل (الذي يأخذ فاعلاً) يدل على حدث وزمان و (كان) الناقصة ليس دالة على الحدث حتى يكون لها فاعل، كما أن "الربط بين دلالة الوحدة المعجمية والوظائف النحوية التي تتطلبها من الأسس التي يعتمدها المنهج المعجمي الوظيفي" الذي يتبناه الفهري"، وهذا لا يتضح في القول بفعليه: "كان" وطلبها للفاعل كباقي الأفعال"[١١٦] وعلى هذا فليس عدم وجود فعل الكون نقصاً في العربية؛ فهذه الرابطة وظيفتها تركيبية فقط، وليس لها وظيفة دلالية؛ إذ يغني تركيب الجملة العربية عن ذلك.

- أضاف أبعاداً جديدة في وصف بنية الجملة العربية تأخذ في اعتبارها ضرورة التوافق بين القواعد والمعجم وذلك من مثل ما قدمنا في "المراقبة الوظيفية" و "المراقبة العائدية"، حيث إن القيود التي نلحظها في "المراقبة الوظيفية" ناتجة عن طبيعة البنية الحملية لأفعال المراقبة (وهي الأفعال الناسخة: كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وأفعال المقاربة والشروع) والدور الذي تؤديه الفضلات الحملية في التركيب.

ورغم أخذه بهذه المنهجية، منهجية النظرية المعجمية الوظيفية، فإنها ليست كافية في شرح الوجوه الدلالية للجملة العربية.

- يظهر مما قدّمه الفهري في موضوع الاشتغال أنّ الاشتغال يجيء في صور شتى؛ فقد يكون تبئيراً أو تفكيكاً أو اشتغالاً بالرفع أو اشتغالاً إلى اليسار... ونحن لا نوافق الفهري في الصورة الأخيرة التي مثل لها بـ: **ضربتُهُ زيداً**، حيث اعتبر (زيداً) منصوبًا على الاشتغال وهو عند النحويين بدل، وتقدير النحاة أدق؛ لأن الضمير في (ضربته) سبق المشغول عنه (زيداً) والأصل العكس، ثم جيء بعد ذلك بـ (زيداً) ليفسر الضمير على البدلية.

-اعتماد الفهري المغربية الدارجة في تحليل بعــــض الظواهــر، ومســاواتها بالفصحى، أمر لا يُسلَّم به؛ لأن النحو العربي قام على تقعيد اللغة الفصيحة.

محاولة الوعر

أما مازن الوعر فقد انتفع في محاولته بالنظرية الدلالية التصنيفية التــي وضعها "ولتر كوك" "W.Cook" (١٩٧٩).

ويمهد لدراسته ببيان أن التراكيب في العربية قسمان، همــا: الــتركيب الاسمي والتركيب الفعلي وأن هذه القسمة قائمة على "وجوه براغماتية (داوليــة) – وظيفية دقيقة لتحديد المعنى"[١١٧].وأن مفهوم المسند (م) والمســند إليــه (م إ) والفضلة (ف) تمثل حجر الأساس في النظرية اللســـانية العربيــة للــتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تدعى الإسناد (إس)[١١٨] وعندما تنتظـــم هذه الأركان فإن الحاصل اللغوي سيكون كلاما (ك)، هكذا:

التركيب الفعلي (م ... م إ .... ف)

التركيب الاسمي (م إ ... م .... ف)

ويشير إلى أن المفهوم المهم والحاسم في النظرية العربية هــو مفــهوم العامل والمعمول؛ إذ يشكل هذا المفهوم بنية النظرية اللسانية العربية؛ فقد حلــل النحاة التراكيب "من وجهة نظر علائقية وذلك لطبيعة العــامل والمعمــول"[١١٩] ويرى أن الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب في العربية "لم يناقشها النحويــون العرب مناقشةً مستفيضة؛ وذلك لأنهم كانوا مهتمين بشــكل خــاص بــالتحليل البنيوي الشكلي للغة العربية" وتركوا الأمر للبلاغيين "الذيــن شــرحوا بشــكل مستفيض وموسّع الوجوه الدلالية والوظيفية للــتراكيب الأساســية فــي اللغــة العربية"[١٢٠].

ويعرض، بعد هذا التمهيد، "الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقــة أو المقدرة للتركيب العربي"[١٢١] مفيداً من نظرية تشومسكي وكـــوك ونظريــة النحو العربي. وفي إطار هذا يقدّم ركنًا آخر يمكنه أن يحول التركيب الأساســي

في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة، وسمى هذا الركن الأداة (أد)، ويمكن أن يكون: أداة استفهام أو أداة نفي أو أداة شرط... أو نحو ذلك، وبذا تكون القاعدة التالية هي التي تولد التراكيب الأساسية في اللغة العربية:

ك ←——— أد - إ س

ويتمثّل الإسناد (إ س) في التركيبين: الفعلي والاسمي.

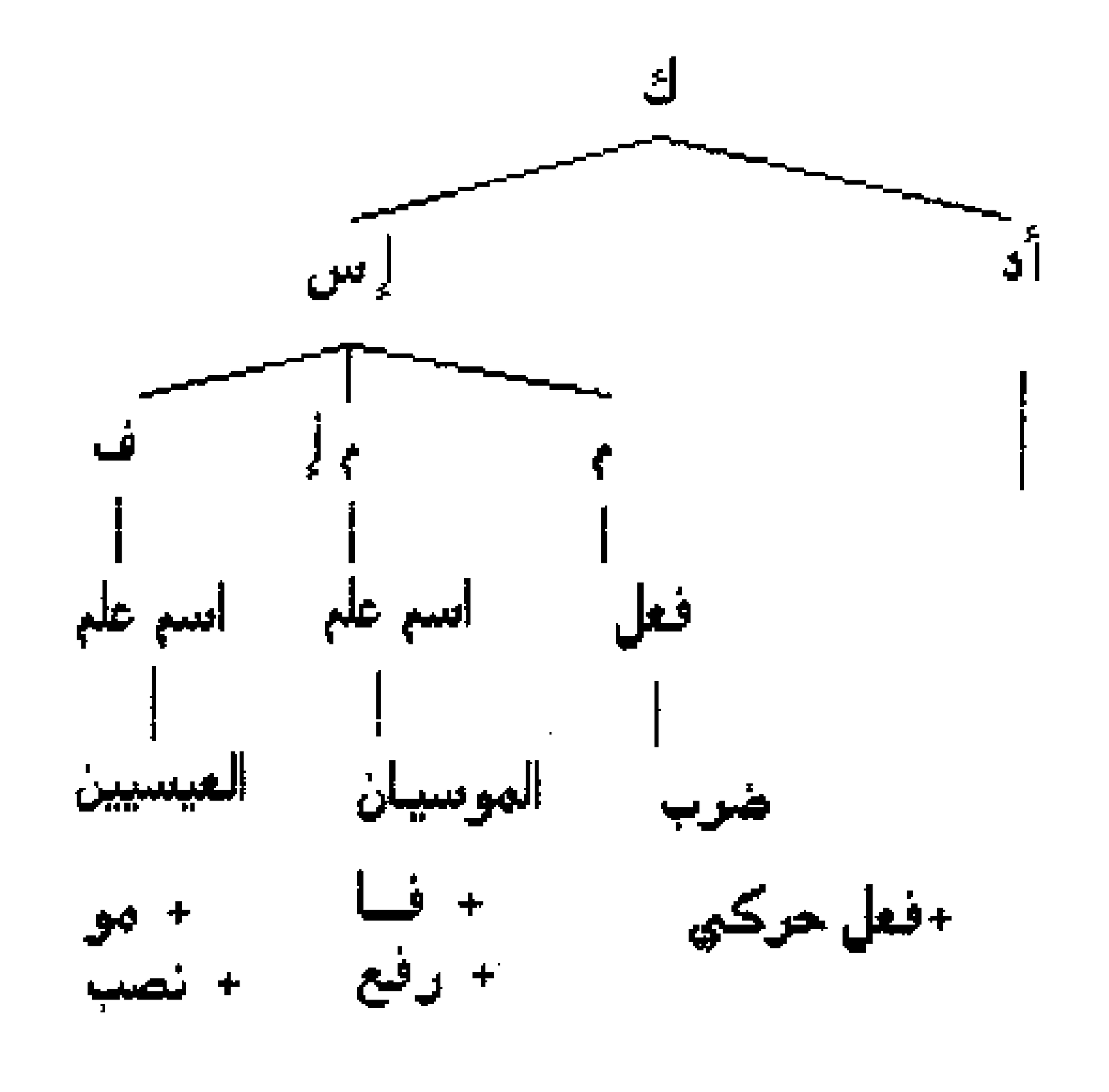
ويضيف تركيبًا آخر إلى التركيبين الاسمي والفعلي، هو التركيب الكَوْنيّ، في نحو: **زيد شاعر، زيد في المكتبة، زيد هنا**. ويتألف من:

[إس ... م إ ... م (×)]

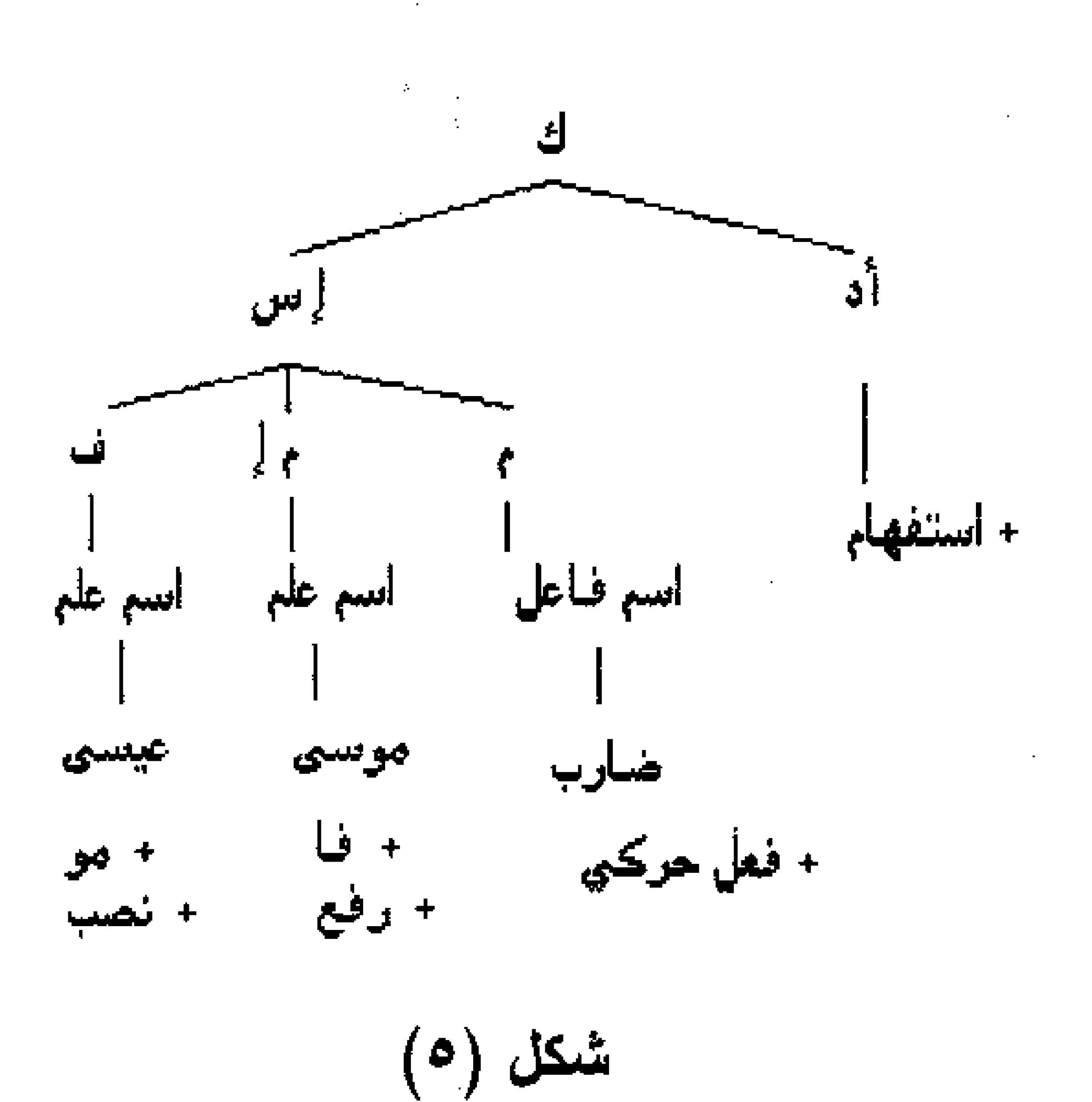
حيث إن المقولة (×) قد تكون اسما أو صفة أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً، وشرط هذا التركيب أن يحذف الفعل (يكون) منه وجوباً، إلا إذا كان في الزمن الماضي (كان) أو في الزمن المستقبل (سيكون)[١٢٢] ففي الأمثلة السابقة يكون التقدير: زيد يكون (هو) شاعر، زيد يكون (هو) في المكتبة، زيد يكون (هو) هنا.

ويقرر الوعر أنه سيصف البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي مستخدمًا الأدوار الدلالية التي اقترحها (كوك) في منهجه الدلالي التصنيفي (١٢٣)، وهي: فاعل (فا)، مجرب (مج)، مستفيد(مس)، مكان (ملكِ)، موضوع (مو). بالإضافة إلى استخدامه الحركات الإعرابية: رفع، نصب، جر. فإذا طُبِّق المنهج السابق على التركيبين: **ضَرَبَ الموسيان العيسيين، أضاربٌ موسى عيسى؟**

فإن البنية العميقة والسطحية لهذين التركيبين ستكون كما هي مبينة في الشكلين التاليين[١٢٤]:




شكل (٤)



شكل (٥)

وفي إطار هذا التصور يعالج الوعر قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية: الفعلية والاسمية والكونية: **ففي التركيب الفعلي** يبين الباحث أن الحركة التحويلية للفضلة (ف) حركة مسموح بها، إلى يمين الفعل أو إلى يساره، ضمـن

نطاق الإسناد (إ س) محتفظة بوظيفتها الدلالية وحركتها الإعرابية، نحو: **ضرب زيد أخاه، ضرب أخاه زيد، أخاه ضرب زيد...** وهذه الحركة غير مسموح بها إذا سببت لبسًا دلاليًا أو أنتجت تركيباً غير نحوي.

ويلحظ أن القيود المفروضة على الحركة التحويلية في الأمثلة التي عرض لها الباحث، تتطابق مع نظرية النحو العربي في التقديم والتأخير.

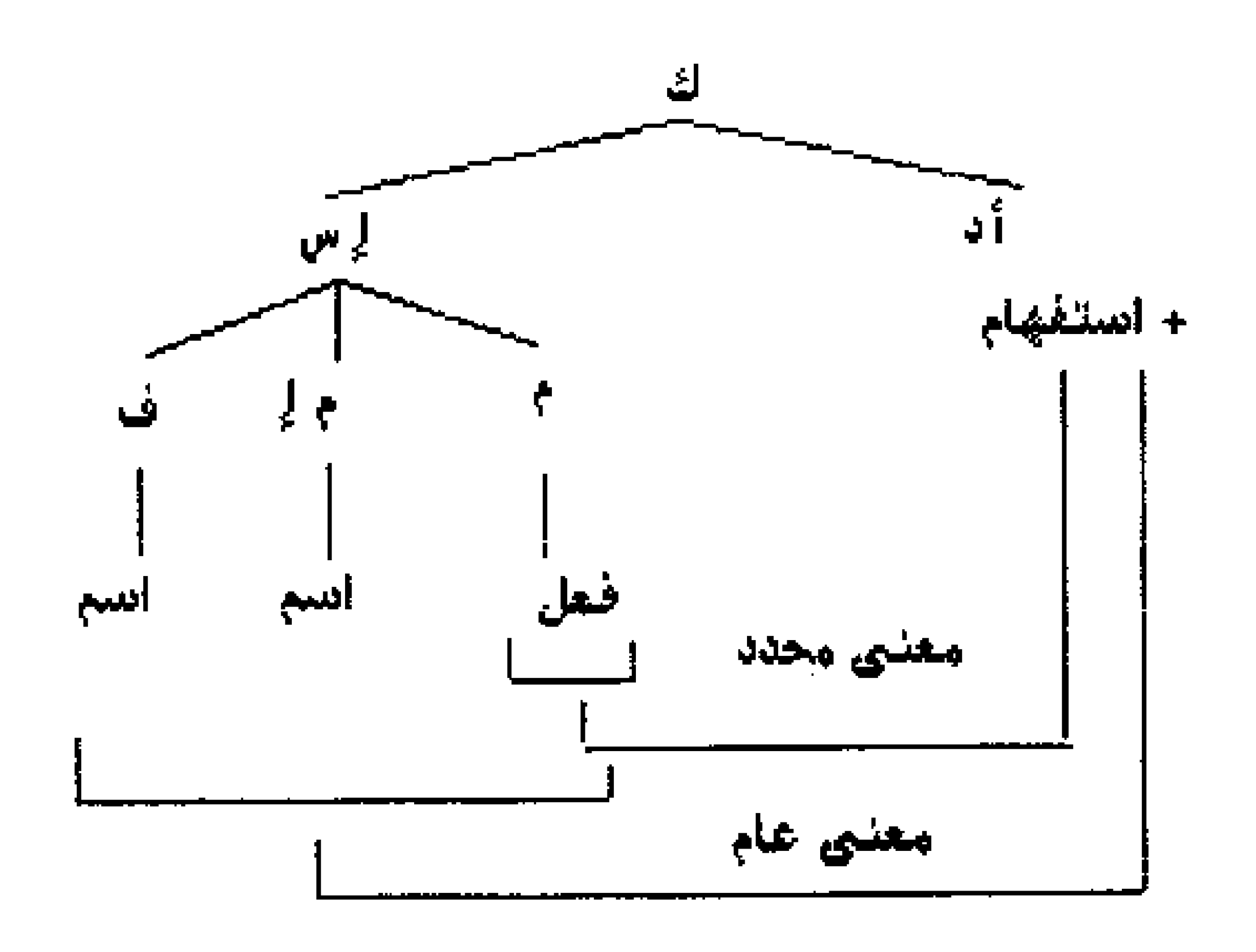
أما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها؛ لأن الفعل والفاعل، في رأيه، يعدّان "وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها"(١٢٥) وهذه الوحدة اللسانية، وكلٌّ من: الجار والمجرور والتابع والمتبوع، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه؛ تعد مركبات متلازمة، تندرج تحت مبدأ عام سمّاه "**مبدأ المقولة المتلازمة** "، وينص هذا المبدأ على وجوب أن تنقل القاعدة التحويلية المقولة المتلازمة برمتها.

أما الحركة التحويلية في المركبات الاسمية ذي الخبر الفعلي (م إ – م – م إ – ف)؛ نحو: **زيد ضرب عمراً**، وذي الخبر الاسمي (م إ – م إ – م)؛ نحو: **زيد أبوه شاعر**؛ فتكون ضمن تركيب الخبر، حيث يقال في الأول: زيد عمراً ضرب، وفي الثاني: زيد شاعر أبوه.

أما التراكيب الكونية فالذي يتحرك فيها هو الخبر أيضاً، نحو: شاعرٌ زيد، المحول عن: زيد شاعر. والبنية العميقة للتركيب الكوني: شاعرٌ زيد، هي: (يكون) (هو) شاعر زيد.

ويعالج ضمن أنظاره السابقة، التراكيب الاستفهامية بقسميها: **التصديقي**، الذي يحدث بوساطة (الهمزة) و (هل)، **والتصوري** الذي يحدث بأدوات الاستفهام الأخرى.

ويبين، بداية، أن الدور الذي تقوم به أدوات الاستفهام؛ هو أنها تغير التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق، ويوضح الشكل: (٦)، من خلال البنية العميقة، الدور الدلالي الذي تقوم به الأداة الاستفهامية:



شكل (٦) – تركيب فعلي

حيث يُظهر أن أدوات الاستفهام تقوم بعمليتين دلاليتين: **الأولى:** تحول المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق. **والثانية:** تحدد الدور الدلالي للركن اللغوي المستفهم عنه، سواء أكان فعلاً أم اسمًا. وعليه فإن "أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل ولها وظيفة دلالية بحتة"(١٢٦).

ويتناول، بعد ذلك، الاستفهام التصديقي، فيذكر أن العربية تستعمل أداتين تحويليتين لتعبر عنه، هما: (الهمزة) و (هل)، ويذكر الفروق في استعمالاتها متكئا في ذلك على مقولات النحاة والبلاغيين.

ويتحدث عن الاستفهام التصوري الذي يحدث بأدوات الاستفهام الأخرى: متى، أين، كيف، ماذا... ويقترح وضعين(١٢٧):

الأول هو: وضع – م إ، ويحدث في التركيب الاسمي؛ نحو: من جاء؟ والكوني من نحو: من في حمص؟ والركن الاستفهامي –هنا– يقع تحت المستوى (م إ)، وبهذا لا تكون حركة تحويلية لصياغة التركيب الاستفهامي.

الثاني هو: وضع –ف، ويقع في مواضع مختلفة تحت المستوى (إ س)، ثم إنه ينتقل إلى المستوى (+ استفهام)، ومثاله: **منْ ضربَ زيدٌ؟ أينَ ميٌّ؟**

ويرصد الوعر بعد ذلك حركة الاستفهام التصوري التحويلية في التراكيب الأساسية الثلاثة، والضوابط النحوية والدلالية لهذه الحركة مفيداً في ذلك من أنظار النحاة القدامى.

وصفوة القول في دراسة الوعر من خلال ما قدمنا:

-لم تبرز الدراسة إلا قليلاً من خصائص بنية الجملة العربية، تمثلت في عنصر واحد من عناصر التحويل، وهو التقديم والتأخير، ولم تتناول عناصر أخرى، مثل: الحذف والزيادة،... كما أنه لم يعالج ضمن ما طرح من أنظار إلا التراكيب الاستفهامية بقسميها التصديقي والتصوّري.

- اعتد الاسم المرفوع بعد (كان) فاعلاً، كصنيع غيره من المحدثين، وهو أمر غير دقيق كما ذكرنا ذلك في دراسة الفهري، كما اعتد الفعل والفاعل "وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها"، وهذه الوحدة تلتقي مع المركبات المتلازمة الأخرى في ذلك، وهو أمر غير دقيق أيضاً؛ إذ المعروف، في نظرية النحو العربي، أنه يمكن الفصل بين الفعل والفاعل والتابع والمتبوع والمضاف والمضاف إليه، في مواضع ذكرها النحاة، فالتلازم غير مطرد.

و تكاد أنظار الوعر تُطابق أنظار النحاة القدامى، تركيباً ودلالةً، حيث يرى أن العلاقات التي تربط التراكيب العربية مشابهة للعلاقات المفترضة في النظرية التحويلية، وأن العملية الدلالية المتولدة، من خلال التقديم والتأخير، في النظرية العربية يمكن أن تندرج تحت مفهوم قواعد البؤرة "Topicalization" عند التحويليين.

وبعد، فقد عالج البحث، على امتداده، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي؛ فشرع يُمهّد لذلك ببيان حدّ الجملة لدى النحاة القدامى والبنيويين والتحويليين والمحدثين العرب، ثم عرض لجهود المحدثين في دراسة الجملة العربية وما سجّلوه من ملاحظات في حدّها ووصف بنيتها وتشكلها في ضوء ما تبنّوا من أنظار لسانية حديثة.

وتناول البحث -على قدر ما أطاق- محاولات للمحدثين، اعتقد صاحب هذا البحث أنها تقدم وصفاً منسجماً مع أهداف البحث وغاياته، وأنها من أبرز ما يُمَثَّل له للمنهجين: الوصفي، والمنهج التحويلي التوليدي.

وقد نحا البحث في عرضها منحىً وصفيًّا تقريريًّا ناقدًا، وَفْق منهج مُتّبع يقوم على:

- إبراز أهم الملامح التي يقوم عليها كل من المنهجين.
- وصف كل محاولة ببيان: مآخذ صاحبها على النحاة القدامى والدراسات السابقة، ومنهجه في وصف الجملة العربية، والظواهر التي عالجها في إطار هذا المنهج.
- مناقشة ما طُرِح، في كل محاولةٍ، من أنظار.

وما من شكٍ في أنّ بعض هذه المحاولات قد اتسم بالدقة في التناول والعمق في التحليل، وقدّم قراءات مستوعبة للنّحو العربي، وما من شكٍّ أيضاً أنّها سجّلت ملاحظات مفيدة تُعين على فهم الظاهرة اللغوية وتوجيه البحث اللغوي العربيّ الحديث، على الرغم مما اعتورها من مآخذ رَصَدْناها في مواقعها.

وتقتضي منهجيّة البحث أن أُشير إلى الملاحظ التالية التي كَشَفَ عنها البحث:

- إنَّ العلاقة الإسنادية في الجملة العربية مشابهة، في أساسها، للعلاقة المفترضة في المنهجين: الوصفي والتحويلي، التي تتمثل في العلاقة التالية:

ج ⟵ مركب فعلي (م ف) + مركب اسمي (م س)

-وجود نَمَطيْن للجملة العربية: فعلي واسمي، أما القول بوجود بنية واحدة، هي الفعلية، فخلاف خصائص العربية، وخلاف ما كَشَفه النحاة، في تجليات الاستعمال، من وجود نمطين يحققان أداءات مختلفة.

- إعراب الاسم المرفوع فاعلاً في "الجملة الرابطية" أمر غير دقيق، فتركيب الجملة العربية يغني أساسًا عن افتراض (كان).

- ما جاء به بعض المحدثين من تسميات لأنواع الجملة العربية لا يتواءم وطبيعة العربية، وهي تسميات ابتدعت في الفترة التي ساد فيها المدّ الشكلي والمقولات المختلفة للمنهج الوصفي.

- دراسةُ النحاةِ العربِ الجملَ التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محلّ؛ يُفَسَّر بهما توالد الجملة العربية، وقد أكّد المنهج الوصفي هذه الحقيقة؛ إذ يتوافق في الأولى شرطا الإسناد والاستقلال، في حين تفتقر الجمل التي لها محل من الإعراب إلى الاستقلال.

- قضية الرتبة مسألة مركزية في الجملة العربية، وقد أفاد التحويليون من مقولات النحاة في هذه القضية.

- احتفاء التحويليين بالمعنى ليس كافياً لشرح الوجوه الدلالية في الجملة العربية؛ لأن المعنى الدلالي يقوم على جانبي المقال والمقام، وهذا ما أكدته نظرية النحو العربي والوظيفيون بَعْدُ.

- اهتمام المحدثين بقوائم من المميزات الدلالية التي تصف الفعل فتقسمه إلى: + إجرائي، +حركي، +متحرك، +جمع... أو نحو ذلك؛ كان ينبغي التقليل منه، والاكتفاء بجوانب أخرى تُسهم في وصف التراكيب، من نحو: + متعد، +

لازم... لأن كثيراً من هذه المميزات مدرك مستشعر لا يُحتاج إليه في وصف الفعل.

وهكذا نجد أنّ هناك تشابهاً كبيراً بين الأنظار الحديثة وما تضمّنه النحو العربي من ضوابط، كما أنَّ هناك اختلافاً في الأصول التي توجِّه عملية التفسير والتحليل؛ الأمر الذي يؤكد ما صدرنا عنه من أنّ الوصول إلى وصفٍ للعربية، يحقِّق الأصالة والمعاصرة؛ يجب أن ينطلق من القدر المشترك بين القديم والحديث، وفي إطار يأتلف من أكثر من منهج من المناهج الحديثة؛ لأن النموذج العربي احتفظ بالتنوع في منطلقاته، فبنيته تقوم على ضوابط وأصول نحوية وأخرى غير نحوية تحقق للنموذج الشمولية والتجدد؛ و تطبيق نموذج ما حسبُ يترك نقصاً في التفسير والتحليل.

الهوامش والمراجع

١-وذلك في بحثنا الموسوم بعنوان "**بنية الجملة في اللغة العربية**" انظر: مجلة مؤته للبحوث والدراسات، مجلد (١٥)، العدد (٨)، سنة ٢٠٠٠م.

٢- من تصدير بقلم أ.د نهاد الموسى ص١١، لكتاب لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط(١)، دار البشير، عمان ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

٣-**الاتجاه الخطي**: اتجاه يلجأ إليه لأغراض تعليمية لتعريف الجملة بأنها مجموعة من الكلمات تفصل عن غيرها بنقطة واحدة. و **الاتجاه النغمي**: اتجاه يعتمد خط النغمة الذي يرافق التلفظ، ويتحدد بداية الجملة بتصعده، ونهايتها بتنزله. انظر فيما سبق:

- Stork, Barbara: modern english structure, London , 1992 , p.63.

-محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، ١٩٨١، ص٢٤٥

٤-انظر في شيء من هذا مفصلاً: محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، المناهل، المغرب، ع (٦)، مارس ١٩٨٣م، ص٢١٤.

٥-انظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص٧٦.

٦- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط(٣)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ ،١٩٨٨م، ٢٣/١

٧-السابق ١٢٦/٢.

٨-السابق ٧٨/٢

٩-انظر: Hartmann and Stork: Adictionary of Language , London, p.206

ولم يسلم هذا التعريف من نقد علماء الغرب، انظر:

Grammar , Penguim , Books , 1973, p.71 . :-Frank Palmer

10- انظر:

L. Bloomfield :Language , London , George – Allen and Unwin Ltd .,Museum Street , 1967,p.170.

- عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نـــهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٥م، ص٣٦.

١١- انظر:

-محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة...، ص٢٤٦.

-محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات...، ص٢٠١-٢٠٤

١٢- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن تركيب الجملة، ص٢٣٧-٢٣٨ .

١٣- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط(٦)، مكتبة الأنجلو المصرية، القـــاهرة، ١٩٧٨، ص٢٧٦-٢٧٧

١٤- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديـــث، ط(١)، مكتبة أم القرى، الكويت ١٩٨٤م، ص٥٧.

١٥-انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية فـــي النحـــو العربـــي، مؤسســـة الصباح، الكويت، (د.ت)، ص١٢٩

١٦- مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمـــي الحديث، ط(٣)، ١٩٨٥، ص٨٦.

١٧- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط(١)، بـيروت، ١٩٦٥، ص٣١١.

١٨- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٥٩.

١٩-السابق ص١٥٩، ويسمي بعض المحدثين هذه التراكيب بالجمل الناقصة. انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢-١٩٨٢م، ص١٢٥.

٢٠- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط(١)، دار البشير، عمان، ١٤٠٨-١٩٨٧، ص ٤٨

٢١- عبد الحميد السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء، جامعة عمان الأهلية، مج(٣)، ع(١)، ١٩٩٢، ص٥٥.

٢٢- انظر: محمد حماسة، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص ٧٨-١١٠.

٢٣- محمد عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية ونحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص١٥٣-١٦٣.

٢٤- انظر: ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني، ط(١)، دار الفكر، ١٩٨٥، ص٤٩٧.

٢٥-محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، ص٢٠٧

٢٦-انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص٢٩-٣٣، محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص٣٠-٣١.

٢٧-انظر:

Structural Linguistics , Phoenix Book , The University :- Harris , Zellig of chicago Press , P.2-3

- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢٩.

٢٨- انظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣١

٢٩-عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٥٩.

٣٣-انظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٧٥.

٣٤- الكتاب ١/١١٥

٣٥- في الخصائص:٢/٣٧٠-٣٧١، قال ابن جنّي: "وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تُحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك" ونجد أثر التنغيم واضحا في حذف أداة الاستفهام في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تُحبّها؟ قلتُ: بهْراً عدد النجم والحصى والتراب

انظر: عبد الحميد السيد، التنغيم ودوره في التحليل اللغوي، مجلة دراسات، مج(١٩أ)، ع(٢)، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢، ص٧٤-٩٦.

٣٦-من خلال كتابيه: "مناهج البحث في اللغة" و" للغة بين المعيارية والوصفية".

٣٧- من خلال كتابه "علم اللغة العام، الأصوات" الذي تناول فيه مستوى واحداً من مستويات التحليل تمثل في دراسة الأصوات.

٣٨-من خلال كتابه: "علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي"

٣٩-حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢١٧.

٤٠- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن تركيب الجملة...، ص٢٤٦. وأما تعريف أصحاب معجم المعهد الأميركي للجملة فهو: "تركيب لغوي لم يكن جزءا من أي تركيب آخر أوسع منه" والتعريف الذي ارتضاه الباحث قريب من تعريف بلومفيلد الذي ذكرناه في هذه الدراسة.

٤١- السابق ص ٢٥٢.

٤٢- أندريه مارتينيه، مبادىء اللسانيات العامة، ترجمة أحمد حمو، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥، ص ١٢٨.

٤٣- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٥٤.

٤٤- انظر: أندريه مارتينيه، مباديء اللسانيات العامة، ص ١٢٨- ١٢٩.

٤٥- شبه الجملة -كما عرفه- مركب لفظي توفر فيه شرط الإسناد ولم يتوفر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه، وذلك نحو قولك: هذا رجل يساعد الضعيف. فقولك (يساعد الضعيف) شبه جملة.

٤٦-السابق، ص ٢٥٧.

٤٧- السابق ٢٦١.

٤٨- انظر في هذه المآخذ:

- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ط(٢)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨، ص٢٩٤-٢٩٧.
- محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة، ص ٣٢-٣٣
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص٥١، ٦٨

-Chomsky ,N., Syntactic Structures N.Mouton 1966 , P.34

٤٩-انظر في شيء من هذا:

- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٦٨.
- عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢، ص ٢٢٥.

٥٠- محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص٢٦٤.

٥١- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٠.

٥٢-السابق، ص ٣٧٢.

٥٣- انظر: جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية: المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي، العددان: ١٣٥، ١٣٦، دمشق، اتحاد الكتاب العرب،١٩٨٢، ٤٢-٤٦.

٥٤- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢٢٧.

٥٥- القرائن المعنوية، هي: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة. أما القرائن اللفظية فهي: البنية، والعلامة الإعرابية والمطابقة والربط والتضام والرتبة والأداة والنغمة في الكلام.

٥٦-انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩١، ص٢٠٥.

٥٧-انظر: تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ١٣-١٩ ديسمبر، ١٩٧٨، سلسلة اللسانيات(٤)، ص ١٦٤-١٦٥.

٥٨-انظر: تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري، مجلة اللسان العربي، الرباط، مج(١١)،ج(١)،١٩٧٤م، ص ٥١- ص٥٢.

٥٩-انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٣-٢٤٤.

٦٠-انظر: محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، حوليات الجامعة التونسية، ع(١٧)، تونس، ١٩٧٩م، ص٢١٤، ٢١٥.

٦١- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، ص ٣٠٠ وانظر:

-Chomsky , N. ,Syntactic structures , p. 13-16.

٦٢-انظر: محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ضمن: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ١٩٨٦، ص ٧٧.

٦٣- انظر: Chomsky , N. , Syntactic Structures , p.19

٦٤- انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ط(١)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ١٠٦-١٠٧.

٦٥- انظر: Chomsky , N. , Syntactic Structures , P.19

٦٦- وذلك نحو: سِرْتُ طويلاً، إذْ تحتمل: سِرْتُ زمناً طويلاً، وسرت سيراً طويلاً، أو نحو الجملة المشهورة في هذا الموضع: نَقْدُ تشومسكي نقد مبرر، إذ يمكن أن تعني: نقد أحدهم لتشومسكي أو نقد تشومسكي لأحدهم.. انظر: جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان٨-٩، طرابلس، ليبيا ١٩٧٩، ص ١٢٦.

٦٧- انظر في هذه القواعد:

- Chomsky, N., Syntactic Structures , P.111

٦٨- لمزيد من التفصيل انظر:

- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٤٠-١٤١.
- محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص٥٥-ص٥٦.

٦٩- أصبحت التحويلات إجبارية لازمة بعدما كانت في النمط الأول تنقسم إلى قسمين: إجبارية واختيارية والإجبارية لا بد منها لتوليد الجملة النواة، أما الاختيارية فهي التي تولد الجمل المشتقة "Derived"، وهذه الجمل هي: المنفية أو المبينة للمجهول أو الإنشائية أو المركبة. انظر فيما سبق: محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ص٨٣-٨٤.

٧٠- انظر: بكري محمد الحاج، التراث وجذور الألسنية، مؤتمر النقد الأدبي الثاني، جامعة اليرموك، إربد، ١٤٠٨-١٩٨٨، ص٩.

٧١- انظر:

- Chomsky , N., Aspects of the theory of Syntax .M.I.T Press , 1965,P.64 , 83.

- نعوم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جـــواد بـــاقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصــــرة، ١٩٨٥م، ص ٩١، ١٠٩، ١٣٤، ١٣٩.

٧٢- لمزيد من التفصيل، انظر:

-مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فـــي اللغة العربية، ط(١)، دار طلاس للدراسات والترجمـــة والنشـــر، ١٩٨٧، ص ٥٤،٥٥. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٥٧-٦١

-محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ص ٨٧-٩٠.

٧٣- تجعل القواعد المعجمية لكل وحدة معنوية مجموعة من الدلالات، في شكل شجري، تتكون من علامات تركيبية (اسم، ظرف،...) وعلامات دلالية (عـــاقل، حي، مذكر، مؤنث...) ومميزات دلالية، وتوضع بين معقوفين [ ] أو < >.وقـد حدد تشومسكي القوانين التالية لهذه العلامات:

١-اسم ـــــ [+ اسم ± عام]

٢-[+عام] ـــــ [± معدود]

٣-[+معدود] ـــــ [± حي]

٤-[- عام] ـــــ [±حي]

٥-[+حي] ـــــ [± عاقل]

٦-[-معدود] ـــــ [± مجرد]

انظر: Chomsk , N., Aspects P.83

٧٤- انظر في تفصيل ذلك: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص ٥٩-٦٤.

٧٥- محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربيـــة، ط(١)، الريـــاض، دار المريخ، ١٤٠٢هـــ، ١٩٨١م، ص١٦.

٧٦-السابق، ص ٦٢.

٧٧-(السهم): يعنى أنّ الجملة تعوض بما في الجـــانب الأيســر مــن الســهم، و(القوسان) حول المشروطية يشيران إلى أنّ ضمّ المشروطية إلى الجملة أمـــر اختياري، ومصطلح (مساعد) يعني الكلمة التي تســاعد أفعـالاً أخــرى فـــي الصياغة، وهذا المصطلح ليس موجوداً في العربية، و (الجوهر) يستعمل للدلالة على صلب الجملة الذي يحمل معناها الرئيس.

٧٨- (المحور): يدل على محور التركيز في الجملـــة، و(المفعــول بـــه غــير المباشر): ما يماثل المفعول الأول في العربية... و(مكان) مكان الفعـــل، و(أداة) تشير إلى الأداة التي يستعمل بها حدوث الفعل، و(فاعل) يشير به إلـــى الفـــاعل النحوي.

٧٩-انظر: في القوانين الخمسة السابق ٦٢-٦٦

٨٠-انظر: في التطوية الذي أدخله فلمور على نظرية تشومسكي "Standard Theory": مازن الوعر، نحو نظرية لسانية ٥٧-٥٨.

٨١-انظر: محمد الخولي، قواعد تحويلية، ٧٢-٨٢.

٨٢-انظر: السابق ٨٣-١١٠، وانظر هامش رقم (٧٣).

٨٣-انظر :السابق ١١١-١٧٦.

٨٤-حذف (يكون) يقوم بها القانون التحويلي الثالث، وإدخال الحركات يقوم بـــها القانون التحويلي السادس عشر.

٨٥-انظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربيـــة – الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراســـات والنشـــر والتوزيـــع، بـــيروت، ١٤٠٦هـــ، ١٩٨٦م، ص٣٣.

٨٦-ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة)، ص٢٥.

٨٧- السابق، ص ٢٨.

٨٨- يذهب داود عبده إلى أن نمط الجملة العربية هو: (فا ف مـــف)، فـأورد أمثلة كثيرة تؤيد ذلك. انظر: داود عبده، البنية الداخليـة للجملـة الفعليـة فـي العربية، مجلة أبحاث، السـنة(٣١)، الجامعـة الأمريكيـة، بـيروت، ١٩٨٣، ص ٥٠-٥٣.

٨٩-انظر: ميشال زكريا، الجملة البسيطة، ص٢٧-٢٨.

٩٠-انظر: السابق ٦٥-٧٧

٩١-انظر: السابق ٧٩-٨٨

٩٢-انظر: السابق ١٦٥-١٧٤.

٩٣-السابق:٩٧

٩٤-عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ط(١)، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥، ص ٥٣.

٩٥- السابق ص ١٥١. وانظر: عبد القادر الفهري، لسانيات الظواهر وبـاب التعليق، ندوة البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٨١، ص٣٣.

٩٦- انظر:

- عبد القادر الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ضمـن كتـاب: فـي اللسانيات واللسانيات العربية، الجمعية الفلسفية المغربية، ١٩٨٨، ص١٥
- عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص ٨٢ – ص ٩١
- سعيد بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سـيبويه، ط(١)، مكتبـة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٣٢-١٣٣.

٩٧- انظر: عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص١٠٦-١٠٨.

٩٨- اللسانيات واللغة العربية ص ١٣٣ ٩٩- السابق: ص١١٤.

١٠٠- انظر في تفصيل هذه القيود: السابق ص ١١٥ وما بعدها.

١٠١- من الأسوار الفارغة ما يوجد في رأس مركب اسمي بجانب فضلة يسبقها حرف الجر "من" فالجملتان: رأيتُ أحداً، رأيت من رجلٍ -لاحنتان لوقوع سور فارغ ولفظ خاص في جملة مثبتة؛ "لأن المتغيرات غير المربوطة أو المطلقة لا تؤول" انظر فيما سبق: السابق ص ١٢٥، ١٢٦.

١٠٢- السابق ١٢٧. ١٠٣- السابق ١٤١. ٧٢- السابق ١٤٦.

١٠٤- انظر: السابق ١٤٤، ١٤٦

١٠٥- عبد القادر الفهري، الربط الإحالي، التطابق ونمطية اللغات، مجلة تكامل المعرفة، ع(٩)، المغرب، جمعية الفلسفة المغربية، ١٩٨٤، ص١٢١.

١٠٦- "المقصود -هنا- بالضمير أنه عنصر ذو وظيفة إحالية تجعل منه موضوعا " argument" يلعب دورا دلاليا " semantic role " فلا يُحتاج إلى موضوع آخر، والضمير اسم بينما العلامة حرف " السابق ص ١٢٣.

١٠٧- انظر في هذه الآراء:

-سيبويه، الكتاب (تحقيق هارون) :٢/٣٥١

- ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/٨٧-٨٨ .

-أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م، ص ٨٤.

١٠٨- عبد القاهر الفهري، الربط الإحالي، ص ١٣٢.

١٠٩- اللسانيات واللغة العربية، ص ١٩١.

١١٠- السابق ص ٢٠١، وأفعال المراقبة هي الأفعال الناسخة (انظر: السابق٢٠٨).

١١١- السابق والصفحة نفسها. ١١٢-السابق، ص ٢٠٢.

١١٣- السابق ص ٢٠٢-٢٠٣.

١١٤- المقصود بالسوابق المبعثرة هو أنّ سابق ضمير الحال ليس واحداً، بل هو متعدد، وليس له وظيفة نحوية واحدة، بل تتعدد وظائفه النحوية (السابق، ص ٢٠٣).

١١٥- انظر السابق ٢٠٣ وما بعدها.

١١٦- لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص ٢٨٥

١١٧- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص ٣٢.

١١٨- السابق ص ٤٧،٣٨.

١١٩- السابق٤٣

١٢٠- السابق نفسه والصفحة نفسها.

١٢١- السابق ص٩٣، وانظر الأمثلة: ١٠٢-١٠٤.

١٢٢- السابق ص ٣٢، ١٤١.

١٢٣-تركز الفرضية الدلالية التصنيفية عند ولتر كوك (١٩٧٩) على نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدلالية، ففي هذه الفرضية قائمة من المميزات الدلالية التي تصف الفعل فتقسمه عموديا إلى (٣) أقسام: [+ كوني]، [+ إجرائي]، [+ حركي]، وكل فعل له ميزة دلالية واحدة من هذه الثلاث، وتتقاطع هذه أفقيا مع ميزات ثلاث أخرى، هي [+شعوري]، [+ استفادة]، [+ مكاني]... وهذه مميزات دلالية جوازية. وحاصل الفرضية الدلالية التصنيفية لكوك هو (١٢) وحدة دلالية.

انظر في تفصيل ذلك: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص ٧٦ – ٨٧ .

١٢٤- السابق ص ١٠٧.

١٢٥- السابق ص ١٠٨.

١٢٦- السابق ص ٦٤.

١٢٧- انظر في هذين الوضعين وتحليل تراكيبهما السابق :١٨١-١٨٤.

***نشر هذا البحث في "المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ١٩/٧٥.**

الدراسة الثالثة
التراكيب النحوية من الوجهة التداولية (البراغماتية)

مقدمة

يسعى هذا البحث إلى دراسة التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية؛ وذلك للوصول إلى دراسة نحوية تُعنى بالتركيب والتحليل وتحفل بدلالات الجمل، كما تختص ببيان المقاصد والغايات التي تصاحب الأداء انطلاقا من أنماط المقامات التي تنجز فيها.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، فقد حددت ثلاثة مصادر أصدر عنها في المعالجة:

أولها- يَنْتَفِع، بقدر، بالأنظار اللسانية الحديثة، وبخاصة الاتجاه الوظيفي ونظرته التداولية (Pragmatics) إلى اللغة.

وثانيها- يَسْتَكْنِه أنظار النحاة في الوظائف النحوية وأبعادها الدلالية والتداولية، وما قدموه من تحليلات للتراكيب النحوية المنجزة في سياقات مقامية مختلفة.

وثالثها- يَتَوقّف عند أعمال البلاغيين، وبخاصة علماء المعاني، أقرب الناس إلى النحويين رحماً، وأعمال المفسرين المرتبطة بالتراكيب النحوية فهماً وتحليلاً.

وينتظم هذه المصادر، على تباين منطلقاتها، أنها تقدم وسائل تهدف إلى جعل النحو وظيفياً مرتبطاً بسياقَيْه الداخلي والخارجي.

التداولية لغةً واصطلاحاً

و"التداول"، لغة، مصدر تداول، يقال: دال يدُول دَوْلاً: انتقل من حال إلى حال، وأدال الشيء: جعلهُ متداولا، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرةً وتلك مرةً[1].

و التداولية اصطلاحاً "Pragmatics " اتجاه في الدراسات اللسانية، يُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق[2]. وتشمل هذه المعطيات:

- معتقدات المتكلم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي ومن يشارك في الحدث اللغوي.

- الوقائع الخارجية، ومن بينها الظروف المكانية والزمانية، والظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة.

- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثر النص الكلامي فيهما(٣).

وقد استعمل بعض المحدثين مصطلح "البراغماتية" هنا، وآخرون مصطلح "الذرائعية" لكن الذي يعيب هذا الأخير هو أنّه وُضِع مقابل كلمة "Pragmatique" اليونانية التي تعنى الاستعمال حسب، ولا تعني التفاعل التخاطبي الذي تدل عليه كلمة "تداول"، كما أنّه اتخذ بُعداً تجريديّا بعيداً عن اللغة والدرس اللغوي.

والمقصود بالتراكيب -هنا- الأنماط اللغوية التي عدل فيها عن الأصل، وتمثل خيارات متعددة للمتكلم، كما سنبينه.

الوظائف النحوية وأبعادها المعنوية

وأول ما نستحضره في أعمال النحاة أن منهجهم في وصف التراكيب في العربية قام من خلال إفراد باب لكل وظيفة، فصلوا فيه: قيودها الصرفية، والنحوية، وأبعادها المعنوية التي تتفاوت فيها هذه الوظائف: فمنها ما يبرز فيها الجانب الوظيفي أو التركيبي، وأخرى يبرز فيها الجانب الدلالي، وثالثة يبرز فيها البعد التداولي، كما نجد وظائف تجمع بين بعدين، ووظائف لها أغراض دلالية مختلفة، وهاك تصنيفا لها وفق أبعادها الثلاثة، معتمدين في ذلك على ما وضع النحاة من حدود تكاد تلتقي عليها مصنفاتهم:

وظائف تركيبية:

المبتدأ (يبنى عليه الكلام)[٤].الخبر هو(المبني على المبتـــدأ)[٥] الفـــاعل (يبنى عليه الفعل المقدم عليه)[٦]، ويشاركه نائب الفاعل (جزء أساسي بعد حذف الفاعل). المفعول به (يحتاج إليه إذا كان الفعل متعديا).

وظائف دلالية:

الخبر (يصير به المبتدأ كلاماً). الفاعل (من قام بالفعل). المفعـــول بـــه (يقع عليه فعل الفاعل).المفعول المطلق (يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عـــــدده). المفعول لأجله (علة الفعل)، المفعول فيه (زمان أو مكان الفعل). المفعول معـــه (بعد واو للتنصيص على المعية).

الحال (يبين هيئة صاحبـــه). التميـــيز (رفـــع الإبـــهام فـــي جملـــة أو مفرد)[٧].المستثنى (إخراج بعض من كل). المضاف إليه (ما نسب إليـــه شـــيء بوساطة حرف الجر)[٨]. النعت (يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيـــه أو فيمـــا يتعلق به)[٩]. التوكيد (المعنوي يكرر أمر المتبوع من حيث العموم والشـــمول، اللفظي: يكرر المتبوع بنصه أو بلفظ آخر). عطف النسق (يكون بتوسط حـــرف بينه وبين المتبوع، وتختلف هذه الحروف في دلالتها المعنوية...). عطف البيـــان (يوضح متبوعه إن كان معرفة بلفظ يدل على ذات متبوعه). البـــدل (مقصـــود بالحكم).

وظائف تداولية:

المبتدأ (معرفة المخاطب)[١٠]. الخبر (محط فائدة السامع). التمييز (تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته)[١١]. المنـــادى (طلـــب إقبـــال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل). التوكيد (تمكين المعنى في نفس المخـــاطب وإزالة الاحتمال في التأويل)[١٢].

التراكيب العُدُوليّة

تقوم بنية الجملة، في النحو العربي، على أركان ثلاثة: المسند إليه، والمسند، والفضلة، وتتبع الجملة الاسمية في العربية نظام:

م إ (المسند إليه) + م (المسند) + ف (فضلة)

وأما الجملة الفعلية فتتبع نظام:

م + م إ +ف

والأركان تمثلها وظائف ضبطها النحاة، كما سبق، بقيود هي أصل الوظيفة، والجملة بهذه القيود وفي إطار النظام السابق- جملة عادية مألوفة، يراد بها الإخبار أو الإسناد، وذلك نحو قولك:

جاء زيدٌ ضاحكاً

فهذه الجملة تفيد الإخبار بمجيء زيد ضاحكاً، وهي جملة حال، والحال في حدودهم: فضلة منتصب يبين هيئة ما قبله، من: فاعل أو مفعول به أو منهما معا أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل. وهذا الحد يشتمل على عدد من القيود في جملة الحال، هكذا:

العامل	صاحب الحال	الحال
-فعل (أو ما في تأويله)	-معرفة	- وصف (مشتق)
	-فاعل أو مفعول	- نكرة
	أو هما أو غيرهما	- يبين هيئة صاحبه وقت وقوع الفعل

وكل قيد أصل[١٣]، وهو صالح عند أمن اللبس لأن (يعدل) التركيب عنه إلى أنماط فرعية؛ فالجملة لا تبدو دائما على نمط تركيبي واحد.

ومظاهر (العدول) عن الأصل تتعدد وتتنوع، فقد يكون العدول:

في <u>البنية الصرفية</u>: بما يطرأ عليها من تعريفٍ أو تنكيرٍ أو نقل بنيابة أو تضمين.

<u>أو في الرتبة</u> (غير المحفوظة): بما يحدث من تقديم وتأخير.

- يتأخر عن الحـــال	- يُـــحذف جوازا	- يتقدم على الصاحب
- يتوسط بين الصاحب والحال	- يكون اسما نكرة	- جواز حذفه
- يحذف جوازا	-يتعدد	- يقع مصدرا
		- يتعدد

ففي نحو قولنا السابق: جاء زيد ضاحكا، يمكن أن تتولد أنمـــاط كثـــيرة منها:

-جاء ضاحكاً زيد

-ضاحكاً جاء زيد

-جاء زيد ضاحكاً باسماً ...

وكل نمط من هذه الأنماط يختلف عن غيره **بنية ودلالة**، وهـــذا أمـــر يكسب اللغة مرونه واسعة، ويكفل لها خيارات كثيرة.

وقد عالج النحاة و البلاغيون الأنماط السابقة،وغيرها من الأنماط التـــي عدل فيها عن الأصل، وفق أساليب توافق منطلقات كل فريق؛ فالنحوي غالبا قد يشرح تركيبا من نحو:

-ضاحكاً جاء زيد

فيقول: قدم الحال (ضاحكا) على الفعل وصاحب الحال جوازا. ومثـــل هذا يقوله في نحو:

-جاء ضاحكاً زيد

مع أن التركيبين يختلفان بنية ودلالة كما نبين ذلك تالياً.

ويقول في قوله تعالى:

-﴿ سُورَةٌ أَنزَلۡنَـٰهَا وَفَرَضۡنَـٰهَا ....﴾ **النور:١**

رُفعت (سورة) على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: هذه سورة، و(أنزلناها) صفة...

ونتبين من هذا أن النحاة ينطلقون من النظر إلى التراكيب أولا على أساس أن لها أصولا تركيبية تتوافق مع القواعد التي يضعونها، فإذا لم يتوافق التركيب الظاهر مع هذه الأصول، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف، أو نحو ذلك من مظاهر العدول؛ صرفوا النظر عنه إلى باطن منضبط بما وضعوا من قواعد، أي ردوا البنية السطحية إلى العميقة بلغة التحويليين، وهم إنما يفعلون ذلك إما طلبا للاطراد المحكم في القاعدة، وإما حرصا على اللغة في مستواها "**المثالي العادي المألوف**" الموصل إلى فهمها وتعلمها، وهو المستوى الذي هو موضع عنايتهم"(١٥).

ونجد هذا واضحا في كلام الزمخشري، مثلا، في تفسير قوله تعالى:
﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ ﴾ الإسراء: ١٠٠، قال(١٦): " (لو) حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء؛ فلا بد من فعل بعدها في (لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ) وتقديره: تملكون تملكون ... فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن (أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ) فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ... وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر".

وظاهر من النص السابق أن النحوي معْنى بالتركيب أولا، وأن البلاغي معْنِي بالدلالة، ولذا يعد ابن هشام الأنصاري الخروج عن هذا المنحى تطفلا، قال(١٧): "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته" الصناعة؛ وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس ... وأما

قولهم (أي النحاة): يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإن تطفُّل على صناعة البيان".

النحاة والمقام الخارجيّ

ورغم أن النحاة شغلوا بالمقال وأصوله التركيبية إلا أنهم عنوا بالمقام الخارجي وما يحيط بالظاهرة اللغوية من ملابسات تكتنفها تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام؛ إلا أن هذه العناية جاءت بقدر، وذلك في "معرض الكلام عن الفهم والإفهام"[18] أو لرد "ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم"[19] أو في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب... أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلمها كما ذكرنا. وأمثلة ذلك كثيرة في "الكتاب"[20]، منها أن سيبويه لا يستقيم عنده أن تقول: "هذا أنت" ويجيز "هذا هو" معتمداً على بعد خارجي محض؛ إذ يقول[21]: "لأنك لا تشير إلى المخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره".

ويفسر الحذف في قولهم: "أتميميًّا مرة وقيسيًّا أُخرى" بتقدير: أتَحَوّل تميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى. ثم يبين مقاصد هذا الحذف في ضوء معطيات المقام فيقول[22]: "... فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك".

ومثل ذلك ما عرض له ابن هشام الأنصاري في "باب المنصوبات المتشابهة": "ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك "كرُمَ زيدٌ ضيفاً " إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول من الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (مِن)، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز"[23].

فابن هشام يوجه المنصوب إلى كونه تمييزا في ضوء حد التمييز الذي وضعه النحاة، واحتماله أن يكون حالا وتمييزا بدلالتين: إنْ كنت تعني أن زيداً هو الذي كرُم، كان (ضيفاً) تمييزاً وإن كنت تعني أن زيداً كرم عندما صار ضيفا، كان (ضيفاً) حالاً.

وتبقى هذه العناية بالمقام على مستوى معين، في إطار ما ذكرنا، فلم يكن مبدأ أساسيا في عملهم وهو أمر لا يعيب النحاة؛ فقد التزموا بغاية، أقاموا عليها منهجهم في وصف الظاهرة النحوية وتقعيد قواعدها وما يجب أن تكون عليه.

ولعل ما يؤيد ذلك ما جاء في كثير من مسائل الخلاف بين النحاة، والتجويزات الإعرابية فلم يظهر في كثير منها احتفاء بالمقام على نحو يدل على أنه أصل يحتكم إليه في التحليل، من ذلك، مثلا، ما جاء في باب إلغاء الأفعال القلبية من أنه يجوز إلغاؤها إذا وقعت وسطا؛ نحو: "زيدٌ ظننتُ قائمٌ" أو آخرا، نحو: زيد قائم ظننت، وإذا توسطت فجوزوا الإلغاء والإعمال. وقال سيبويه[٢٤]: "فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهبٌ... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى "أي أن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط، وعلل ذلك بقوله[٢٥]: "وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن؛ فهذا ضعيف كما يضعف: زيداً قائماً ضربْتُ" وفي أمثلة هذه الظاهرة وخلاف النحاة فيها وما علل به سيبويه من أنه كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت؛ آيات بينات على أن المقام كان غائبا في توجيه الظاهرة وتحليلها، فالإعمال والإلغاء محكومان بالمقام ومقاصد المتكلم واحتياجات المخاطب الدلالية، وبيان ذلك أنك تقول[٢٦]:

- **ظننتُ محمدا قائماً:** إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر، فأخبرته بما في ذهنك.

-**محمداً، ظننتُ، قائماً**: إذا كان المخاطب يعتقد أنــك تظـــن خـــالداً قائمـــاً لا محمداً، فقدمـــت له محمداً لإزالة الوهم من ذهنه.

-**محمداً، قائماً، ظننت**: إذا كان المخاطب يظن خالداً قائماً فقدمت محمداً قائمـــاً لإزالة ظـــن في الشخص وما وصف به، فقدمت الشخص ووصفـــه لإفـــادة الحصـــر والاهتمام.

-**محمدٌ، ظننتُ، قائمٌ**: تقول هذه الجملة إذا بنيت كلامــك علـــى اليقيـــن. ثـــم اعترضك الظن وأنت تتكلم، فقلت ما قلت، كما تقول: "زيد، غَفَرَ الله له، مُســـيءٌ "فجملة (ظننت) اعتراضيه مثل جملة (غفر الله له) والكلام معقود على: محمـــد قائم، وزيد كريم.

ومن ذلك ما قيل في توجيه المنصوب من نحو: "لله دَرُّه فارساً" و"كفـــى زيدٌ شجاعاً" من أنه عند الأكثرين: تمييز. وقال بعضهم: حال. وجاء في شـــرح الـــرضي علـــى الكافية[٢٧]: "ورجح المصنـــف الأول (أي تميـــيز) قـــال: لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية، فإذا جعل حالاً اختـــص المـــدح وتقيـــد بحـــال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقا ..." وفيما ذهب إليه الرضي تغييب للمقـــام، فإن الحال غير التمييز ففي جعله حالاً اقتضى سياقا غير سياق التمييز، وإلا كان التمييز والحال وظيفتين بمعنى واحد؛ فإن أردت الهيئة كـــان حـــالاً وإن أردت الذات فهو تمييز.

احتفاء البلاغيين بالمقام

أما البلاغيون فانطلقوا من النظر إلى التراكيب علـــى أســـاس "موافقـــة الكلام لمقتضى الحال" أو من مقولة "لكل مقام مقال" وقـــد أكـــد عبـــد القـــاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" في أكثر من موضع على أهمية المقـــام وتـــأثير عناصره على المقال دلاليا وتركيبيا، بل يجعل مزايا النظـــم "بســـبب المعـــاني والأغراض التي يوضع لها الكلام[٢٨]".

كما أكد الجرجاني -أيضاً- أن النظم يقوم على نوعين من العلاقات:

-العلاقات التركيبية التي تعلق فيها الكلم "بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض"[٢٩] وفق ما "يقتضيه علم النحو"[٣٠].

-العلاقات الدلالية التي تنشأ في التراكيب "وتترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس..."[٣١]، ولكن عبد القاهر يجعل للعلاقات الدلالية المزية في النظم؛ ولذا نراه يدعو إلى النظر في أنماط من التراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصة من: وجوه الفروق في الخبر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذكر والحذف والإظهار والإضمار والتأكيد والقصر والإثبات والنفي والفصل والوصل ... وهو يحلل ذلك تحليلاً رائعاً مصوّراً ما يدل عليه كل نمط، من أنماط التراكيب، من معان؛ حتى يؤلف منها علم المعاني، أحد علوم البلاغة الثلاثة.

وقد حصر البلاغيون بعد عبد القاهر مفردات هذا العلم من حيث تناول أحوال المسند والمسند إليه، باعتبارهما قائمين بعملية الإسناد، "لا من حيث كونهما دالين في صياغة مفيدة؛ لأن الاعتبار الثاني يُدخلنا في دائرة (علم البيان) لأنها تتعلق بهذا الاعتبار"[٣٢].

وهذه الأحوال تمثل ما يطرأ على البنية الإسنادية من أنماط تركيبية تنشأ عن: تحريك العناصر اللغوية من أماكنها إلى أماكن جديدة ليست لها في الأصل، أو إدخال عناصر أو حذفها أو فصلها بعضها عن بعضها ... أو غير ذلك من مظاهر العدول عن الأصل التي ذكرنا.

والبلاغيون لا يعتدون، من حيث القيمة البلاغية، إلا بما يمثل عدولاً عن الأصل، أو عن المستوى العادي المألوف؛ فإذا كان النحوي يشرح تركيباً من نحو:

-ضاحكاً جاء زيدٌ

بما ذكرناه في موضعه، فإن البلاغي يحرص على بيان أن تقديم (ضاحكا) جاء لغاية يتغيّاها المتكلم ليحقق احتياجات المخاطب أو المتلقي

الدلالية؛ فـ (ضاحكا) تحمل وظيفة تداولية، قد تكون للتخصيص أو للتفاؤل أو لغير ذلك من مقاصد التقديم وأغراضه، أي أن البلاغي يحرص على كشف الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز، وهذه الإرادة شيء زائد على التركيب؛ لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه؛ فالقصد ليس مسلطا على التركيب في ذاته حسب، وإنما في خواصه كما يقول السكاكي[٣٣]؛ ولذا كان التركيب:

-جاء ضاحكاً زيدٌ.

مختلفاً عن:

-ضاحكاً جاء زيدٌ.

لأن (مقتضى الحال) أو الاعتبار المناسب (للحال) يستدعي في كل من التركيبين السابقين المختلفين بنية؛ ناتجا دلاليا يوافق سياقهما ومقامهما، وتفويت ذلك يشد البنية إلى جبرية تناسب وظيفتها اللغوية لا التداولية[٣٤].

وهكذا ينطلق البلاغي من النظر إلى التراكيب على أساس صورتها الظاهرة المنجزة في إطار من التفاعل بينها وبين مقتضيات المقام.

وإدراك هذه القيمة وجمالياتها في التراكيب يستلزم استحضار الأصل واستصحابه ليقاس عليه ضبط درجة العدول كما وكيفا[٣٥]؛ وبيان ذلك أننا إذا قلنا:

- ضَرَبَ عمراً زيدٌ.

فلا بد من حضور أصل التركيب، وهو هنا:

- ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

أي توسط المفعول بين الفعل وفاعله؛ ولا شك أن تحريك أي عنصر من مكانه إلى مكان ليس له في الأصل يُنبئ عن مقصد وغاية، فـالنحوي يقول: "للعناية والاهتمام" على حد قول سيبويه[٣٦] وتبعه النحاة من بعده، أما البلاغيون، وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني، فقد ذكر أغراضا أخرى كالتأكيد والتقوية والتخصيص[٣٧]... كما سنبين ذلك تاليا.

ويجدر أن نذكر هنا أن ابن جني ومن بعده عبد القاهر قد اتخذا من تقديم المفعول أصلا قاسا عليه حالات أسلوبية، ويقوم هذا الأصل على أنه كلما ابتعد المفعول أكثر عن الأصل الذي بدأ التركيب منه زادت العناية بشأنه والتنبيه عليه، قال ابن جني[٣٨]: "أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كـ:

- ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

فإن عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا:

- ضَرَبَ عمراً زيدٌ.

فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا:

- عمراً ضرب زيد.

فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا:

- عمرو ضَرَبَهُ زيدٌ.

فجاءوا به مجيئا ينافي كونه فضلة ..."

وقال عبد القاهر[٣٩]: " ... وأظهر من هذا قولنا:

- ضربتُ زيداً.

و

- زيدٌ ضَرَبْتُه.

لم تقدم (زيدا) على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له ..."

وأفاد الزمخشري من ذلك فقال في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾ إِذۡ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلۡبٖ سَلِيمٍ ﴿٨٤﴾ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ

مَاذَا تَعۡبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفۡكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ الصافات:٨٣-٨٧.

قال الزمخشري[٤٠]: "(أئفكا) مفعول له، تقديره: أتريدون آلهة من دون الله إفكا، وإنما قدم المفعول على الفعل للعناية، وقدم المفعول له على المفعول به؛ لأنه كان الأهم عنده (أي عند إبراهيم) أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم ..."

التراكيب العُدولية ومقاصدها التداولية

ونقف عند أمثلة من التراكيب العدولية أو الأشكال التحولية ومقاصدها التداولية التي تصاحب العدول أو التحول عن الأصل، توضح ما قدمناه:

المثال	مظاهر العدول	مقاصد العدول عن الأصل
١-قائم زيد	تقديم الخبر	التخصيص، أي تخصيص المسند بالمسند إليه، فقولك: قائم زيد لمن يقول: زيد إما قائم أو قاعد(٤١)
٢-(له الملك وله الحمد) التغابن: ١	تقديم الجار والمجرور	الاختصاص والحصر.
٣-هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء	تقديم المسند إليه على الفعل	إزالة الشك؛ تريد أن تُحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبُهُ،وأن تُمكّن ذلك في نفسه(٤٢).
٤-ما أنا قلت هذا	= = =	التخصيص بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي؛ فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك. وأما قولك: ما قلت هذا، فهو نفي الفعل عنك ولم تثبته لغيرك(٤٣).
٥-أأنت بنيت الدار ؟	= = =	الشك في الفاعل. وأما: أبنيت الدار؟ فهو شك في الفعل نفسه (٤٤).
٦-﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ يَتَوَفَّى	تقديم المفعول به	بيان حال؛ قدم المفعول به على الفاعل

ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴿٥٠﴾ الأنفال:٥		إشعاراً بما يلقاه الذين كفروا من العذاب على أيدي الملائكة.
٧-﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾	= = =	التخصيص والحصر (٤٥). الأنعام: ١٦٤
والتقديم والتأخير عند النحويين لغرض الاهتمام والعناية، وتختلف العناية والاهتمام باختلاف المقام عند البلاغيين؛ إذ التراكيب عندهم تؤخذ في مواطنها وسياقها؛ فقد عددوا مجموعة سياقات إضافية أخرى للتقديم والتأخير؛ منها: الافتخار، التشاؤم، التعظيم، التحقير، تعجيل المسرة أو المساءة، الغرابة، رد الخطأ في التعيين، التوكيد		
٨- ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ لفاعله. القصص: ٢٢	حذف المفعول	توفر العناية على إثبات الفعل
٩-المروءة والنجدة	حذف الفعل	تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله (باب الإغراء).
١٠-الكذب والخيانة	= =	تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ؛قال السيوطي:التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة في باب التحذير والإغراء(٤٦)
١١ -الأمانة أديتها	= =	التوكيد: إن قدر الفعل قبل المنصوب. وإن قدر بعده أفاد التخصيص (باب الاشتغال) (٤٧).
١٢-يا زيدُ، أقبل	= =	طلب الإقبال (باب النداء)

١٣-نحن العرب نكرم الضيف	= =	الفخر(باب الاختصاص)
١٤-(ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت ...) الأنعام: ٩٣	حذف جواب الشرط	التفخيم والتعظيم؛ وتقدير الجواب: لرأيت أمرا فظيعا (٤٨).
ويعدد البلاغيون، أيضا، مجموعة سياقات إضافية للحذف؛ نحو: عدم تعلق الغرض بذكر المحذوف، الجهل به، احتقاره، الخوف عليه، إبهامه، تعظيمه، تعميمه، التخفيف من عبء الكلام وثقل الحديث، الاختصار، الاحتراز عن العبث، اختبار تنبه السامع		
١٥-جاء الأمير بنفسه	زيادة الباء	الاهتمام والتعظيم،صدورا عن أن أي زيادة في المبنى زيادة في المعنى.
١٦-الذي يأتي فله مكافأة	زيادة الفاء	التوكيد والتنصيص على السبب، وحذف الفاء يحتمل السبب وغيره.
١٧-نجح محمدٌ محمدٌ	تكرير اللفظ	التوكيد لتمكينه في ذهن السامع.
١٨-(قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض) يوسف: ٧٣	اعتراض بالجملة (لقد علمتم) بين القسم وجوابه	التقرير وتقوية الكلام، قال العلوي: وفائدته تقرير عليهم بالبراءة عن الفساد والبعد عن تهمة السرقة(٤٩)...
وللاعتراض أغراض أخرى؛ لأن الجملة المعترضة أجنبية عن مجرى السياق، فقد يأتي الاعتراض للدعاء أو للقسم أو النفي أو الوعد ... (٥٠).		
١٩-(ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) البقرة:٩٦	التنكير في (حياة)	التحقير، أي:على أي حياة والأصل (على الحياة) ولو كانت حقيرة، أرادوها متطاولة (٥١).
وعدد البلاغيون والنحويون سياقات أخرى للتنكير، نحو: التقليل، التكثير، التخصيص، التهويل، التعظيم.		
٢٠-زيد المنطلقُ	التعريف بأل والأصل التنكير	القصر حقيقة
٢١-اشتريت الكتابَ	= =	التعيين؛ لأنك لا تقوله إلا إذا كان المخاطب يعرف الكتاب
٢٢-زيد الجوادُ	= =	القصر مبالغة(٥٢).
٢٣-(وراودته التي هو في بيتها عن نفسه) يوسف:	التعريف بالموصولية	استعمل الموصول لغرض العزوف عن تحديد مدلوله بذكر اسم امرأة العزيز

٢٣		لغرض التحقير، أو استهجان التصريح بالاسم؛فذكر الاسم لا يفيد ما أفاده الموصول.
٢٤-(فغشيهم من اليم ما غشيهم) طه: ٧٨	= =	التفخيم،أي غشيهم أمر كبير.
٢٥-(وإذ رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذي يذكر آلهتكم) الأنبياء:٣٦	التعريف بالإشارة	التحقير؛ والأصل الإشارة إلى الأشياء المحسة، وهو هنا؛ كاستعمال الاسم الموصول السابق.
٢٦-قال الفرزدق: أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع	= =	التنبيه على غباوة السامع، على معنى أن قوى المخاطب الإدراكية لا تستطيع استيعاب المعنى إلا بالإشارة الحسية[٥٣].
٢٧-هو الأمير مقبل	التصرف بالضمير	تعظيم الأمر وتفخيم الشأن؛ (ضمير الشأن) قال الرضي: كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل[٥٤].

هذه طوائف من التراكيب العدولية (التحويلية) التي عرض لها علماء المعاني، نقف عندها من حيث هي ظواهر تداولية مختلفة تتحدد خصائصها التركيبية وناتجها الدلالي وفقاً للمقامات المنجزة فيها.

ومن الملاحظ أن طرفي الاتصال: المتكلم، والمخاطب (المتلقي) أكثر عناصر المقام تحكما وحضورا؛ كما نلحظ أن علاقتهما بالتراكيب متفاوتة:

-فقد يتساويان حضورا، كما نجده مثلا في التراكيب: ١،٥،٩،١٠،١٢،...

-وقد يكون حضور أحدهما أكثر من الآخر، كما في: ٤،١١،٦،٧،١٤،...

-وقد يغيب السياق الخارجي في بعض التراكيب، ليفرض السياق الداخلي سيطرته منفردا كما نجد ذلك في الأمثلة: ٥، ١٧، ١٩...

العناية بالجملة بكل احتمالاتها التركيبية

ولا يعني هذا أن البلاغيين اهتموا بطرفي الاتصال: المتكلم والمخاطب حسب، فقد اعتدوا أيضاً بالظروف المحيطة وأدركوا "أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلمها، وأن هذه الثقافة يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلا منها مقاما؛ فمقام الفخر غير مقام المدح، وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف ..."[٥٠] ولعل ما يفسر عنايتهم بطرفي الاتصال أكثر من عناصر المقام الأخرى؛ أنهم عنوا بالجملة بكل احتمالاتها التركيبية؛ فأقاموا دراستهم على هذه الاحتمالات، واستشهدوا لها بتراكيب جزئية كما كان ذلك صنيع النحاة؛ ولذا لا يمكن أن يدعى بأن تطبيقات عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" قد "تجاوزت الاجتزاء إلى النص الكامل" لأن طبيعة المنهج، في عصره، قد فرضت عليه هذا التوجه الذي يقوم على سيطرة الملاحظ الجزئية في النظر إلى الواقع؛ وقد انعكس ذلك على البحث اللغوي عموماً، وهذا ما نجده في الدرس الحديث؛ إذ لا نجد فيه من يتعامل مع النص الكامل تحليلا وتفسيراً[٥٦]، وهذا لا ينفي أن عبد القاهر قدم نظرية لغوية مكتملة استوعب فيها ما سبقه من جهود وأتاح لمن سار على نهجه أن يتعامل بمنهجه، وآية ذلك ما قام به الزمخشري في "الكشاف" فقد طبق فكر عبد القاهر تطبيقا دقيقا، استطاع من خلاله أن يقف على الخصائص البنيوية والدلالية للتراكيب القرآنية، وأن يظهر جمالها وروعتها؛ ومن أمثلة ذلك ما كان يجيء به تحت أسلوب "الفنقلة"[٥٧] على امتداد "الكشاف" من ذلك مثلا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ

لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ ﴿٥٠﴾ ﴾ الشورى: ٤٩-٥٠.

قال الزمخشري[٥٨]: "فإن قلت: لِمَ قدم الإناث أولاً على الذكور مع تقدمهم عليهن، ثم رجع فقدمهم؟ ولم عرف الذكور بعد ما نكر الإناث؟ قلت: لأنه ذكر البلاء في آخر الآية الأولى (الآية ٤٨) وكفران الإنسان بنسيانه الرحمة السابقة عنده، ثم عقبه بذكر ملكه ومشيئته وذكر قسمة الأولاد، فقدم الإناث؛ لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاؤه لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أَهَمَّ، والأهم واجب التقديم، وليلي الجنس الذي كانت العرب تعده بلاء ذكر البلاء، وأخر الذكور، فلما أخرهم لذلك تدارك تأخيرهم، وهم أحقاء بالتقديم بتعريفهم؛ لأن التعريف تنويه وتشهير؛ كأنه قال: ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم، ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير، وعرف أن تقديمهن لم يكن لتقدمهن، ولكن لمقتضىً آخر فقال: (ذكرانا وإناثا) كما قال: (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) الحجرات: ١٣".

وواضح أن الزمخشري قدم تحليلاً مدهشاً من خلال كشفه عن العلاقات الداخلية في النص، وأقام تفاعلا بين النص وسياقه الخارجي ليكشف ما صاحب التقديم من عناية واهتمام، وما صاحب التعريف من تنويه وتشهير بالمعرف، معللا ذلك بما كان عليه العرب من عادات وتقاليد.

وكثيراً ما كان يتوصل إلى معنى التراكيب القرآنية باعتبار بعد خارجي يتحكم في فهمها وتحديد المراد منها، من نحو اعتبار: أسباب النزول أو اعتبار عقدي أو شرعي أو تفسير مأثور، أو عادات وتقاليد، أو ملابسات وقرائن أخرى ...

من ذلك ما أورده ابن هشام الأنصاري في "مغنى اللبيب" في مسألة حذف المضاف، قال في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ الفجر: ٢٢ وقولـــه: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم ﴾ النحل:٢٦، أي: وجاء أمر ربك، فـــأتى أمـــر الله ... وذلـــك لاستحالة مجيئه وإتيانه سبحانه.

ومن ذلك، أيضا، ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾ النساء:٢٣، أي اســتمتاعهن ..."[٥٩].

ومن ذلك، أيضـــا، قولـــه تعـــالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ الملك:٢٩ حيث أخر (به) عن (آمنـــا) وقـــدم (عليـــه) علـــى (توكلنا)؛ قال الزركشي:[٦٠] "فإن الإيمان لما لم يكن منحصرا في الإيمان بـــالله بل لابد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، مما يتوقف صحة الإيمـان عليه، بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده ... قدم الجار والمجـــرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره".

وواضح من كلام الزركشي أن تأخير الجار والمجرور في (آمنا به) لـــم يرد به الحصر والاختصاص بخلاف تقديمه في (وعليـــه توكلنـــا) فقـــد أراد اختصاص التوكل بالله، وهي قضية عقدية.

ولا يحتاج إلى مزيد أمثلة، ويكفي أن ننظر، مثلا، فـــي هـــذه الآيـــات الكريمة:

- (فإذا جاء أجلهم **لا يستأخرون** ساعة ولا يستقدمون) الأعراف:٣٤
  (إذا جاء أجلهم **فلا يستأخرون** ساعة ولا يستقدمون) يونس:٤٩
- (وجاء **من أقصى المدينة رجل** يسعى) يس:٢٠
  (وجاء **رجل من أقصى المدينة** يسعى) القصص:٢٠

- (إن الله **هو ربي** وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) الزخرف:٦٤
(إن الله **ربي** وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) آل عمران: ٥١
- (إنما يريد الله **ليعذبهم بها في الحياة الدنيا**) التوبة: ٥٥
(إنما يريد الله **أن يعذبهم بها في الدنيا**) التوبة: ٨٥

وواضح أن هذه الآيات الكريمة تباينت بنياتها وتنوعت هيئاتها وفقا لتنوع المقامات، والنظر في ما قدمه المفسرون من تحليلات وما كشفوا عنه من ملابسات وقرائن، داخلية وخارجية، تدل على عبقرية منهجهم في فهم آيات القرآن الكريم.

علم التراكيب والمناهج اللسانية الحديثة

ومنذ مطلع هذا القرن حتى منتصفه أكدت الدراسات اللسانية الحديثة خاصة على علم التراكيب؛ فقد نشأت في أعقاب انحسار المنهج التقليدي وإعادة النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن؛ مناهج لسانية اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية:

فالمنهج البنيوي الوصفي اهتم بالمادة اللغوية فقط جاعلاً من الدرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب اللغوية، ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي، كما أنه أبدى اهتماما ضعيفا بوظائف المكونات داخل الجملة.

أما **المنهج التحويلي التوليدي** فيصف الظاهرة اللغوية دلاليا؛ بردّ بنيتها السطحية المنجزة فعلا إلى بنية عميقة، دون اعتبار البعد الخارجي للظاهرة، من موقف المتكلم والمخاطب والظروف الكلامية التي تكتنفها.

وقد فرض تطور علم الدلالات على الباحثين اعتبار العناصر الدلالية جزءاً أساسيًا في وصف الظاهرة اللسانية وتفسيرها؛ مما استتبع إدخال عدد كبير من المعطيات اللغوية الجديدة وطرح قضايا معرفية ونظرية جديدة[٦١]، تعالج

القصور أو تسد الثغرات التي لم يتنبه إليها منهج التحويل؛ فهو لم يوجه الاهتمام الكافي إلى أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، كما أنه جعل النحو عملية آلية تتولد التراكيب بوساطة قواعد تحويلية حسْبُ؛ ولم يقدم أو يعطِ أي تبرير وظيفي لحدوث هذه التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة(٦٢)، ولا سيما الجانب التداولي.

وتبرز مناهج متعددة تحاول تفسير اللغة من زوايا مختلفة، ومن هذه المناهج:

المنهج الوظيفي الذي يقف على النقيض من المنهج التحويلي.

والوظيفية نظرية في اللغة تعطي جل عنايتها لوظائف المكونات في الجملة(٦٣). وهي تستند إلى البعد التداولي للغة، بحكم أنها وسيلة تواصل. ويتميز الاتجاه الوظيفي من بين الاتجاهات الأخرى بأنه " يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر"(٦٤)؛ ولذلك نجد الوظيفيين ينكبون على الأشكال الدلالية ويعتبرون المقام وينظرون في القول، مقابل انكباب البنيويين والتحويليين على الأشكال الدالة واهتمامهم بالنظام اللغوي وبحثهم عن الجهاز المختفي وراء القول(٦٥)؛ بيان ذلك أننا إذا قلنا:

١-سَمِع عليٌّ الكلامَ.

٢-سَمِع الكلام عليٌّ.

٣-الكلامَ سَمِع عليٌّ.

٤-الكلامَ سَمِعَهُ عليٌّ.

فهذه تراكيب مختلفة في بنياتها، وهي تؤدي عند الوظيفيين وظائف مختلفة بحيث يغدو كل تركيب تعبيرا عن اختيار لغوي يناسب سياق التلفظ ويحقق أهدافا تواصلية محددة، فكل تركيب يركز على جانب معين من الحدث؛ ولذا فإن هذه الجمل لا تعد مترادفة، بل كل واحدة منها "قوة تعبيرية متميزة

مستمدة من الدور الذي يؤديه كل أسلوب في الحياة الاجتماعية"(٦٦) ولذا، أيضـا، يعد الوظيفيون هذه التراكيب مفاهيم أولى (Primitives) أي أنها تولد في المواقع المحددة لها؛ فهي ليست مشتقة من بنيات أخرى، بالنقل أو التقديم أو التـأخير أو غير ذلك. ويرتبط هذا بالفرضيات النفسية حول إنتاج الكـلام وفهمـه، وهـذه مرتبطة بالظروف الخارجية الملابسة التي تشكل بنية التراكيب بداية أي تنتجـها كما ترد صورتها حال النطق بها، فليس هناك ترتيب مسبق تتم إعادة ترتيبـه؛ فالتركيب الثاني يعالجه الوظيفيون ومن انتفع بأنظارهم في وصف العربية، على أساس توسط المفعول بين الفعل والفاعل، وأن هذا الموقع الذي احتله المفعـول يمثل وظيفة "المحور"(٦٧)، وهي وظيفة تداولية تسند للمحدث عنه داخل الجملـة بقصد الاهتمام والعناية به، وتزداد هذه العناية في التركيبين: الثالث والرابع، كما سنبينه تاليا.

أما التحويليون فينظرون إلى التراكيب: الثاني والثالث والرابـع، بأنـها متفرعة من الأول، وأمكن إنتاجها وتوليدها من بنية عميقة يحولها المتكلم إلـى بنية سطحية وفق قواعد التحويل المعروفة(٦٨)؛ ولذا تُعد؛ وفق هذا النحو، مفاهيم ثانية، وتراكيب مترادفة.

اللسانيات الوظيفية وأنظارها

إن دراسة التراكيب اللغوية بمعزل عن محيطها لا يحقق أهداف التعبـير والتواصل وغاياتهما، ولا يفرق الأداءات المختلفة عن بعضها؛ لأن اللغة واقـع اجتماعي حي، وأبنيتها تحدد أولا على أساس أنها علاقات وأنظمة داخلية تتـأثر بما يكتنفها من مؤثرات خارجية، ثم على أساس أنها وسيلة للتواصل، والفـرق بين المناهج المختلفة إنما يكمن في مدى الإيمان بآثارها في التراكيب.

لقد حولت الوظيفية وجهة البحث من موضوع المعرفة، المتمثـل فـي اعتبار اللغة تراكيب ودلالات إلى فاعل المعرفة المتمثل في اعتبار اللغة خطابـا وتلفظا وإنجازا، أي حولته، في نهاية الأمر، إلى وجود الإنسان فـي لغتـه(٦٩)؛

وتعود بدايات هذا المنحى في الدرس اللساني الغربي الحديث إلى:

* **<u>مدرسة براغ</u>** "**Prague**" التي بلغت أوج نشاطها في القرن الماضي (١٩٤٠)، والتي تتميز بإلحاحها على دراسة وظائف اللغة، وقد اتخذ هذا الإلحاح وجهين:

أولهما: وظيفة اللغة في التواصل. وثانيهما: الوظائف التي تؤديها مستويات اللغة(٧٠).

ويعد "المنظور الوظيفي للجملة" "Functional Sentence Perspective" من أبرز توجهات هذه المدرسة، وتتكون الجملة، في هذا المنظور، من قسمين: مسند (Theme) ومسند إليه (Rheme)، ويتقدم المسند، غالبا، المسند إليه في النسق المألوف المحايد للجملة، وهو النسق الذي تأتي فيه عناصر الجملة على الأصل، في مفهوم هذا المنظور، بأن يتقدّم المسند ويتأخر المسند إليه، ويتغير هذا النسق بقصد العناية والاهتمام أو بهدف التركيز على عنصر معين بالتقديم والتأخير في عناصر الجملة، ومثال ذلك:

-<u>وصل</u> <u>الوفدُ الطلابيُّ العربيُّ</u> إلى عَمَّان أمس

المسند المسند إليه

-<u>الوفد الطلابي العربي</u> <u>وصل</u> إلى عمان أمس

المسند إليه المسند

ومفهوم المسند والمسند إليه، في هذا المنظور، يختلف عن مفهومهما في النّحو العربي، فهما مستعملان، هنا، باعتبار "عنصر المعلومات" فالمسند أو الموضوع: ما كان معلوماً لدى السامع في مقامٍ تواصليّ، والمسند إليه: ما

يضيفه المتكلم من معلومات جديدة تُسهم في تنامي الخبر؛ فالمثال الأول جواب للسؤال:

- منْ وصل إلى عمّان أمس ؟

والمثال الثاني جواب للسؤال:

- أيُّ وفْد وصل إلى عمّان أمس ؟

ونظيرهما قولك:

- القناعةُ كَنْزٌ لا يَفْنَى

المسند المسند إليه

- حقّق محمد نتيجة باهرة في الامتحان

المسند المسند إليه

ويُطوّر هذا المنظور بإدخال مفهوم جديد يسمى"دينامية الاتصال" "Communicative Dynamism" وهي "خاصية من خاصيات الاتصال تتجلى في سياق تنمية المعلومات التي يراد التعبير عنها"[٧١] والجملة في هذا المفهوم تتكون من: المسند، ويعبر عن أقل درجة في الرسالة اللغوية، والمسند إليه، ويشكل المعلومة الجديدة فيها، والوحدة الانتقالية"Transition element" وتمثل العناصر الإضافية اللازمة لاستقامة الجملة أو ما يعرف عند البلاغيين العرب بمتعلقات المسند والمسند إليه، ومثال ذلك قولك:

ضاع قلمي في المكتبة

وحدة انتقالية المسند المسند إليه

جواباً لمن سأل:

أين ضاع قلمك ؟

ولكي تحدد هذه المكونات، وفق هذا المنظور، لابد من اعتبار نسق الجملة، أي كيفية ترتيب الأجزاء فيها، والسياق الخارجي، والبنية الدلالية للجملة.

هذه أهم التصورات لمدرسة (براغ)، والواضح أن مسلك هذه المدرسة كان منصبا على الكيفية التي تزود بها اللغة المتكلم بعدد من الأساليب والاختيارات مناسبة لظروف مقامية مختلفة.

* **أما مدرسة " فيرث "** "J.R.Firth" فيعد مفهوم سياق الحال " Context of situation " أهم ما قدمته هذه المدرسة.

وسياق الحال عند الفيرثيين مجموعة من العناصر المكونة للموقف الكلامي، وقد ذكرناها عند الحديث على مصطلح التداول[٧٢]، والجملة تكتسب دلالاتها من ملابسات الأحداث وسياقها، وهذه الأهمية للسياق ألح عليها، أيضا، هاليداي "M.Halliday" المؤسس الثاني لهذه المدرسة بعد فيرث[٧٣]؛ الذي اكتملت على يديه أسس " النحو النظامي System Grammar "، ويركز هذا النحو على الجانب الوظيفي للغة، ويجعل همه تصنيف الوظائف النحوية ضمن نظام يبين استعمالاتها، من ذلك، مثلا، ما جاء في باب "التعدي واللزوم"[٧٤]:

- شرح المعلمُ الدرس

حدث عامل هدف تجاوز إليه النشاط

- مرِض عميدُ الكلية

حدث متقبل نشاط قاصر

وواضح أن نمط التعدي واللزوم في هذا النحو يتمثل في العلاقات بين النشاط والمشاركين، فحين ينحصر النشاط في الفاعل أو المتقبل فهو نشاط قاصر، وحين يجاوز النشاط العامل إلى عنصر آخر فهو نشاط مجاوز .

هذه هي أهم التصورات التي طرحتها مدرسة (براغ) ومدرسة (فيرث)، ويوصف أصحابها **بالوظيفيين التقدميين.**

وينشط الاتجاه الوظيفي في السبعينات على يدي **وظيفيين جدد** يتوسعون في هذا المنحى من البحث اللغوي؛ فتشتهر أنظار، منها "النحو الوظيفي" " Functional Grammer " الذي اقترحه "سيمون ديك" Simon Dik في السنوات الأخيرة.

وتشتمل بنية النحو كما يقترحها النحو الوظيفي على مستويات تمثيلية ثلاثة:

- **مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية**، وهي: المنفذ، المتقبل، المستقبل، المستفيد، الأداة، المكان، الزمان.
- **مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية**، وهما وظيفتان: الفاعل، والمفعول.
- **مستوى لتمثيل الوظائف التداولية**، كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور[٧٥].

وتتميز الوظائف التداولية بخاصية تميزها من الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، فهي "مرتبطة بالمقام، أي أن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا انطلاقا من الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة"[٧٦].

وتشتق الجملة، وفق هذا النحو، بوساطة بنيات ثلاث، هي: البنية الحمْلية (الدلالية) والبنية الوظيفية والبنية المكونية. وتتكون البنية الحملية من أُطر حملية (أصول) كالفعل، وأطر (حدود) هي سائر الكلمات في الجملة، وباستخدام قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين "أطر حملية نووية" تشتمل على الحدود والموضوعات، أما الحدود للواحق فتكونها قواعد توسيع الأطر الحملية، ثم تقوم قواعد إدماج الحدود بدمج الحدود في المحلات وفقا لقيود الانتقاء؛ ليتم بذلك تكوين البنية الحملية التي تتضمن الوظائف الدلالية، ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:

الحـــدود

المحمول	موضوعات		لواحق	
فعل	فاعل	مفعول	صفة ظرف	...
	حدود نووية		حدود لواحق	

ويمكن التمثيل لما سبق بالجملة:

	شرب	زيد	شايا	صباحا
المستوى النحوي	فعل	فاعل	مفعول	ظرف
المستوى الدلالي	محمول	منفذ	متقبل	زمان
المستوى التداولي			محور	بؤرة

فالفعل (شرب) يُمثّل له في العربية ضمن الإطار المحمولي التالي:

- **شرب**: فِعل: حيّ، (منفّذ)، (متقبّل)

أي إن فاعل هذا الفعل كائن حيّ يقوم بوظيفة (المنفذ)، ولا بدّ له من سائل يقـوم بوظيفة (المتقبل).

والفعل (خاف) يمثل له ضمن الإطار المحمولي:

- **خاف**: فعل (صفة)، حي أي إن هذا الفعل يوصف به كائن حيّ يقوم بوظيفة الموصوف.

وتُعَدُّ الأطر المحمولية، في هذا النحو، دالة على واقعة يقوم كل حد مـن حود المحمول بالنسبة إليها بدور معين، وتنقسم الوقائع إلـــى أعمـــال وأحـــداث وحالات، مُثّلُ ذلك على التوالي: شَرِب، فَتَحَ، جَلَسَ، فَرِح.

وتنقسم حدود المحمول، كما يظهر في الرسم، إلى قسمين: موضوعـــات ولواحق، فالفعل (شرب) موضوعاه هما: المنفذ والمتقبل، ولاحقه هـــو الزمـــان (صباحاً في المثال)

وتشكل الحدود الموضوعات أطراً حملية نووية، وهي نظير الأركان الرئيسة في الجملة العربية وأما الحدود اللواحق فهي نظير الفضلات عند نحاتنا القدماء.

وتعد البنية الحملية مدخلاً (Input) للبنية الوظيفية بوساطة قواعد إسناد الوظائف، وتتحول البنية الوظيفية باستخدام قواعد التعبير، التي تحكم الحالات الإعرابية والمطابقة والترتيب والتنغيم، إلى البنية المكونية.

وقد قدم (ديك) في نموذجه أربع وظائف تداولية (٧٧)، هي:

- **المبتدأ** (Theme): وهو عند (ديك) ما يحدد مجال الخطاب.
- **الذيل** (Tail) : يحمل معلومة توضح معلومة داخل الجملة أو تعدلها.
- **المحور** (Topic): وهو المحدث عنه داخل الجملة.
- **البؤرة** (Focus): وهي المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو بروزا في الجملة.

والمبتدأ والذيل وظيفتان تداوليتان تقعان خارج الحمل، أما المحور والبؤرة فتقعان داخله.

وخلاصة القول في النحو الوظيفي أنه النحو الذي يراعي معايير إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة، فالبعد التداولي عماد النظر في وصف اللغة وتفسيرها.

الوظيفية والنّحاة العرب المحدثون

جاءت البدايات الأولى للاهتمام بالمنحى الوظيفي، في دراسة اللغة عند النحاة العرب المحدثين، في إطار الدعوة إلى تيسير النّحو؛ فدعا إبراهيم مصطفى وتبعه إبراهيم المخزومي إلى تأكيد

وظيفة الكلمة في الجملة. ونحا تمام حسان في نموذجه "اللغة العربية معناها ومبناها" منحىً وصفيًّا وظيفيًّا؛ فقد وصف النّحو العربي بعيداً عن التقدير والتأويل، كما جعل همه في هذا النموذج التأكيد على أهميّة المعنى، متأثّراً

بنظرية "سياق الحال "لدى "فيرث"، وقد أطلق عليه (المقام)، وجعل (المقال) مقابلاً للسياق اللغوي، لكنّه لم يُقدّم دراسة تطبيقية في نموذجه الذي نحا فيه منحى وصفيًّا وظيفيًّا كما ذكرنا[٧٨].

ولا نجد لدى النحاة العرب المحدثين نموذجا في وصف العربية من وجهة تداولية غير نموذج الباحث المغربي أحمد المتوكل؛ فقد انتفع بنموذج "سيمون ديك" في النحو الوظيفي الذي يعده الباحث من أكثر النماذج استجابة لشروط التنظير ومقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية.

وقد أقام المتوكل، ضمن الإطار النظري السابق لنموذج (ديك)، دراساته المختلفة حول بنية النحو في العربية فقدم دراسة متكاملة واضحة الأصول، نعرض منها ما يتفق وأهدافنا في هذا البحث.

* قسم الجملة باعتبار مقولة المحمول التركيبية إلى:

١- جملة ذات محمول فعلي، وتسمى جملة فعلية.

٢- جملة ذات محمول غير فعلي، وهي الجملة التي محمولها مركب وصفي أو مركب ظرفي أو حرفي وتتقسم إلى: جملة تشتمل على رابط (كان وما يشبهها)، وتسمى جملة رابطية، وجملة لا تشتمل على رابط، وتسمى جملة اسمية.

* أضاف وظيفة (المنادى) إلى وظائف (ديك) التداولية الأربع، وجعل (المبتدأ) و (الذيل) و (المنادى) وظائف خارجية، تقع خارج الجملة؛ وقدم أسبابا للقول بخارجية هذه الوظائف. وجعل (المحور) و (البؤرة) وظائف داخلية، تقع داخل الجملة.

وهذه أمثلة توضح هذه الوظائف كما عرض الباحث:

(١)

- <u>محمداً</u> كلمتُ لا خالداً.

- ما كلمتُ إلا **عمراً**.

(محمداً)، (عمرا) يحملان وظيفة تداولية داخلية، تسمى البؤرة (Focus) تقع داخل الحمل؛ لأنها المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو بروزاً في الجملة.

(٢)

- **زيداً** كلّمته.
- **في الصيف** الماضي سافرت إلى الخارج.

(زيدا)، (في الصيف) يحملان وظيفة تداولية داخلية، تسمى المحور (Topic) وتسند للمحدث عنه داخل الجملة.

(٣)

- **أيها المسافرون**، استعدوا.
- **زيدُ**، لا تَتَغيّب كثيراً.

ما تحته خط وظيفة تداولية تقع خارج الحمل؛ لأنها تسند إلى المكون الدال على المنادى في مقام معين.

(٤)

- التقيت بأخيه، **خالدٍ**
- أخوه مسافر، **خالدٌ**.

(خالد) في المثالين وظيفة تداولية تسمى الذيل (Tail) تقع خارج الحمل؛ لأن الذيل وظيفة تحمل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها (٢٦) ويلحظ أن هذه الوظيفة تشابه البدل والمبتدأ المؤخر، في النحو العربي: فـ (خالدٍ) في المثال الأول بدل من الضمير المجرور في (بأخيه)، وعوْد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة جائز في هذا الموضع الذي جِيء بالبدل فيه للتفسير. وأما (خالد) في المثال الثاني فمبتدأ مؤخر.

(٥)

- **زيدٌ**، استفدتُ من مقالاته.

- **الطلبةُ**، رَجَعوا إلى المدرسة.

كل من: (زيد)، (الطلبة) وظيفة تداولية تقع خارج الحمل، تسمى المبتدأ (Theme) ، وهو عند ديك ما يحدد مجال الخطاب.

عقد المتوكل مقابلات بين وظيفة (المبتدأ) وكل من: (المحور)، و(الذيل)، و (البؤرة) بحكم ما بينها من تقارب، كما ميز بين وظائف، في نموذجه، ووظيفة المبتدأ في النحو العربي في نحو:

١- **زيدٌ منطلق.**

٢- **عندي كتابٌ.**

٣- **أبوه قائم، عليٌّ.**

٤- **محمودٌ، أبوه مريض.**

فالأسماء: زيد، وكتاب، وعلي، ومحمود، تعد مبتدآت عند النحاة العرب، إلا أن المتوكل عد (زيد) في المثال الأول وظيفة تداولية، هي (المحور)، أي أنه محدث عنه داخل الجملة، فهو من مكونات الحمل يأخذ وظيفة تركيبية (فاعل) أو دلالية (منفذ)، وكذا (كتاب) في المثال الثاني.

وأما (علي) في المثال الثالث فهو يحمل وظيفة تداولية خارجية، هي "ذيل توضيح"، وأما (محمود) في المثال الرابع فهو يحمل وظيفة تداولية خارجية، هي المبتدأ. والفرق بين الثالث والرابع أن المتكلم في المثال الثالث يُنشيء الجملة بدْءاً (أبوه قائم) ثم يضيف إخبارا إليها ليوضح أو يصحح أو يعدل ما يقتضي ذلك، وفي المثال الرابع يضع المتكلم بدءا مجال الخطاب ثم يحمل عليه جملة واردا عليه حملها.

ومن الموضوعات المهمة التي عالجها الباحث، أيضاً، قواعد إسناد الحالات الإعرابية، على أساس الوظائف الثلاثة: التركيبية والدلالية والتداولية، وبيان ذلك:[٧٩].

- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة دلالية فقط تسند إليه الحالة الإعرابية "النصب" أو الحالة الإعرابية "الجر"، إذا كان مسبوقاً بحرف جر؛ نحو (صباحاً) في الجملة: شرب زيدُ شاياً صباحاً (أو في الصباح).

- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية تسند إليه الحالة الإعرابية "الرفع" إذا كان فاعلاً، و "النصب" إذا كان مفعولا؛ نحو: (زيد) و(شاياً) في المثال السابق.

- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تداولية تسند إليه الحالة الإعرابية بمقتضى نوع الوظيفة نفسها: فإن كانت وظيفة تداولية داخلية (مثل وظيفتي: البؤرة والمحور) أسندت إليه الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو بمقتضى وظيفته التركيبية إذا كانت له وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية؛ نحو:

١- أغداً ألقاك؟	(غدا): بؤرة، زمان
٢- ما رأيت البارحة إلا زيداً	(زيداً): بؤرة، مفعول، متقبل.
٣- رجع البارحةَ زيدٌ	(البارحة): محور ،زمان
٤- رجع زيدٌ البارحةَ	(زيد): محور، فاعل، منفذ

وإنْ كانت خارجية (مثل وظائف: المبتدأ والمنادى والذيل) فالمبتدأ "الرفع"، والمنادى "النصب" أو ما محله النصب، والذيل وفقاً لمتبوعه، نحو:

- زيدٌ أبوه مريض	مبتدأ
- يا سائقاً تمهل	منادى
- ساءني زيدٌ سلوكُه	ذيل
- قابلت زيداً بل خالداً	ذيل

كما عالج قضية الرتبة في الجملة الفعلية فدرس الأنماط التي ترد عليها بنية الجملة الفعلية في العربية، وبين خصوصية كل نمط منها تداوليا؛ فالجملتان، مثلا:

١- جاء عمرو باسماً.

٢- جاء باسماً عمرو.

لا تختلفان دلاليا، إلا أن هناك فرقا تداوليا بينهما؛ فالنحو الوظيفي "يميز بين البنية الدلالية والبنية الإخبارية" "Informational Structure" التي عرفها بأنها "التي تحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة حسب (المقام)، كعلاقتي المحور والبؤرة"[٨٠] وعليه فالجملة:

جاء باسماً عمرو.

فيها (باسما) يحمل وظيفة تداولية، هي وظيفة المحور، تمثل محط اهتمام المتكلم والمخاطب؛ وقد استعان المتوكل، في هذا التحليل، بما طرحه عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"[٨١] عند معالجته الجملة:

قَتَلَ الخارجِيَّ زيدٌ.

التي توسط فيها المفعول بين الفعل والفاعل بقصد العناية والاهتمام؛ إذ إن الذي يستخدم هذه العبارة يكون همه وقوع القتل بالخارجي.

وتفصيلات الموضوع كثيرة؛ لا يسعنا تناولها، ويحسن أن نسجل، هنا، أن المتوكل وسع في التحليل اللغوي بما أضاف من أبعاد جديدة، وأكد أهمية البعد التداولي في تفسير تراكيب اللغة ووصف نحوها، كما رسخ مفهومات كثيرة في النحو العربي، واتكأ على مقولات التراث اللغوي، نحوه وبلاغته، موضحا أن هناك نظرية تداولية ثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية: النحو، واللغة، والبلاغة، وفقه اللغة.." وأنها بالتالي قابلة للتحاور، بمعنى القرض والاقتراض، مع النظريات التداولية الحديثة، بما فيها النحو الوظيفي"[٨٢].

ومن يدقق النظر في نموذجه يجد مشابه كثيرة بينه وبين النحو العربي: فالوظائف الثلاث، مثلا: التركيبية والدلالية والتداولية يمكن أن تلحظ من خلال حدود النحاة للأبواب النحوية المختلفة، كما سنبينه تاليا، كما أن بعض الوظائف التداولية، كوظيفة الذيل، تشبه وظيفة البدل في بعض أنواعها، والمبتدأ المؤخر في نوع آخر، وتقسيمه الإعراب إلى لازم وغير لازم، أي إلى مبنى ومعرب ... وغير ذلك من المشابه ...

ورغم هذه المشابه يظل الاختلاف بين النموذجين، بسبب الاختلاف في الأصول العامة والمنطلقات المبدئية التي توجه وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها؛ مما يدفعنا إلى القول بأن دراسة النحو العربي بمناهج حديثة ممكنة وأن الإفادة من هذه المناهج مشروعة، على أن تنطلق هذه الدراسة، في رأينا، من خلال المشترك بين الأنظار والاتجاهات في دراسة اللغات المختلفة؛ حتى لا ندخل على النحو العربي ما ليس منه، فلكل نظر أو اتجاه خصائصه ومنطقه، وتبقى اللغة بتجلياتها في الاستعمال موضوعا مفتوحا للوصف والتفسير، وتظل أعمال نحاتنا القدامى مفتوحة، أيضا، للنظر والتأصيل.

خاتمــة

وبعد، فقد حاول هذا البحث أن يصف التراكيب النحوية في العربية مــن الوجهة التداولية، فانطلق يستكنه أنظار النحاة القدامى فــي وصــف تراكيــب العربية، فبين أن منهجهم قام على إفراد باب لكل وظيفة، درسوا فيــه قيودهــا الصرفية والنحوية والدلالية، وعرض البحث لهذه الوظـــائف فصنفــها، وفــق أبعادها المعنوية، إلى: **تركــيبية ودلالــية وتداوليــة**، ثم بين أنــهم افــترضوا (أصلا) تقوم عليه بنية الجملة العربية، الاسمية والفعلية، وجعلــوه صالحــا لأن (يُعْدل) التركيب عنه إلى أنماط فرعية، تتيح للمتكلم خيارات كثيرة.

وفصل البحث في معالجة النحاة والبلاغيين الأنماط السابقة وفق أساليب توافق منطلقات كل فريق؛ فالنحوي يعني أساسا باللغة في الإطار الموصل إلــى فهمهما وتعلمها وما يجوز وما لا يجوز من التراكيب، أي فــي إطــار المقــال وأصوله التركيبية، ثم بين البحث أن عنايتهم بالمقام جاءت بقدر محكــوم بــهذا الإطار.

أما البلاغيون فانطلقوا من النظر إلى التراكيب علــى أســاس "موافقــة الكلام لمقتضى الحال"، فدرسوا الأحوال التي تطرأ على البنية الإســنادية مــن أنماط تركيبية تنشأ بسبب (العدول عن الأصل) وما يصــاحب هــذه الأنمــاط العدولية من وظائف تداولية، معتدين باستلزام استحضار الأصل واســتصحابه ليقاس عليه ضبط درجة العدول كما وكيفا. ويقف البحث عند أمثلة من التراكيب العدولية ومقاصدها التداولية التي عرض لها البلاغيون، وأمثلــة أخــرى تقــدم صورة مدهشة لتحليلات المفسرين وما كشفوا عنه من ملابسات وقرائن، داخلية وخارجية، تدل على عبقرية منهجهم في فهم آيات القرآن الكريم.

ثم عرض للدراسات اللسانية الحديثة، من بنيوية وتحويليــة ووظيفيــة، اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية، فالبنيويون يعالجونــها معالجة صورية صرفة باعتبارها ظواهر تركيبيــة، والتحويليــون باعتبارهــا

ظواهر دلالية، والوظيفيون باعتبارها ظواهر تداولية مرتبطة بالمقام، ثم عرض لأهم تصورات المنحى الوظيفي، فنموذج الباحث المغربي أحمد المتوكل، الـذي انتفع بنموذج "سيمون ديك"، في وصف العربية، وتظل المقاربة، في ضوء هـذا النموذج، نسبية مفتوحة لإضافات تستفاد من النظر والاستبطان.

ولا يملك المتأمل، بعد ذلك، إلا أن يعتقد أن هناك تراسلا بيـن النحـاة والبلاغيين والمفسرين؛ فأعمالهم يكمل بعضها بعضا، وليس أدل على ذلك مـن أن البلاغيين أخذوا عن النحويين أهم أصل من أصول النحـو، وهـي مقولـة (الأصل). وقد حرص البحث، على امتداده، إبراز هذه الفكرة والتـأكيد علـى دراسة التراكيب من خلال مقتضيات المقامات المنجزة فيها، وما يصاحب ذلـك من وظائف تداولية وغايات دلالية ظهرت واضحة في أعمال المفسرين؛ وهـذا يدعو إلى ضرورة التخلص من مبدأ "الاستقلالية" في الدرس اللغوي، والنظـر إلى أعمال هؤلاء بهدف استصفاء نظرية لغوية تعني بالتراكيب والدلالة منظورا إليها من وجهة تداولية، وهذا ما ألح عليه قديما عبد القاهر الجرجاني في دلائلـه وبيناه في هذا البحث؛ فبمباحث النحو يتحقق فهم البنيـة التركيبيـة ودلالتـها، وبمباحث البلاغة تتحدد أهداف التعبير والتواصل، وبهما معا يوقف على دلالـة التراكيب وأسرارها.

الهــوامش والمصادر والمراجع

١- انظر اللسان (دول)

٢- عثمان بن طالب، البراغمتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربيــة، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللســانيات، ع(٦)، تونس، الجامعـــة التونســية، مركــز الدراســات والأبحــاق الاقتصاديــة والاجتماعية، المطبعة العصرية - تونس، ١٩٨٦، ص ١٢٥.

٣-انظر:

-عبد الرحمن طه، البحث اللساني والسيميائي، الرباط، كليـــة الآداب والعلــوم الإنسانية، ١٤٠١هــ - ١٩٨١، ص ٣٠١-٣٠٢

-نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديـــث، ط(٢)، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٠٨ هـــــ - ١٩٨٧ م، ص ٩٤.

٤- سيبويه، الكتاب: ١٢٦/٢.

٥-السابق نفسه والصفحة نفسها.

٦- ابن السراج (محمد بن سهل) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط(١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥: ٧٢/١.

٧- الأزهري (خالد بن عبد الله) شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٣٩٤/١.

٨- الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥: ٢٧٢/١.

٩- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت): ٤٧/٣.

١٠- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٦٩.

١١- ابن يعيش، شرح المفصل: ٧٠/٢

١٢- السابق: ٤٠/٣.

١٣- انظر: تمام حسان، الأصول - دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغـــوي عنـــد العرب، (د.ط) الهيئة المصرية العامة للكتــاب ،١٩٨٢، ص:١١٤،١٢٧،١٣١-١٣٤،١٤٠

١٤-انظر في مظاهر هذا العدول: -تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناهـــا، ط(٢) ،ص٢٠٧ وما بعدها.

-تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأســـلوبية، ط(١)، عـــالم الكتب، ١٤١٣هـــ ١٩٩٣ م، ص ٣٤٥ وما بعدها.

١٥-انظر في شيء من هذا:

عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، (د.ط) مكتبة الخـــانجي، مصر، ١٩٨٠، ص١٩٤، ٢٠٥

١٦-الزمخشري، الكشاف:٦٦٨/٢-٦٦٩.

١٧- ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٨٥٣.

١٨-كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي - مدخل، (د.ط)، دار غريـــب للطباعــة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت). ص٩٧

١٩- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ص ٩٧

٢٠- انظر في مزيد من التفاصيل ما كتبه الأستاذ نهاد الموسى في هذا الشأن:

- الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلـــة حضـــارة الاســـلام، دمشق ١٣٩٤هـــ ١٩٧٤م، ص٥٩

- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثـــالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، ع(٦)، ١٩٨٦، ص ١٤٥-١٧٣.

٢١- الكتاب(هارون): ١٤١/١ ٢٢-السابق: ٣٤٣/١

٢٣- مغنى اللبيب ص ٧٣٢

٢٤- الكتاب (هارون): ١١٩/١ ٢٥- السابق: ١٢٠/١

٢٦- انظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، (د.ط)،١٩٨٩ ص ٤٥٢/٢ - ٤٥٣

٢٧-رضي الدين الاستراباذي، الكافية في النحو: ٢٤١/١

وانظر: فاضل السامرائي، معاني النحو: ٧٤٦/٢-٧٤٧.

٢٨-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢١.

٢٩- السابق ص ٩٨. ٣٠- السابق ص ١١٧.

٣١- السابق ص ٩٨.

٣٢-محمد عبد المطلب، البلاغة العربية - قراءة أخرى، ط(١)، مكتبة لبنان - ناشرون، بيروت، ١٩٩٧، ص٢١٤.

٣٣- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٧٠.

٣٤- انظر: محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، ص٧٠، ٢٣٧.

٣٥- انظر:-عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي ص ٢٠٨

-محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، ص ١٠٥

٣٦- الكتاب (تحقيق هارون): ٣٣/١.

٣٧- انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٣٦-١٣٧.

٣٨-المحتسب: ٦٤/١-٦٥.

٣٩- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٣٦.

٤٠- الكشاف: ٤٦/٤

٤١- انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٠٤.

٤٢- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٥١، والقزويني، الإيضاح، ص٦٠.

٤٣- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٤٧-١٤٩، والقزويني، الإيضاح ص ٥٩.

٤٤-انظر: الجرجاني، دلائـــل الإعجـــاز ص ١٤٠ - ١٤١، والزمخشـــري، الكشاف:٣/٢٦١.

٤٥- انظر: القزويني، الإيضاح ص ١١٥. الزمخشري، الكشاف: ٢٣/١.

٤٦-الإتقان ٥٧/٢.

٤٧- انظـــر: القزوينـــي، الإيضـــاح ص١١٤

٤٨- انظر: السابق ص ١٨٨، الكتاب: ٤٥٣/١.

٤٩- الطراز: ١٧١/٢

٥٠-انظر: الطراز: ١٦٧/٢-١٧٥، مغنى اللبيب ص ٥٠٦ - ٥٢١، والبيان في روائع القرآن ١٨٣.

٥١- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ٢٧٧

٥٢- انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ١٨٥ - ١٨٧.

٥٣- الإيضاح ٤٥.

٥٤-شرح الرضي على الكافية: ٢٧/٢.

٥٥- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣٧

٥٦-انظر: محمد عبد المطلب، البلاغة العربية: ١٩، ٢٦، ٢٨.

٥٧-استعمل الزمخشري في كشافه صيغة استفهامية قائمة على افتراضه سؤالا يبدؤه بقوله: فإن قلت:... ثم يجيب عليه بقوله: قلت:... وقد نحتنا من ذلك مصطلح "الفنقلة".

٥٨- الزمخشري، الكشاف: ٢٢٥/٤-٢٢٦.

٥٩- ص ٨١١.

٦٠-البرهان في علوم القرآن: ٤١٤/٢.

٦١-انظر: عثمان بن طالب، البراغمتية وعلم التراكيب، ص ١٢٥.

٦٢- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكـــر، مج(٢٠)،ع(٣) الكويت،١٩٨٩، ص٧٠.

٦٣-انظر:

A Dictionary of Language and linguistics , R.R.K. Hartman and F.C. Stork,1972 , P.91

٦٤-يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي، ص ٧٢

٦٥-انظر: محمد صلاح الدين الشريف، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي للعلوم التربوية، تونس، مارس ١٩٨٦، ص ٩٥.

٦٦-يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي، ص٧٢

٦٧-انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء ،١٩٨٥م،ص٤٩

٦٨-انظر في تحليل هذه التراكيب: عبد القادر الفاسي الفهري اللسانيات واللغة العربية، ط(٢) منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٦، ص١٢٤،١١٤، ١٢٨-١٢٩، على التوالي.

٦٩- انظر: عثمان بن طالب، البراغمتية وعلم التراكيب، ص ١٣٠.

٧٠- انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٩٢.

٧١- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي، ص٧٧.

٧٢- عرض للفكرة مع مقارنتها بنظرة البلاغيين العرب تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص٣٣٧ - ٣٧٢

-وانظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٩٤.

Firth , J.R. , Personality and Language In Society , Reprinted in firth , 1957,p.182

٧٣-انظر:

Halliday , M.A.K. , Language as Social Semiotic , Edward Arnold , London , 1978,P.33

٧٤-انظر: يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ص٨٩ ،٩٠

٧٥- انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغـــة العربيـــة، ط(١)، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ١٤٠٥هـــ - ١٩٨٥ م، ص١١.

٧٦- السابق ص ١١٦

٧٧- انظر:

-Dik. S , Functional Grammar , Amsterdam , Holland , 1978 , P.13

-السابق: ١١٥، ١٤٤، ٦٩، ٢٨ على التوالي.

٧٨- انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٣.

-مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص ٣١٥.

-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٧٢

٧٩- انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص ١٩ وما بعدها.

٨٠- انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص٧١.

٨١- انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٣٦-١٣٧.

٨٢- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص١٠.

*** نشر هذا البحث في مجلة "مؤتة للبحوث والدراسات" المجلد (١٦)، العدد (٢) سنة ٢٠٠١م.**

الدراسة الرابعة
إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيُّن العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، باعتبارهما يمثلان مُسْتويَيْن من مستويات النّظام اللغوي. وتهدف أيضاً إلى ضَبْط الحدود بينهما وتَوْصيفهما من حيث: عنايتُهما بالمتكلم والمتلقّي، والمبنى والمعنى، وضَبطُ النظام ووصفُ المقام، والشّكليةُ والوظيفية.

أما الإشكالية التي أثارت موضوعَ هذه الدراسة فتتمثل في دعوة أطلقها إبراهيم مصطفى، صاحب كتاب "إحياء النحو" يسِم فيها النحو العربي بالشكلية[٢]، والاقتصار على الإعراب، ومطالبته بـ (إحيائه)، وذلك بإعادة "علم المعاني" إليه، الذي فَصلَه النحاة" عن النحو فصلاً أزْهق روحَ الفكرة وذهب بنورها"[٣]. وتبعه جماعة من الباحثين المحدثين[٤]، الذين ردّدوا الكثير من أهدافه وأقواله، فنادوا بضمّ علم المعاني إلى علم النحو، للخروج بالنحو من دائرة الشكلية إلى دائرة الوظيفية.

وتجتهد الدراسة في ضبط العلاقة بين هذين العلمين، بالوقوف على نشأتهما ودواعيها وأهدافها، ومَيْز حدودهما، وتبُّين منطلقاتهما وأصولهما التي احْتُكِم إليها في تحليل التراكيب أو وصفها، والآفاق التي يرتادها التحليل ولا يجاوز معالم فيها، محقّقاً التوافق بين المنهج والغاية.

وتستعين الدراسة، بقَدْر، بالأنظار اللسانية الحديثة، بقصد الإفادة من أدواتها المنهجية ومُعطياتها في عرض مادة الدراسة وتحقيقها، والاستئناس بنتائجها النظرية.

وإذا ما استوى ذلك أَوَيْنا إلى ممارسات النحويين والبلاغيين والمفسرين ومعالجاتهم للتراكيب اللغوية، فجعلناها دليلاً ومؤنساً على ما سنذهب إليه في هذه الإشكالية، إشكاليةِ العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني.

أما الدراسات السابقة فلم تعرض دراسة لهذا الموضوع مفصّلاً على هذا النحو، عدا مقاربات المحدثين للتراث العربي على نحو ما صنع إبراهيم مصطفى ومن تبعه، ولمحات أو مسائل جزئية وردت في أعمال بعض المحدثين[٥].

وأما كتاب "التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني"[٦] فيدرس طبيعة الدرس النحوي قبل عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ/ ١٠٧١م) وكيفية طرح عبد القاهر للتراكيب النحوية طرحاً بلاغيًّا يستقصي أحوال السامع والمتكلم ومقام الحال.

نشأة النحو ودواعيها

يبدو من السيّاق التاريخي لنشأة النحّو العربي أن نزول القرآن الكريم باللسان العربي هو الذي وَجَّه الدراسات النحوية وجهة خاصة؛ فقد انتشر الإسلام في بقاع كثيرة، ودخلت فيه أجناس مختلفة من غير العرب، فخلق ذلك أوضاعاً اجتماعية وأُخرى لغوية دفعت إلى دراسة اللغة وتحليلها، وتكوين تصور واضح لبنيتها وتراكيبها واستعمالاتها، وُصولاً إلى فهم النّص القرآني، ولاستعمالها كما نزل بها الوحي، لئلا ينقطع الاتصال بين المسلمين والقرآن الكريم.

ولا بُدّ للباحث، وهو ينظر في مؤلفات النحاة وتصانيفهم، أن يراعي هذا الواقع الذي انبثق منه هدفهم في الوضع "حتى لا ينتهي إلى مُضاربات غيرِ مُجدِيةٍ"[٧] ولا يلجأ إلى انتقادهم من منطلق آخر يختلف عن منطلقاتهم.

ويبدو، أيضاً، أنّ انطلاق النحاة من ذلك الهدف الجليل، وهو فهم النص القرآنيّ والحفاظ عليه من اللحن، فرض عليهم أن يقيموا صرح النحو العربي على دور "المتلقي" لا دور "المتكلم"، فجعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ

مِن المبنى ليصلوا إلى المعنى، من خلال استقراء كلام العرب، أي أنهم استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء Performance الذي يتلقاه المتلقي.

حدُّ عِلْم النَّحو

ومن أهم المؤشرات التي تدلُّ على ما وصل إليه علم النَّحو من نَضْج وتمكّن؛ أن حدَّه عندهم كان يَعْنِي دراسة القوانين التي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام، ونستطيع أن نتبيَّن هذا من دلالة حد النحو في مصنفاتهم، فهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م) في "خصائصه" يُعَرّفه بأنه[٨]: "هو انتحاء سمتِ كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك".

وواضح أن ابن جنّي يقيم الحدّ على أن يشتمل على جميع قواعد كلام العرب، وإنْ نحن جاوزناه إلى ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٤م) في شرح المفصل، وجدناه يقول شارحاً قول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م) في "المفصل": "المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك "زيد منطلق" يقول ابن يعيش[٩]: "يريد بذلك أنّك إذا قلت: زيد، فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء، كان بمنزلة صوت تُصوِّته لا يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما أُتِي به للفرق بين المعاني، وإذا أَخْبرتَ عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتِيج إلى الإعراب ليدلَّ على ذلك المعنى، فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوتٍ تُصوّته غير معرب". فهذا دليل أيضاً على أن مفهوم النحو يعني دراسة الضوابط والقوانين التي بموجبها تَتَضامُّ الكلم لإنشاء التراكيب.

وتلقانا تعريفات أخرى، في كثير من المظانّ التي عرضت التفكير النحوي القديم[١٠]، تزيدنا اقتناعاً بأن ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، ومن تبعه من المحدثين من أن علم النّحو "علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً"

وأن غايته "بيان الإعراب وتفصيل أحكامه"(١١) قراءة غير منصفة، فالحدُّ السابق الذي نسبه لكل النحاة وبنى عليه دعواه استمدّه من كتـــاب "الحـــدود النحويـــة" للفاكهي، ومن حاشية الصّبان على الأشموني، وهذا اختيار لا يُطمأنُّ إليـه، إذْ لا يصح مناقشة نظرية ما انطلاقاً من كتب تعليمية، غاب عنها التوســع والتعليــل والإضافة التي اشتهرت بها بعض المصنفات، من نحو: "الخصائص" لابن جني، وشرح الكافية للرضي، وشرح المفصّل لابن يعيش(١٢).

ثم إنّ تعريفات النحويين للنّحو تفاوتت واختلفت باختلاف غايات التأليف وزاوية النظّر، وباختلاف نظرتهم إلى موضوع هذا العلم فـــي الإطـــار الـــذي يعالجون ويحلّون، فهذا ابن جني -مثلاً- يتفاوت الحدُّ لديه اتساعاً وضيقاً، فبعـــد أن كان مفهوم النحو يشمل جميع قواعد العرب، كما نقلنا عنه، بدأ هذا المفـــهوم يضيق ليقتصر على التركيب، ثم يضيق حتى يئول إلى "معرفة أحـــوال الكلـــم إعراباً وبناءً".

وهذا هو الرضي الاستراباذي يقول(١٣): "المقصود الأهم من علم النحـــو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقُّف الكلام علـــى الكلمة توقُّفَ المركّب على جُزئه" فالإعراب هو المقصود الأهم من علم النحـــو، وفي موضع آخر فالنحو دراسة القوانين التي بمقتضاها تأتلف الكلـــم لتكويـــن الكلام(١٤).

مفهوم الإعراب

وإذا محّصنا مفهوم الإعراب عند النحاة وجدناه يُشكّل بنيـــة النظريـــة النحوية وجوهرها لديهم، فعلى هدْيٍ منه بنوا قواعدهم وصاغوا ضوابطهم. فهل يقتصر مفهومه -كما ذكر- على اختلاف العلامات الإعرابيـــة داخـــل الجملـــة لاختلاف العامل؟ وهل هذا المفهوم مُجمع عليه كما يُوهم ذلك بعض المحدثيـــن؟ وإذا كان ما زعموا حُقّ لهم أن يقولوا إنّ النحاة قد ضيّقوا دائرة البحث النحـــوي

وحصروه في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، ورسموا لـــه طريقـــاً "لفظيـــة" قاصرة على الشكل، كما وصفه بذلك إبراهيم مصطفى[١٥] وتداوله كثـــير مـــن المحدثين بعده.

إنّنا إذا تتبّعنا مفهوم الإعراب وجدناه عند المحققين من النحاة "معنـــــىً" وعند المتأخرين "لفظاً"، فعلى الأول قال ابن جني[١٦]: "هو الإبانة عن المعـــاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه، وشَكَر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاسْتَبْهَمَ أحدهما من صاحبه" وعلى الثاني هو[١٧]: "كلٌّ حركة أو سكون يطرأ على آخـــر الكلمة في اللفظ، يحدُثُ بعامل ويبطُلُ ببُطْلانه".

والأظهر الأول، كما قال ابن يعيش[١٨]، ألا ترى أن "المعــــاني الموجبـــة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصـــول موجب الإعراب"[١٩] أما ما يطرأ على أواخر الكلم فليس حدّاً للإعراب، وإنمـــا هو حكم من أحكام الاسم المعرب لازِمٌ له"[٢٠].

ولا شك "أنّ فائدة التمييز بن حدّ الإعراب وحكمه أن التغير اللفظي فـــي أواخر الكلم مهما كانت أهميته في لغة كالعربية تبقى منزلته معرفيّـــاً، ضمـــن الأصول النظرية النحوية، دون مبدأ ائتلاف الكلم على نحو مخصوص وأقل منه شأناً"[٢١].

أي أن النحاة عندما قالوا إن الإعراب هو "الإبانة عن المعاني بالألفـــاظ" كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أما فـــي إطار شكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر عناصره.

نظرية العامِلِ ودراسةُ التركيب

ولإدراك العلائق بين العناصر في التركيب وائتلافـــها، وتبيـــن مـــدى الارتباط بين أجزاء الكلام وضبط صوره، أقام النحاة دراســتهم للجملـــة علـــى

أساس "نظرية العامل" التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب. ولا شك أن النحاة لم يبلغوا في حديثهم عن هذه النظرية ما بلغوه إلا بعد طول إلفٍ بتراكيب العربية وتأملٍ في ظواهرها وما عليه نظام الجملة فيها من نُزوع إلى الشكلية، وما ينجم عن هذه الشكلية من علاقات تركيبية تؤثر في الإعراب تأثيراً كبيراً إلى جانب الأثر المعنوي(٢٢).

والشكل اللفظي للتركيب أو شكليّته من أهم مُسوّغات القول بنظرية العامل، تأمل الجملتين:

- ما جاءني أحدٌ.
- وما جاءني من أحدٍ.

تجد "أحد" في الموضعين مسنداً إليه فاعلاً، وهو مرفوع في الجملة الأولى ومجرور في الثانية، ورفعه وجره منوطان بالشكل اللفظي للتركيب. وكذا إذا تأملت الجمل:

- زيد كريم.
-إنّ زيداً كريم.
-كان زيدٌ كريماً.

وجدت الجمل الثلاث تلتقي في اتّصاف زيدٍ بالكرم، وقد دلّت على هذا المعنى الجملة الأولى، وأكّدته الثانية، ودلّت عليه الثالثة في الزمن الماضي، ولكنّ الشكل اللفظي فيها يختلف، فيختلف الإعراب، ومن هنا احتيج إلى تعليل تغيُّر الشّكل، فكانت نظرية العامل في العربية، ولا يُمكن أنْ يزعم أن يكون معنى التوكيد في الجملة الثانية سبباً في نصب ما كان مرفوعاً في الأولى، كما لا يمكن أن يزعم -أيضاً- أن تكون الدلالة الزمانية في الثالثة سبباً في نصب (كريماً) المرفوعة في الجملتين الأخريين.

ولا يقتصر دور العامل على الجانب اللفظي، بل ينهض العامل أيضاً، بتوضيح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية، فأنت إذا قلت:

-جاء زيدٌ ضاحكاً

رأيت الإعراب يحلل علاقة (زيد) و (جاء) على أن (زيد) من قام بالفعل، أي من كان معه مجيء، وذلك بتسميته (فاعلاً) ثم يسمى (ضاحكاً) حالاً، وهذا يعني أن العلاقة بينه وبين الفعل تقوم على كشف هيئة (زيد) عند المجيء. فالنحاة حين يجعلون الفعل (جاء) عاملاً فكأنهمُ يَبّينون أنّ الحدث هو مِحور التركيب وبُؤرته، وأنّ العناصر المكونة للتركيب تدور في فَلَكه، مُحدثةً ائتلافاً يكون عليه دلالة التركيب ومعناه. ونراهم يربطون بين العامل وانتظام العناصر بالنسبة إليه، تقديماً أو تأخيراً، أو ذكراً أو حذفاً،...

وهكذا قامت دراسة التراكيب العربية على فكرة العامل معتمدةً الجملة وحدةً للتحليل، والإعراب دليلاً عليه، "فالمعاني في نظام الجملة مُحقَّقة بالعلامات ومُتقوّمة بالعامل الذي يُولِّد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية في بنية الملفوظ المفيد"(٢٣) ولذا فإن الاقتصار على جعله مُوجِداً لاختلاف العلامات الإعرابية حسبُ -فهم قاصر، كما أنّ الدعوة إلى إلغائه هدم للنظرية النحوية،" ومن يحاول البحث يبدأ عادة من تفهم ثوابت العلم، فلا يمكنه التغافل عن نظرية العامل حتى يتمكن يوماً من وصل التنظير بالتطبيق"(٢٤).

الوظائف النحوية

والمقصود بـ "المعاني"، التي وردت في حدِّ الإعراب، الوظائفُ النحوية، كوظيفة المبتدأ أو الفاعل أو الحال... وقد قام منهج النحاة في وصفها على إفراد باب لكل وظيفة، فصلّوا فيه قيودها الصّرفية والنحوية، وأبعادها المعنوية: التركيبية والدلالية والتداولية، ويمكن تبّين ذلك من ملاحظة حدودهم التي وضعوها لهذه الوظائف:

	البعد التركيبي	البعد الدلالي	البعد التداولي
١- المبتدأ	يُبنى عليه الكلام	-	شرط المبتدأ أن يكون معرفة (معرفة المخاطب)
٢- الخبر	المبني على المبتدأ	يصير به المبتدأ كلاماً	مَحطُّ فائدة السامع
٣- الحال	-	يبين هيئة صاحبه	-
٤- التمييز	-	رفع الإبهام في جملة أو مفرد (تمييز المفرد والنسبة)	تنبيه المخاطب على المراد بالنصّ على أحد محتملاته (تمييز النسبة)

وواضح مما سبق أن الوظائف النحوية تتمايز وفقاً للبعد الذي تعبّر عنه في إطار بناء الجملة التي تقوم عندهم على أركان ثلاثة: المسند إليه، والمسند، والفضلة:

- فالاسمية تتبع نظام: مسند إليه + مسند + فضلة
- والفعلية تتبع نظام: مسند + مسند إليه + فضلة

وهذه الأركان تمثلها وظائف نحوية ضَبَطها النحاة -كما ذكرنا- بقيود جعلوها (أصل) الوظيفة، والجملة بهذه القيود وفي إطار النظام السابق جملة عادية مألوفة، يراد بها الإخبار أو الإسناد، وذلك نحو قولك:

جاء محمد مبتسماً

فهذه الجملة تفيد الإخبار بمجيء محمد مبتسماً، وهي جملة حال، والحال في حدودهم: وصف فَضْلة منتصب يبين هيئة ما قبله، من: فاعل أو مفعول به أو منهما معاً أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل.

وكلّ قَيْدٍ في هذا الحد أَصلٌ يُلتزم به عند تحليل الجملة، وهو صالح عند أَمْن اللَّبْسِ لأَنْ (يُعْدل) التركيب عنه إلى أنماط فرعية(*)، هكذا:

١-**جاء محمد مبتسماً:** الجملة في إطارها المألوف.

٢-**جاء مبتسماً محمد:** تقدم الحال على صاحبه.

٣-**مبتسماً جاء محمد:** تقدم الحال على العامل والصاحب.

وكل نمط من هذه الأنماط يختلف عن غيره **بنيّةً ودلالة.**

وقد عالج النحاة الأنماط السابقة وغيرها من الأنماط وفقاً لمنهجهم في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ذلك المنهج القائم على الحفاظ على اللغة واطراد نظامها، فانطلقوا، لذلك، من النظر إلى التّراكيب أوّلاً على أساس أن لها أصولاً تركيبية مطّردة رَصَدوها في حدودهم، فإذا لم يتوافق التركيب مع هذه الأصول، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو نحو ذلك من مظاهر العدول أو الانزياح عن الأصل؛ صرفوا النظر عنه إلى باطنٍ مُنضبِط بما وضعوا من قواعد؛ ولذا فهم يشرحون التحول في عناصر الجملتين السابقتين: الثانية والثالثة ببيان **حالة** التقديم، مُعتدّين بفكرة الأصل التي أقاموا عليها نظام التراكيب، فيقولون: قُدّم الحال على صاحبه جوازاً في الجملة الثانية، وعلى العامل والصاحب في الثالثة ومعنى هذا أن النّحويين معنيّون بحالة التركيب أوّلاً، ممثلة في حركة عناصره: تقديماً أو تأخيراً، حذفاً أو زيادة، وصلاً أو فصلاً... وهذا يتفق وغايتهم المتمثلة في رصد اطراد النظام اللغوي والحرص على اللغة في مستواها" المثالي العادي المألوف" الموصل إلى فهمها وتعلّمها، وهو المستوى الذي هو موضع عنايتهم[٢٥].

ونجد هذا واضحاً لدى سيبويه (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) في "الكتاب" ففيه تلقانا عبارات كثيرة لسيبويه تبين عن تلك الرؤية لمستويين، يقول[٢٦]: "وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به" وهذه العبارة تكشف عن تصور مستويين للكلام: منطوق وذهني، أو سطحي وعميق بلغة التحويليين، والأول يتمثل فيما يتكلم به ابن اللغة، والثاني فيما يختزنه من نظام، ويصدر عنه في أداءاته، ومن شواهد التحليل اللغوي الخالص الذي يستكشف به سيبويه البنى العميقة للكلام قوله[٢٧]: "ومما ينتصبُ على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أنْ ترى الرجل قد قدِم من

سفرٍ فتقول: خَيْرَ مقْدَمٍ... وإن شئت قلت: خيرُ مقدم... أما النصبُ فقد بناه على قوله: قدِمتُ، فقال: قَدمتَ خيرَ مقدم. وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ، ولم يُرد أن يحمله على الفعل، ولكنه قال: هذا خيرُ مقدم".

وواضحٌ مما سبق أنّ سيبويه معنيٌّ بالتركيب وأصوله التي يتشكّلُ بها؛ ولذا رأيناه يُعلّل النصب بتقدير فعل، والرفع بتقدير مبتدأ، وكأنه لما وجد مفعولاً بدون فعل وخبراً بدون مبتدأ؛ قدّر محذوفاً ليرد التركيب إلى أصوله، فعنايته بحالة التركيب ظاهرة، ويُصرّح ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ/ ١٣٥٩م) بهذه العناية تصريحاً لا لبس فيه، كما يبين أن عناية البلاغي أولاً بمقاصد التركيب وأغراضه، ويعُدّ خروج النحويّ عن منحاه فضولاً وتطفّلاً، قال[٢٨]: "الحذف الذي يلزم النّحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس... وأما قولهم (أي النحاة) في نحو (سرابيل تقيمكم الحرّ) النحل: ٨١: إن التقدير: والبرد ... ففضول في فنّ النحو، وإنمّا ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم (أي النحاة): يحذف الفاعل لعظمته... ونحو ذلك، فإنه تطفُّل منهم على صناعة البيان".

وعلى هذا فعناية النحوي بالتراكيب واحتفاؤه بها أساساً تتمثل في قوانينه وضوابطه الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية على نحوٍ يكفُل اطّراد اللغة، وهذا مُهم في فهم طبيعة الدرس النحوي حتى لا يُحاكم النحاة بغير هذا المنحى ولا بغير هذه الغاية، وحتى لا تّشكل عناية النحويّ بالتركيب ولا تلتبس بعناية البلاغيّ، فالبلاغي معنيٌّ بمقاصد التراكيب والنحويّ بحالة؛ وبذا يتحقق التكامل في الدرس اللغوي، كما سيأتي بَعْدُ.

الملحظُ السّياقي التّداوليّ

(المقام الخارجي)

ورغم أنّ النحاة شُغِلوا بالمقال وأصوله التركيبية إلا أنهم لم يغفلوا السياق الخارجي وما يحيط بالتراكيب من ملابسات تكتنفها، تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام بما يخدم درسهم ولا يتعارض مع ملاحظ أخرى اعتدوها في تشكيل أنظارهم؛ مما يدل على أن هذه الأنظار تتّسم بصيغة الشمول والتجدد وليست ذات طابع شكلي صارم.

وأمثلة ذلك كثيرة في "الكتاب" حيث يجمع سيبويه بين التفسير اللغوي للتراكيب والسياق الذي يرد فيه التركيب، فهو لا يجيز أن تقول: "هذا أنت" ويجيز "هذا هو" معتمداً على بعد خارجي محض، إذ يقول[٢٩]: "لأنك لا تشير إلى المخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره".

ويفسّر الحذْف في قولهم: "مرحباً وأهلاً" بقوله[٣٠]: "فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهلاً، أي أدركت ذلك وأصبْت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه".

وكان الحذف في قولهم: "أتميميًّا وقيسيًّا أخرى "بتقدير: أتحولُ تميميًّا وقيسيًّا أخرى، ثم يبين مقاصد هذا الحذف في ضوء معطيات المقام فيقول[٣١]: "فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهل به ليفهّمه إياه ويُخبِرهُ عنه، ولكنّه وبَّخهُ بذلك".

ومثل ذلك قول ابن جنّي في جواز حذف التمييز[٣٢]: "وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يُعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريتُ ثلاثين، وملكت خمسةً وأربعين.

فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإنْ لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنّما يصلحه ويُفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام".

وكثيرة هي الأمثلة التي كان سيبويه والنحاة من بعده يفزعون فيها إلى السياق الخارجي لبيان مُستبهم أو إرجاع إلى أصل عُدِل عنه لغرض سياقي، أو تحديد جوازات إعرابية أو حكم بالصحة والخطأ والحسن والقبح... أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلمها كما ذكرنا.

بين الشّكلية والوظيفية

اتخذت الدراسات اللسانية، في أعقاب انحسار المنهج التقليدي وإعادة النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن، مناهج اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية، ضمن دائرتَيْ الاتجاه الشّكليّ والاتجاه الوظيفيّ.

- فالاتجاه الشّكلي يضمّ الأنظار اللسانية التي تعُدّ اللغات أنساقاً مُجرّدة يمكن وصفها دون اعتبار البعد الخارجي للظاهرة اللغوية، أي أنها تتناول الظواهر اللغوية تناولاً شَكلياً "Formal" صورياً، إما على مستوى التركيب باعتبارها ظواهر تركيبية[٣٣]، كالمدرسة المنظومية "Glossematics" والمدرسة التوزيعية "Distributionalism" وإما على مستوى التأويل الدلالي، باعتبارها ظواهر دلالية كالمدرسة التحويلية التوليدية "Transformational Generative Grammar" وتنظيم هذه المدارس، رغم تباين منطلقاتها، أنها تلتقي حول فكرة "استقلالية اللغة" واعتبار النظام اللغوي نظاماً مغلقاً.
- أما الاتجاه الوظيفي فيضم الأنظار التي تعطي جُلّ عنايتها لوظائف المكونات في الجملة، وهي تستند إلى البعد التداولي للغة، بحكم أنها وسيلة

تواصل. ومن المدارس التي تتبنّى هذا الاتجاه: مدرسة "براغ" "Praque" ومدرسة "فيرث" "Firth" السياقية، والتداولية "Pragmatics" والنحو الوظيفي "Functional Grammar"[٣٤]... وتلتقي هذه المدارس حول فكرة "اللغة ظاهرة اجتماعية".

والفرق بين هذه الأنظار يكمُن في بؤرة اهتمام كُلّ نَظَر ومدى آثاره في التراكيب، فكلٌ يحلل اللغة برؤىً معينة وفقاً لزاوية نظره وبؤرة اهتمامه وتصوراته، ورغم ذلك فَبَيْن هذه الأنظار قدْرٌ مشترك؛ إذ لا يخلو الاتجاه الوظيفي من ملامح شكليّة تتمثل في اعتماد البنية في التحليل واستخدام المفاهيم والمصطلحات ذاتها التي يستخدمها البنيويون، وإن اختلفت دلالاتها بين الاتجاهين[٣٥]. كما لا يخلو الاتجاه الشكلي من ملامح وظيفية من مثل تحليل البنيويين الوصفيين الجملة إلى مكوناتها المباشرة، مما يدل على تمسكهم بالمعنى وإنْ أسقطوه ظاهراً... ويفرق التحويليون بين نوعين من الكفاية: الكفاية النحوية والكفاية التداولية، حيث تتعلق الكفاية الأولى ببنية اللغة وتتعلق الثانية "بالوظيفة المؤداة من قبل المعلومات غير اللغوية، مثل المعرفة الضمنية والمعتقدات الشخصية"[٣٦] وفي استعمال الجمل...

وليس من وُكْد هذه الدراسة أن تُفصّل في هذه الملامح، إنّما القصْد بيان أنّ كلّ اتجاه له اهتمامه ورؤاه الذي يغلب عليه فيوصف به، وإن تمازج أو تداخل في مواطن تُعدّ من اهتمام الآخر ومحط عنايته.

وفي ظل اهتمام هذه الدراسة نتساءل:

هل يتلاقى النحو العربي في منهجه مع الاتجاه الشكلي؟ وإلى أي حدٍّ اعتدّ النحاة بالملحظ السياقيّ التداولي؟ وإلى أيّ مستوى كانت عناصر السياق الخارجي حاضرة في تحليلاتهم؟

لقد سبق أن بيّنا أنّ النحاة اعتنوا بالتراكيب وأحوالها عناية فائقة، واستحوذت دراسة اللغة على اهتمامهم، كما أنهم اتخذوا للتراكيب والوظائف

النحوية أصولاً يردُّون إليها كل عُدول أو انزياح... وهم بهذا المنحى "شكليُّون" يشاركون أصحاب الاتجاه الشَّكلي في مَنْحاهم.

كما بيّنا -أيضاً- أنهم عُنوا بالمقام الخارجي، المقام الذي يَتطلّب متكلماً أو مخاطباً أو ظروفاً تكتنفه، ولكنّ هذه العناية جاءت على مستوى معين، بقدر ما يوافق المنهج والغاية، غاية الحرص على اللغة في مستواها الموصل إلى فهمها وتعلّمها، مما يدلّ على أن مفهوم "المقام" كان بهذا القدر، وكان له طابعه الخاص الذي يستقلّ به لديهم، ولم يكن أصلاً يُحتكم إليه إلا في إطار هذه الغاية، وهم بهذا المَنْحى "وظيفيون" في مَنْحاهم أيضاً، وهم بهذا وذاك شكليون وظيفيون، شكليون بقْدر ووظيفيون بقْدر، ويتفاوت هذا القَدْر في الشكلية والوظيفية وفقاً لما يحقق الغاية التي يسعْون إليها، وهي -كما ذكرنا- العناية بالتركيب وأصوله وأحواله.

ولعل ما يؤيد ذلك أنهم يزاوجون بين المنهج الشكلي والمنهج الوظيفي في تحليلاتهم، يقول سيبويه في معرض حكمه على التراكيب بالصحة والخطأ[٣٧]: "وذلك أنّ رجلاً مِنْ إخوانك ومعرفتك لو أراد أنْ يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمْر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان مُحالاً، لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ولم يقل (هُو) ولا (أنا) حتى استغنَيْت أنت عن التّسمية، لأن (هُو) و (أنا) علامتان للمضمر، وإنما يُضْمِرُ إذا عَلِم أنك قد عرفت مَنْ يَعْني. إلا أنّ رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً".

وواضح أن سيبويه لم ينغلِق على شكلية التركيب بل تعدّاه إلى حال المتكلم والمخاطب بالقدر الذي يساعد على تبيّن صحة التركيب أو فساده.

ومثل هذا صنيع ابن يعيش في مجيء الخبر معرفةً في نحو قولك: زيد أخوك، والأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، يقول[٣٨]: "فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه، لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أنّ له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول:

بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أنّ له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول: زيد أخوك، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة".

وهذا ابن هشام الأنصاري يُصرّح بهذه المزاوجة بقوله(٣٩): "في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها... الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى، وكثيراً ما تـزلُّ الأقدام بسبب ذلك... "ويقدّم أمثلة تدل على هذا المنحى، ثم يقول: "الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنًى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة" ويورد أيضاً، أمثلة تؤيد ما ذهب إليه.

ومثل ذلك ما عرض له، أيضاً، في "باب المنصوبات المتشابهة"(٤٠): "ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك: كرُم زيد ضيفاً، إن قدّرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (مِنْ)، وإنْ قُدّر نفسه احتمل الحال والتمييز".

فابن هشام يُوجّه المنصوب إلى كونه تمييزاً في ضوء الحدّ الذي وضعه النحاة، واحتماله أن يكون حالاً أو تمييزاً بدلالتين: إنْ كنت تعني أنّ زيداً كرُم عندما صار ضيفاً كان (ضيفاً) حالاً.

إنها "شكلية" غير منغلقة، و "وظيفية" غير منفتحة على حدّ ما نجده عند أصحاب الاتجاه الوظيفي واللسانيات الاجتماعية، وآية ذلك أنّ دراسات الإعجاز القرآني التي نشطت في خلال القرنين الثالث والرابع الهجري ونضجت في القرن الخامس تركها النحاة، التزاماً بغايتهم ومنهجهم، للمتكلمين والبلاغيين والمفسّرين الذين وسّعوا في التحليل فدرسوا التراكيب من خلال مقتضيات

المقامات المنجزة فيها وما يصاحب ذلك من وظائف تداولية وغايات دلالية ظهرت واضحة في أعمالهم.

حدّ علم المعاني

بالرغم من أنّ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ/ ١٠٧١م) هو مؤسس علم المعاني، أحد علوم البلاغة الثلاثة (البيان والمعاني والبديع)، فإنه لم يضع له حدًّا، ويُعد السّكّاكي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م) أول من حدّه وعرّفه بأنه[٤١]: "تتبُّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليُحترَزَ بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكرَه".

ويظهر من هذا الحدّ أنّ موضوع علم المعاني هو دراسة العلاقة بين "تراكيب الكلام" و"مقتضى الحال"، فكلّ حالٍ يقتضي تركيباً، فقد قال البلاغيون: "لكل مقام مقال" والمطابقة بين تراكيب الكلام والحال تقتضي رصْدَ ما يكون من تأثير السياق، ممثّلاً في حال المتكلم والمخاطب وظروف الكلام، في تأليف الكلام وتشكيله على أنماط تتنوع وفقاً للمقامات المختلفة.

ولئن كان النّحوي ينطلق في درْسه من المبنى إلى المعنى، فإن البلاغي ينطلق في درسه من المعنى مستقصياً التراكيب الملائمة التي تفي بحاجات السياق والأحوال المختلفة. وقد أكّد عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" في أكثر من موضع على أهمية المقام وتأثير عناصره على المقال دلاليّاً وتركيبيًّا، بل يجعل مزايا النظم "بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام"[٤٢].

كما أكد الجرجاني – أيضاً – أنّ النظم يقوم على نوعين من العلاقات:

- العلاقات التركيبية التي تعلق فيها الكلم "بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض"[٤٣] وفق ما يقتضيه علم النحو"[٤٤].

- العلاقات الدلالية التي تنشأ في التراكيب "وتترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس..."[٤٥].

ولكن عبد القاهر يجعل للعلاقات الدلالية المَزِيَّة في النظم، ولـذا نـراه يدعو إلى النظر في أنماط من التراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصـة، من: وجوه الفروق في الخبر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذِّكـر والحذف، والإظهار والإضمار، والتأكيد والقصر والإثبات والنفـي، والفصـل والوصل،... وهو يُحلّل ذلك تحليلاً رائعاً مصوِّراً ما يدل عليه كل نمـط مـن أنماط التراكيب من معانٍ، حتى يؤلف منها علم المعاني، وقد حصر البلاغيون[*] بعده مفردات هذا العلم من حيث تناوله أحوال المسند والمسند إليه باعتبارهمـا قائمين بعملية الإسناد.

العناية بالعُدُول عن الأصل ومقاصده

وهذه الأحوال هي موضوع درس البلاغيين، وقد صرّحوا، دون لَبْـسٍ، أنَّ غايتهم تجاوز السلامة من اللحن والصحة في الإعراب ومعنى التركيب فـي أصل وضعه، وأنهم معنيّون بنوعٍ مِنْ الكلام ذي مَزِيَّةٍ تتمثّل في تعدّد أنماطـه، بحيث يكون للمتكلّم اختيار النَّمَط الذي يتلاءم وسياق الحال والذي يحقّـق الإرادة الاستعمالية للتركيب المُنْجز، وهذه الإرادة شيءٌ زائد علـى الـتركيب، لأنـها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصْد ليس مسلطاً على التركيب فـي ذاته حسْبُ، وإنّما في "خواصه"[٤٦] كما قال السّكاكي، أو في "دلالته الخاصة"[٤٧] كما قال العلوي (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، أو ما يدرك منه "بالفِكَر اللطيفـة"[٤٨] كما قال الجرجاني.

ولذا نرى البلاغيين لا يعْتَدّون، من حيث القيمة البلاغية، إلاّ بما يمثّـل عُدولاً عن الأصل، يقول الجرجاني[٤٩]: "وإنما تكون المزيّة ويَجبُ الفضْـلُ إذا احتمل في ظاهر الحال غَيْرَ الوجه الذي جاء عليه وجْهاً آخر "أي عُدِل به عـن الأصل، أصل وضعه اللغوي كما بيّنه النحاة، وسبق أن وضّحناه.

ومثال ذلك قولك: عمراً أكرمَ زيدٌ، وقولك: أكْرم عمراً زيدٌ. فـالنّحوي يحرص على بيان أن حكم تقديم المفعول به (عمراً) على الفعل وفاعلـه، في المثال الأول، جائز، وأن توسّطه بين الفعل وفاعله، في المثال الثـاني، جائز أيضاً، دون النظر إلى بيان المقاصد الناتجة عن أن التركيبين يختلفـان بنيـةً ودلالة، كما سبق أنْ بيَّنّا، أما البلاغي فيحرص على أنّ التقديم في كل موضـع جاء لغايةٍ تحقّق احتياجات المخاطب أو المتلقّي الدلالية، ولذا كان المثـال الأول مختلفاً عن الثاني، لأنّ مقتضى الحال يستدعي في كُلٍّ من التركيبين ناتجاً دلاليـاً يوافق سياقهما ومقامهما. ونظير هذا قوله تعـالى[٥٠]: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾. فقوله: (لقد علمتم) جملة معترضة بيـن القسـم وجوابه عند النّحوي حسب، وأما البلاغي، فقال العلوي مبيناً مقاصد هذا العدول عن الأصل : "وفائدته تقرير عليهم (عن أخوة يوسف عليه السلام) بالبراءة عـن الفساد والبعد عن تُهمة السرقة"[٥١].

وقول الشاعر[٥٢]:

أولئك آبائي فجئْني بمِثلِهم   إذا جَمَعَتْنا يا جريرُ المجامِعُ

فَعَرَّفَ آباءهُ مشيراً إليهم بـ (أولئك) قاصداً "التنبيه على غباوة السـامع، على معنى أن قُوى المخاطب الإدراكية لا تستطيع استيعاب المعنى إلاّ بالإشـارة الحسيّة"[٥٣].

ولإدراك هذه القيمة وجمالياتها يَسْتَلْزِمُ استحضار الأصل (أصل الوضـع اللغوي) واستصحابه ليُقاس عليه درجة العُدول كمًّا وكيفاً، وبيـان ذلـك قولـه تعـالى[٥٤]: ﴿ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾ إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٤﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ .

فالأصل في قوله: (أئفكاً آلهة دون الله تريدون): أتريدون آلهةً من دون الله إفكاً.

قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م) بعد أن قدّر هذا الأصل[٥٥]: "إنّما قدّم المفعول على الفعل للعناية، وقدّم المفعول له (أئفكاً) على المفعول به لأنه كان الأهمّ عنده (أي عند إبراهيم عليه السلام) أنْ يكافِحَهُم بأنهم على إفكٍ وباطل في شركهم...".

والنحويون يكتفون بالقول في هذا التقديم إنّه "للعناية والاهتمام"[٥٦] وأما البلاغيون فيتخذون من هذا التقديم أصلاً يقيسون عليه حالات أسلوبية ومقاصد دلالية، ويقوم هذا الأصل على أنّه كلما ابتعد المفعول أكثر عن الأصل الذي بدأ التركيب منه زادت العناية بشأنه والتنبيه عليه[٥٧].

ولذا نجد البلاغيين يعتدون بآراء النحاة في مسائل الإعراب والتركيب ومعناه حسبُ، أما فيما يتعلق بمقاصد العدول وفصاحته وخواص التراكيب المعدولة فهي موضع عنايتهم وحفاوتهم[٥٨].

إشكالية العلاقة بين العلمين

لعلّ ما يلفت الانتباه، في هذه العلاقة، أنّ القدماء يُصرون على وضع الحدود وبيان الفروق بين العِلمَيْن، وأنهما، في إطار النظام اللغوي، متعانقان متآخذان، يمثلان مستويين من مستوياته، فهذا هو السكّاكي يجتهد في وضع الحدود وبيان الفروق، فعلم النحو: "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً..."[٥٩] وعلم المعاني، كما نقلناه عنه "تتبع خواص تراكيب الكلام...".

والعلمان "متآخذان"[٦٠] والعلاقة بينهما تكامليّة، يدل على ذلك أنه كان يَرُدُّ ما كان من مسائل النحو إلى النّحو، وما كان من علم المعاني ردّه إليه، من ذلك مثلاً قوله: "... ومن شأن الحال إذا كانت جملة اسمية أن تكون مع الواو عند الأكثر، وإذا كانت فعلية، والفعل مثبت ماضياً أو مضارعاً، تكون بدون

واو. وأما المنفيّ فقد جاء الأمران... وفي هذا الباب كلام يأتيك في علم المعاني..."[٦١].

ويتضح هذا الفصل أكثر عند ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م)، فموضوع علم النّحو عنده "الألفاظ والمعاني، والنّحوي يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية "وموضوع علم المعاني" الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية"[٦٢] ويوافق السكّاكي في أن علم المعاني متّممٌ لعلم النحو.

ومثل هذا نجده عند العلوي، فكل علم منفرد برأسه، غير أن أحدهما مرتبط بالآخر ومحتاج إليه، يقول العلوي[٦٣]: "... فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالته الخاصّة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني...".

وقد سبق أن ذكرنا أنّ ابن هشام الأنصاري يعُدُّ خروج النّحوي عن غاية درْسه تطفّلاً، وأنشد[٦٤]:

وهل أنا إلاّ من غَزِيَّةَ إن غَوَتْ غَوَيْتُ، وإن تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

يريد بهذا التأكيد على أن النحويّ له غاية يقف عندها ثم تبدأ بعد ذلك غاية البلاغي.

ولا يملك المتأمل، بعد ذلك إلا أن يعتقد أن هناك تراسلاً بين النحاة وعلماء المعاني، فأعمالهم يكمّل بعضها بعضاً، وليس أدلّ على ذلك من أن علماء المعاني أخذوا عن النحاة أهَمَّ أصلٍ من أصول النحو، وهي مَقُولة (الأصل). ولعل نظرية النظم عند الجرجاني أوضح شاهد على هذا التكامل، **فقدَّم عبد القاهر نظرية لغوية مكتملة** قامت على نوعين من العلاقات: التركيبية، والدلالية، كما سبق أن ذكرنا، وهي بذا تمثّل ائتلاف العلمين وتآخذهما بما يحقق وحدة النظام اللغوي وتعدّد مستوياته، وهذا التآلف لا ينقُض استقلالية كلّ علم في منْحاه وهدفه وغايته ومفرداته.

ولئن كانت العلاقة بين العلمين غير مُلبسة عند القدماء ولم تُشكل عليهم، فلم أشكلتْ على بعض المحدثين فَدَعَوْا إلى ضمّ علم المعاني إلى علم النحو؟ وما الدوافع التي شكلت أنظارهم؟.

مقاربة المحدثين للتراث النحوي

اتجهت أنظار المحدثين، منذ بداية القرن العشرين، إلى إعادة النظر في التراث النحوي بغرض إصلاحه وتيسيره وجعله مواكباً للأنظار الحديثة. وتأتي محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" التي تُعدُّ أوّلَ مقاربة تنقد أسس النحو العربي ومنهجه نقداً ينزع إلى الشمول بهدف أن يُغَيِّر -كما يقول- منهج البحث النحوي وأن يرفع عن المتعلمين إصره، وأن يبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة[٦٥]. وقد أقام محاولته على أصلين مؤداهما:

- أن النحو "هو قانون تأليف الكلام"... وليس دراسة "أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء" كما ذهب إلى ذلك النحاة على حدّ زعمه، فتحديد النحو في المفهوم الأخير "حَصْرٌ له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله".
- استبعاد النزعة المنطقية المتمثلة في نظرية العامل التي أدت إلى التوغل في التعليل على حساب المعنى، فَوَسَمَتِ النحو العربي بالشّكلية والاقتصار على الإعراب.

ولعل مفهوم "النظم" عند الجرجاني هو الذي عَوّل عليه إبراهيم مصطفى في دَعْواه، ويتمثل في قول الجرجاني[٦٦]: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجتْ فلا تزيغ عنها" ولهذا نصّب نفسه لإحياء مذهب الجرجاني فسمّى كتابه "إحياء النحو" وشدّد على أن القدامى الذين أسسوا "علم المعاني" قد أساءوا فَهْمَ الجرجاني، فقد كان عليهم أن "يجمعوا علم الإعراب وعلم معاني النحو في مبحث واحد"[٦٧].

لقد كون إبراهيم مصطفى اتجاهاً ضاغطاً على كل متناول للتراث، فتبعه جماعة من المحدثين ردّدوا الكثير من أهدافه وأقواله، فنادوا بضم علم المعاني إلى علم النحو، ومن هؤلاء: تلميذه مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" (١٩٦٤م)، الذي يعد أوفى من طَبَق أفكار أستاذه وتوسّع فيها، وتمام حسان في كتابيه: "اللغة العربية معناها ومبناها": (١٩٧٢م)، و "الأصول" (١٩٨٢م)، فقد كان جهده في إطار مدرسة التيسير أكثر ما كان قطعاً معها وانتساباً للسانيات عند نقد التراث[٦٨]، وهو يرى أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدَّعي لنفسه علم المعاني الذي يمثل قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها[٦٩] وللخروج بالنحو العربي من هذه الشكلية دعا هؤلاء إلى توسيع مفهومه بجعله "قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"[٧٠]، وتبويبه وفقاً للمعنى والاشتراك في الوظيفة اللغوية، والعناية بالجملة، واعتماد السياق أصلاً من أصول التحليل[٧١]. ويعتد إبراهيم مصطفى، في هذا المجال: "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ/ ٨٢٥م) و "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، لكونهما يمثلان نموذج التأليف النحوي بتجاوزهما أواخر الكلم وعلامات الإعراب[٧٢].

مناقشة المحدثين في دعواهم

يجد الناظر في مقاربات المحدثين أنها ترتبط بفكرة مؤداها أن الهدف من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي، أي ما يترتّب على هذه الدراسة من آثار تعليمية لا علمية تظهر فائدتها في الاستعمال، وهذا ما أشار إليه مهدي المخزومي حين قال[٧٣]: "إن النحو دراسة وصفية تطبيقية" ولعل هذه الغاية تأتي في مرتبة تالية للتنظير والوصف والتحليل، فالدراسة التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية.

وقد بدا هذا الخلط بين البحوث النظرية والتطبيقية في اتخاذ إبراهيم مصطفى الشَّكوى من النحو وصعوبة تدريسه حجةً على فساد لازم في النحو العربي، وليس ذلك بلازم فَتَبَرُّم الدارسين بالنحو لا يعد دليلاً على عدم كفايته، وإنما يستدل بعدم كفاية نحو من الأنحاء بالرجوع إلى مقتضيات وصف الألسنة المختلفة، والنظر في مجموعة الأحكام والضوابط التي توجهها(٧٤).

وما وصفوا به النحو العربي من شكلية تَتَمثّل في: مفهومه وقصوره على الإعراب والعامل، وعدم عنايته بالجملة، وتغييبه السيّاق وعناصره... وصفٌ قاصر وقراءة غير منصفة للنحو العربي:

فقد سبق أن بينا، صَدْرَ هذه الدراسة، حدَّ علم النحو، وخلصنا إلى أنه كان يعني عندهم دراسة القوانين التي يأتلف بمقتضاها الكلم، كما محّصنا مفهوم الإعراب ومدى ارتباطه بالعامل الذي يشكل بنية النظرية النحوية وآلة توليد المعاني فيها، فعليه قامت دراسة التراكيب معتمدة الجملة وحدة للتحليل والإعراب دليلاً عليه، ونظرنا في منهجهم في الوظائف النحوية وعنايتهم بالمقال، والمقام على نحو معين.

وما قدمنا يُعدُّ، في نظرنا، كافياً للرد على ما طَرَحَ المحدثون وما وصفوا به النحو العربي من شكلية.

وأما ما زعموه من أن النحاة "حرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتبعناهم، من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة(٧٥). وأنهم اهتموا بالإعراب "من غير فطنةٍ" لما يتبعه من أثر في المعنى، فَجَوْر بائن، فقد راعوا تضامن المبنى والمعنى عند بناء نظريتهم وفي كل معالجاتهم، وفطنوا إلى ما يتبع هذا التضامن من أسرار لطيفة، ومن أمثلة ذلك قراءة السبعة بكسر همزة (إن) وفتحها في قوله تعالى(٧٦): قال سيبويه(٧٧): "وسألته (يعني الخليل) عن قوله عز وجل: (وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ما منعها أن تكون كقولك: ما يُدريكَ أنه لا يَفْعَلُ؟ فقال" لا يحسُن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما

يُدريكَ أنه لا يَفْعَلُ؟ فقال" لا يحسُن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم ثـم ابتدأ فأوجبَ. فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشـــعركم أنـــها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم".

فبكسر همزة (إن) استئناف إخبار بعدم إيمان من طُبِع على قلبـــه ولـــو جاءتهم كل آية، ولو فتحت الهمزة لكان عذراً لمن أخبر عنهم.

ومن ذلك أيضاً قول حسان بن ثابت يمدح آل جفنة الغسانيين: [٧٨]

يُغْشَوْن حتى لا تَهِرُّ كلابُهم   لا يُسألون عن السوادِ المقبلِ

فالمقام يوجب رفع المضارع (لا تهر) وحمل (حتى) على الابتـداء، لأن غرض الشعر مدحهم، فقد جعل كلابهم لا تنبح مَنْ يغشـــاهم لاعتيادهـــا لقـــاء الأضياف، ولو نَصَب (لا تهر) لجعله غايـــة للغشـــيان وهـــو منـــاف للمعنـــى المقصود... ولا حاجة إلى التكثر من الأمثلة فذلك ظاهر جَلِيّ في معالجتهم.

لقد كانت فكرة النظام اللغوي من أهم الأفكار التي تنبه إليها المحدثـــون في مقارباتهم، ورأى فيها إبراهيم مصطفى ومن تبعه أساساً تقوم عليها اللغـــة، وأن معرفة هذا النظام هي السبيل إلى الإبانة والإفهام[٧٩]، ومع ذلك فهو لا يقف عند هذه الفكرة ليرى ماهيتها وعلاقة أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحويـة والدلالية بعضها ببعض، وإنما يتعامل مع فكرة النظام على أنـــها تتمثـل فـــي المستوى التركيبي، أي بمفهوم النحو الضيّق الذي يقتصر على قواعد الصـــرف والتركيب دون الأصوات أو الدلالة، وهو المفهوم الذي يظـــهر بجـــلاء عنـد متأخري النحاة، في حين كان يمثل مفهوم النحو الشـــامل ذلـــك الـــترابطَ بيـــن مستويات النظام اللغوي، كما يمثله سيبويه والمبرد أبو العباس محمد بـــن زيـــد (ت٢٨٦هـ/ ٨٩٩م) وغيرهما من متقدمي النحاة.

ونتيجة لهذا نراه يطالب بضم علم المعاني إلى علم النحو دون أن يتنبـــه إلى أنّ مفهوم النظام اللغوي كان مُدركاً عند القدماء، بدليل تفريقهم بين مستوياته وتعريفهم كل نظام وحصر موضوعاته، وقد مكّنهم هذا الفصل "من حَصْرْ مجال

دراستهم وجمع معطيات متجانسة حسب وجهة نظر محـــددة"[٨٠] ولا شـك أن استقلال كل مستوى بمباحثه ومصطلحاته أنفع في الدرس، ولا يتعـارض هـذا الاستقلال مع تكامل المستويات وتآخذها في النظام اللغوي، كما أنّ ضم العلميـن يُضيع فائدة الفصل ويتناقض مع الأغراض التعليمية التي انبنت عليـه دعـوى المزج.

وهذه مواطن تظهر افتراق العلمين بناء على بؤرة اهتمامه وزاوية نظره إلى التركيب، ومواطن أخرى تظهر تمازجاً واتفاقاً، وتأتي أهمية كشـف هـذه المواطن في اتضاح الرؤية، واتضاح الرؤى يجعل الباحث يلتزم وجهة معينـة ويوظف أدواته في خدمة أهدافه وغاياته:

	علم النحو	علم المعاني
١- الموضوع	معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتادية أصل المعنى.	معرفة خواص التركيب المرتبطة بالسياق.
٢- الهدف	يُحترز به عن الخطأ في التركيب.	يحترز به عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال بقصد الوقوف على مواطن الفصاحة والبيان.
٣- اللغة والكلام	استحوذت اللغة على اهتمام النحاة، بهدف رصد اطراد النظم مع اعتبار المقام ضابطاً.	دراسة الكلام وفقاً لمقتضيات المقام.
٤- المعنى	يتناول أصل المعنى (أي ثبوت المسند إلى المسند إليه) ويتبين بالإعراب الذي معناه الإبانة. وينطلق من المبني إلى المعنى.	يتناول ما وراء المعنى مما يقتضيه سياق الحال. وينطلق من المعنى إلى المبنى.
٥- مقولة الأصل	الاهتمام بالأصل وردّ كل عُدول إليه.	الاهتمام بما عدل عن الأصل، واستحضاره ليقاس عليه درجة العدول كمّاً وكيْفاً.

٦- **الصواب والخطأ**	ضابطة القواعد الموضوعة	ضابطة السياق
٧- **مفهوم الفصاحة**[٨١].	فصاحة من يجوز أخذ اللغة عنه أي الموثوق بعربيته.	فصاحة المنشأ اللغوي وعدم التأثر، لا العروبة العرقية.

أما تعويلهم على مفهوم النظم في "دلائل الإعجاز" "طريقاً جديداً" للبحث النحوي" فقد سبق أن بينا أن نظرية النظم أوضح شاهد على تكامل علمي النحو والمعاني؛ فقد قدم عبد القاهر نظرية لغوية مكتملة استوعب فيها ما سبقه من جهود وأتاح لمن سار على نهجه أن يتعامل بمنهجه، وآية ذلك ما قام به الزمخشري في "الكشاف"، فقد طبق فكر عبد القاهر تطبيقاً دقيقاً استطاع من خلاله أن يقف على الخصائص البنيوية والدلالية للتراكيب القرآنية، وأن يظهر جمالها على نحو تعانقت فيه المستويات اللغوية المختلفة، ومن أمثلة ذلك ما كان يجيء به تحت أسلوب "الفنقلة"[*].

خاتمـــة

ويظهر مما قدمنا أن دعوى المحدثين بوَسْم النحـــو العربـــي بالشـــكلية ومناداتهم بضم علم المعاني إليه، بهدف تيسيره وإصلاحه – دعوى غير منصفة وقراءة غير دقيقة للنحو العربي. لقد اجتهدت هذه الدراسة في ضبط العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، فوقفت على نشأتهما، وميز حدودهما، وتبين منطلقاتهما وأصولهما التي احتُكم إليها في وصف التراكيب، ومعرفة الآفاق التي يرتادهـــا التحليل فيهما، كما اجتهدت في مناقشة المحدثين في دعواهـــم منتفعـــةً بقـــدْر، بالأنظار اللسانية الحديثة وأدواتها ونتائجها النظرية، فانتهت إلى:

- أن النحاة اعتنوا بالتركيب وأحواله، لا بخواصـــه، كمـــا اعتنـــوا بالمقـــام الخارجي على مستوى يوافق غايتهم المتمثلة في الحفاظ على اللغة واطـراد نظامها الموصل إلى فهمها وتعلمها، وأنّ علماء المعاني اعتنوا بخــــواص التراكيب ومطابقتها لمقتضى الحال وما يكون من تأثير السياق في تـــأليف الكلام وتشكيله على أنماط تتنوع وفقاً للمقامات المختلفة.
- أن العلاقة بين العِلمين لم تُشْكِل على القدماء كما أشكلت على المحديثـــن، وأن التمايز بين العلمين واستقلالية كلّ منهما في مَنْحاه ومفرداته، لا ينقُض تكاملهما وتآخذهما بما يحقّق وحدة النظام اللغوي وتعدد مستوياته.
- أن كثيراً من مقاربات المحدثين للتراث النحوي شابها الخلط بين الجـــانب النظري والجانب التطبيقي، أي بين أغراض البحث وأغراض التعليم.
- أن فكرة النظام اللغوي كانت مُدركة لدى القدماء، وقد تعامل المحدثون مـع هذه الفكرة على أنها تتمثل في المستوى التركيبي حسب، أي بمفهوم النحـو الضيق لا بمفهومه الشامل.
- أن عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" قدّم نظرية لغوية مكتملة، ولم يقدم "طريقاً جديداً للبحث النحوي" كما زعم المحدثون، ومفهوم النظم لديـــه

أوضح شاهد على تكامل عِلمي النحو والمعاني، بدليل عنايتـــه بـــالتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة تداولية، وقد ظهر ذلك جليًّا في أعمـــــال المفسرين، وبخاصة الزمخشري في "الكشاف"، فبعلم النحو يتحقق فهم البنية التركيبة ودلالتها، وبعلم المعاني تتحّدد أهداف التعبير والتواصـــل، وبـــهما وبالمستويات الأخرى يُوقف على التراكيب وأسرارها.

ص٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩.

(٣) ومن هؤلاء: مهدي المخزومي، " في النحو العربي نقد وتوجيه" ١٩٦٤م، وحسن عون، "تطور الدرس النحوي" ١٩٧٠، ومحمد عيد "في اللغة ودراستها" ١٩٧٤، وتمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ١٩٧٢، و"الأصول" ١٩٨٢.

(٤) انظر مثلاً:

- نهاد الموسى "الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية" الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، سلسلة السانيات، ١٩٨٦، ع (٦)، ص ١٤٥-١٧٥.
- جعفر دك الباب، "نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية والبلاغية) والبنيوية الوظيفية في النقد الأدبي" **حوليات جامعة الجزائر**، (١٩٩٣م)، ع(٧)، ص ١١ - ص٢٥.

(٥) لمؤلفه د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض، (د.ت).

(٦) محمد الهادي الطرابلسي، "إطار التطبيق في الأسلوبية العربية" ضمن اللسانيات في خدمة اللغة العربية، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، ع(٥)، ص ٢٧٦.

(٧) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) **الخصائص**، ٣ج، حققه محمد علي النجار، عالم الكتب، ط(٣)، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ج١ ص ٣٤. سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد، هكذا: ابن جني، الخصائص.

(٨) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٣٤هـ / ١٢٤٤م)، **شرح المفصل**، ١٠ج، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج١ ص ٨٤. سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد، هكذا: ابن يعيش، شرح المفصل.

(٩) انظر مثلاً:

-ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧م) **شرح ألفية ابن مالك**، ١ج، المكتبة العثمانية، بيروت، ١٣١٢هـ، ص ٢-٣. سيشار إلى هذا المصدر، هكذا: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك.

(١٠) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١.

(١١) انظر في تفصيل مناقشة المسألة في:

المجدوب، عز الدين، **المنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة**، ١ج، نشر كلية الآداب- سوسه ودار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، ط(١)، ١٩٨٨م، تونس، ص ١٣٣، ص١٣٧.

(١٢) الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ج١ ص ٣١.

(١٣) انظر: السابق نفسه ج١ ص ٢٥.

(١٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٧-٨.

(١٥) انظر: ابن جنّي، **الخصائص**، ج١ ص ٣٥، وانظر أيضاً: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٣٩،٧٢، والرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ج١، ص ٥١-٥٣.

(١٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج١، ص ٧٢.

(١٧) السابق نفسه. والصفحة نفسها.

(١٨) انظر: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ج١، ص ٥٣.

(١٩) انظر في شيء من هذا: السابق ج١، ص ٥٥-٥٦.

(٢٠) انظر: المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٤١.

(٢١) انظر في شيء من هذا:

محمد خير الحلواني، **أصول النحو العربي**، ١ج، مطبعة إفريقيا - الشرق، الدار البيضاء، الناشر الأطلسي، د.ت، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢٢) المصنف عاشور، **بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية**، ١ج، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، منشورات كلية الآداب بمنوبة، سلسلة اللسانيات، (١٩٩١م)، ص ٢٤.

(٢٣) المنصف عاشور، "نظرية العامل ودراسة التركيب" ضمن: صناعة المعنى وتأويل النص (أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ إبريل ١٩٩١م). منشورات كلية الآداب بمنوبة (١٩٩٢م) تونس، ص ٦٧.

(*) تتعدد مظاهر العدول عن الأصل وتتنوع، فقد يكون العدول: في البنية الصرفية: بما يطرأ عليها من تعريف أو تنكير أو نقل بنيابة أو تضمين. أو في الرتبة: بما يحدث من تقديم وتأخير. أو في النظم: بما يحدث من حذف أو زيادة أو اعتراض.

(٢٤) انظر في شيء من هذا:

عبد الحكيم راضي، **نظرية اللغة في النقد العربي**،١ج، مكتبة الخانجي،١٩٨٠،مصر، ص ١٩٤، ٢٠٥.

(٢٥) انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) **كتاب سيبويه، تحقيق**: عبد السلام هارون، ٥ج، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ج١، ص ٧٢... وانظر: ج١ ص ٨٣، ١٠٣، ٣٥٣، ٣٧٤ ... ج٢ ص ١٩، ٤١، ١١٨ ... سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد هكذا: سيبويه، الكتاب.

(٢٦) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٢٧) ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عد الله بن يوسف الأنصاري، (ت ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه**: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ١ج، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٩٨٥م، ص ٨٥٣. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: ابن هشام، مغني اللبيب.

(٢٨) سيبويه، الكتاب ج١، ص ١٤١.

(٢٩) المصدر نفسه ج١ ص ٢٩٥.

(٣٠) المصدر نفسه ج١ ص ٣٤٣.

(٣١) ابن جني، الخصائص، ج٢ ص ٣٧٨.

(٣٢) انظر: احمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ١ج، نشر وتوزيع دار الثقافة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، الدار البيضاء المغرب، ص ٨-٩.

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٨.

(٣٤) انظر في هذا:

أحمد المتوكل، "مبدأ الوظيفية وصياغة الأنحاء" **مجلة المناظرة**، (١٩٩٠م)، السنة (٢)، ع (٣)، ص ٤٩.

(٣٥) انظر: فوزي حسن الشايب، **محاضرات في اللسانيات**، ج١، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط (١)، ١٩٩٩م، ص ٣٧٥.

(٣٦) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٨٠-٨١.

(٣٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٩٨.

(٣٨) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب ص ٦٨٤-٧٠٦.

(٣٩) المصدر السابق، ص ٧٣٢.

(٤٠) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، **مفتاح العلوم**، ١ج، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٧-٢٤٨. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: السكاكي، مفتاح العلوم.

(٤١) انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ/ ١٠١٧م) **دلائل الإعجاز**، ١ج، حققه وقدم له محمد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، ط٢، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٢١ سيشار لهذا المصدر فيما بعد: الجرجاني، دلائل الإعجاز.

(٤٢) المصدر السابق ص ٩٨.

(٤٣) المصدر السابق ص ١١٧.

(٤٤) المصدر السابق، ص ٩٨.

(*) حيثما ورد مسمى "البلاغة" فالمقصود علم المعاني.

(٤٥) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٤٧.

(٤٦) العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، **كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ٣ج مطبعة المقتطف، مصر ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، ج١ ص ١٧. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: العلوي، الطراز.

(٤٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢٩.

(٤٨) المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(٤٩) الآية ٧٣ من سورة يوسف.

(٥٠) العلوي، الطراز ج٢، ص ١٧١.

(٥١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق.

(٥٢) انظر: القزويني، جلال الدين أبو بد الله محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨م)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ١ج، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ٤٥، سيشار لهذا المصدر فيما بعد: القزويني، الإيضاح.

الزمخشري، الكشاف.

(٥٥) انظر: سيبويه، الكتاب ج١، ص ٣٣.

(٥٦) انظر في ذلك:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القـــراءات والإيضاح عنها** ٢ج، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الحليم النجـــار وعبـــد الفتـــاح شـــلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط، القاهرة، ١٩٦٦م، ج١، ص ٦٤,٦٥. سيشـــــار لـــهذا المصدر فيما بعد: ابن جني، المحتسب.
- الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٦.

(٥٧) انظر في هذا مثلاً:

- الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٧.
- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: ٢٦٩، ٣٢٩، ٣٥٨.

(٥٨) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٢٥.

(٥٩) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٦٠) المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٦١) انظر: ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ/١٢٣٩م) **المثـــل الســـائر في أدب الكاتب والشاعر**، ٢ج، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميـــد، المكتبـــة العصريـــة، د.ط، بيروت، ١٩٩٩، ج١، ص ٢٦. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: ابن الأثير، المثل السائر.

(٦٢) انظر: العلوي، الطراز، ج١، ص ١٧.

(٦٣) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٥٣.

(٦٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص (أ).

(٦٥) انظر: الجرحاني، دلائل الاعجاز، ص ١١٧.

(٦٦) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص ١٩، ٢٢، ٤٢.

(٦٧) انظر: في تفصيل ذلك: المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ٤٣-٤٤.

(٦٨) انظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ١ج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٢)، ١٩٧٩م، ص ١٨.

(٦٩) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١.

(٧٠) انظر: السابق ص ٤-٥.

(٧١) انظر: السابق، ص ١٦-١٨.

(٧٢) انظر: مهدي المخزومي، **في النحو العربي - قواعد وتطبيق**، ١ج، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٢)، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، ص ١٩.

(٧٣) انظر في شيء من هذا: المجدوب، المنوال النحوي، العربي، ص ١٤-١٥.

(٧٤) انظر: ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٧-٨.

(٧٥) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٧٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣ ص ١٢٣. وانظر في الآية: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ/١٣٥٤م) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ١١ج، تحقيق، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط(١)، دمشق، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ج٥ ص ١٠٢.

(٧٧) البيت من الكامل. انظر: سيبويه، الكتاب ج٣ ص ١٩، والسواد معناه هنا : الشخص.

(٧٨) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٢، ١٦.

(٧٩) انظر: المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٩.

(٨٠) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة"، حوليات جامعة الجزائر، ج(١)، ١٩٩١-١٩٩٢م، ع(٦)، ص ٣٩.

(*) استعمل الزمخشري في كشافه صيغة استفهامية قائمة على افتراضه سؤالاً يبدؤه بقوله: فإن قلت... ثم يجيب عليه بقوله: قلت... وقد نحتنا من ذلك مصطلح "الفنقلة".

نشر هذا البحث في مجلة "المنارة" جامعة آل البيت، الأردن، المجلد (٨)، العدد (٣)، ٢٠٠٢م.